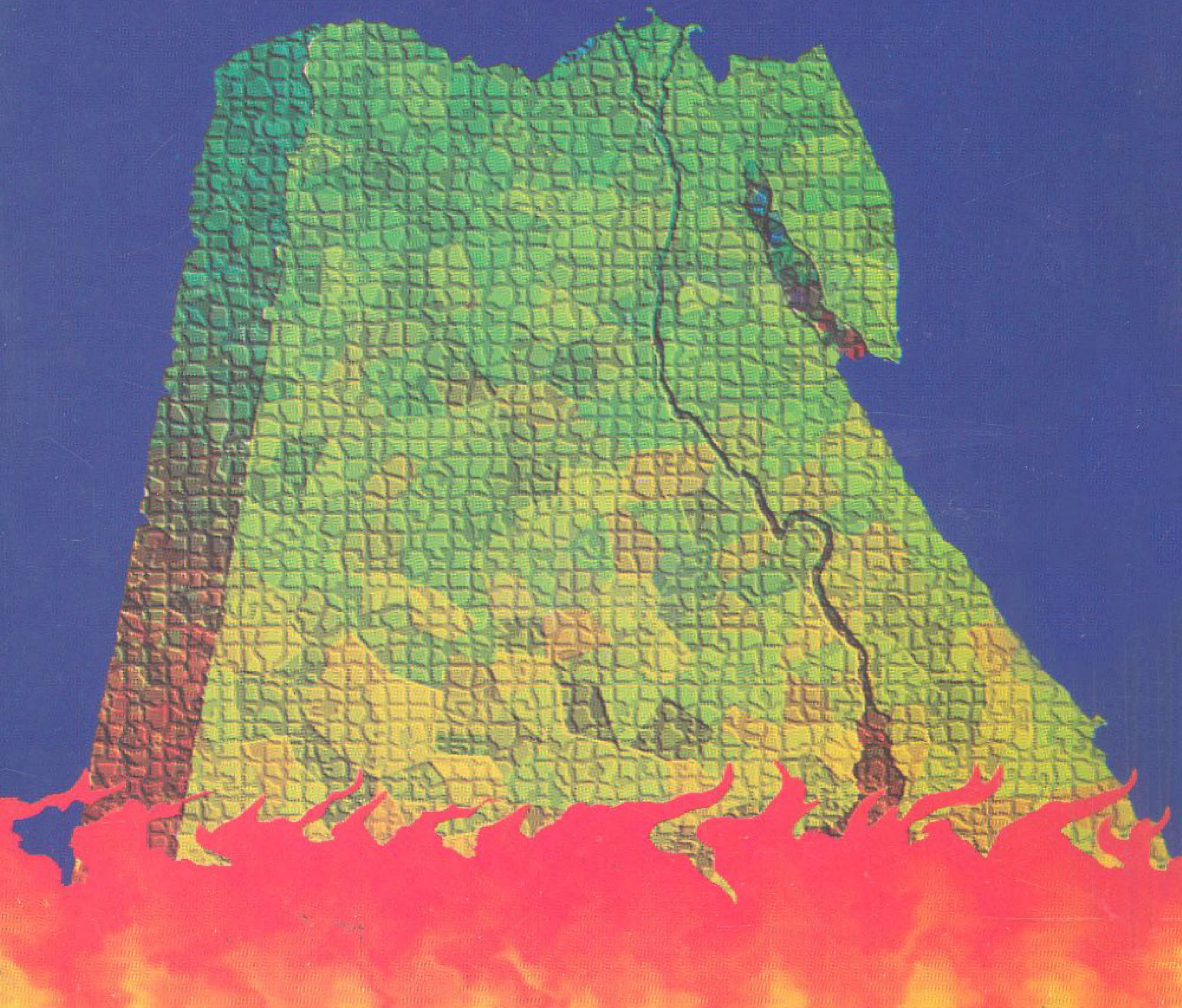


كتاب الأطلال رقم ٥٦

خمس التأسيس

د. رفعت السعيد



ضد التأسيس

د. رفعت السعيد

كتاب الأهالي

رقم ٥٦ / يونيو ١٩٩٦

رئيس الحزب : خالد هجيب الدين

رئيس مجلس الإدارة : لطفي واكد

مجلس التحرير : د. إبراهيم سعد الدين / أبو سيف يوسف / حسين عبد الرازق / د. عبد

المعظم أنيس / عبد الغفار شكر / د. محمد أحمد خلف الله.

الإدارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج.م.ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة

الأعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة ترسل لمن يطلبها

خارج القاهرة أو خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل وبحسب سعر الكتاب على

أساس أن الجنيه يعادل (دولار أمريكي) ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن

الكتاب نفقات البريد كما يضاق «دولار» واحد خارجها إلى الثمن ويحول ثمن الكتاب

بحالة بريدية باسم الأهالي .

كتاب الأهالي سلسلة كتب شهرية

تصدرها جريدة الأهالي «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» مصر.

أعمال الصف والتوضيب الفني : بوحدة أجهزة الجمع بجريدة «الأهالي» ٢٣ شارع

عبد الخالق ثروت .

أما وقد صممت مدافع الحقبة عن الدفاع . وحول العدوان تيران مدافعه لي جبهة الوعي والانتماء فقد كان لا بد وأن يصدر كتاب الأهالي ليكون بعض جهتنا المتواضع في المعركة التي تدور على جبهة العقل ليساعدهم في إعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والأمة وبين هؤلاء جميعا والكون الذي نعيش فيه ولأننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذي يؤدي تدفق معلوماته إلى تشوش في اليقين فإن حاجتنا إلى العودة للتبشير بالبداهيات وإعادة إحياء الذاكرة الوطنية لا تقل عن حاجتنا إلى التعمق الذي يفي اليقين لا الذي يشوش عليه وإذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتفل المساومة والوسطية فإن جوهر نور اليسار على صعيد الوعي والانتماء هو الهدم والبناء ذلك أن الأمر هنا أمر تكوين وناسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده إلى آفاق المستقبل وأحلامه.

كتاب الأهالى

ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : أمينة شفيق

الغلاف للفنان : عصام حنفى

الآراء الواردة فى كتب السلسلة لاتعبر بالضرورة عن رأى المجتمع

يقبل كتاب الأهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب أصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن:

ليست مقدمة

ولكن..

.. فلم نعد بحاجة في هذا الموضوع بالذات إلى مقدمات. لكننا من فرط التفريخ في حقائق الحقيقة الإسلامية، قد نحتاج - بل نحتاج بالفعل- إلى توضيح ما كنا نعتقد أنه واضح، فإذا هو ملتبس .

ولعله ملتبس عن عمد متعمد. فالتأسلم الذي ينسج وينشاط مناخا ملائما له، ومتلائما يوما مع كل ما يفرز من أفكار وآليات، قد نجح (وها نحن نعترف له بالنجاح) في أن يجعل ما يستند إليه من أفكار وإدعاءات نعتقد نحن أنها محل خلاف، بل ومحل اختلاف منذ القدم نجح في أن يفرضها.. فإذا بها تتحول من مجرد اجتهادات قد تخطيء وقد تصيب إلى «جوهر الحقيقة».. وإذا ما ينتقون من شك شكائك هو النقي للنقي، والباقي ملفوظ، مرفوض.. وقد يكون «الكفر» أو «الكفر البواح» وفق ما يختارون. وإذا «بالافتراض» يتحول إلى المبدأ. والرأي (وهو إنساني) يحتال كي يتحول إلى «المقدس» (الإلهي) .

وإذا بهم ينسجون من هذا كله خيمة فكرية (ماهى بصحيح الإسلام وإن قرروا هم انها كذلك).. يحاولون أو يحتالون كي يفرضوها علينا فرضا مقررين ضرورة التمسك بها باعتبارها فرضا، وماهى بالفرض ولا بالسنة .

ومن ثانيا هذه الخيمة الزائفة المزيفة يتواكب مناخ من تداعيات يستدعى بعضها بعضا ، لتحاول أن تحاصرنا، فتحاصر إرادتنا.. وعقلنا.. ومتاعنا الروحي. وتحصر كل همنا وهمومنا في الانصياع لما يدعون. وتفرض علينا أن ننساق بعيدا عن التطلع نحو المستقبل لتلوى أعناقنا كي نؤمل ونتأمل في محض الماضي، وباليته كان الماضي الحق، لكنه ماض أمضى المتأسلمون - في كل الحقب- أزمانا في إعادة صياغته، وإعادة طلائه كي يبدو ملائما.. ومتلائما مع مايدعون .

وهم إذ يجهلون أنفسهم بكل هذا الجهد إنما يبتغون شيئا واحدا.. هو أن يغمسوا

السياسة بالدين كى يجعلوها سهلة الابتلاع... فإذا بهم ييغون على الدين بإغراقه (وهو المقدس) فى بحر السياسة المتلاطم.. والمتناحر. فيشوهون جلال المقدس، ويفقدون السياسة زهوها المتألق بحرية الخلاف والاختلاف.. والحق فى الانتقاد، والاعتراض، والمخالفة .

ولعل محاولات تسييس الدين، أو تدين السياسة تستدعى وسريعا مقولة ابن المقفع الصارخة «الدين يثبت بالإيمان، والرأي يثبت بالخلاف، فن جعل الدين رأيا فقد جعله خلافا ومن جعل الرأي دينا فقد جعله شريعة».

وهم يسمعون بالفعل، وبلا أدنى حرج أو تحرج لأن يجعلوا رأيهم (وهو مجرد رأى) شريعة. يستحق مخالفه عقاب المخالف للشرع.

ولعل ذلك يستدعى أيضا قول على ابن أبى طالب رضى الله عنه «القرآن لا ينطق وهو مكتوب وإنما ينطق به البشر» ثم.. «والقرآن حمال أوجه».

فإن نطق به البشر حمالا للأوجه المختلفة، كان الاختلاف مفترضا بل مفروضا، وكان ضروريا أن يتسع الحقل لحق الاختلاف.

لكن المتأسلمين يفرضون علينا رأيهم دون غيره، مفترضين أنه وحده صحيح الإسلام.. فمن قال بذلك؟

وهم يزعمون أنهم أهل الحل والعقد فى الإسلام.(أى هم أنفسهم) يمتلكون الحق فى إحقاق ما هو صحيح، وما هو غير صحيح، فمن قال بذلك؟

ومن قال أنهم «أهل الحل والعقد» ومن اختارهم لذلك؟ إنما هم يفرضون أنفسهم علينا فرضا.. أهى إمارة المتغلب إذن؟

بل ومن قال بمقولة أهل الحل والعقد أصلا؟ ففى حدود علمى أن أول من صاغ هذه العبارة أوصكها هو المواردي (سنة ٤٠٠ هجرية) فى كتابه «الأحكام السلطانية» . هو إذن رأى واجتهاد.. قد يخطئ.. وقد يصيب .

ولعل هذا الأمر يمكنه أن يوضح لنا المجلد الإجمالى للأمر كله..

فهم يختارون.. أو يقتضون من بين تلال الاجتهادات والآراء والأقوال قول لمجتهد.. أتى بعد أربعة قرون من الهجرة.. ثم يفترضون صحته.. ثم يضيفون عليه قداسة الصحة المطلقة.. ثم يفرضون أنفسهم دون غيرهم أهلا للحل والعقد.. ثم يتخذون من ذلك

سلما للصعود، للتحكم فى رقاب البشر، ثم يقولون بتكفير من خالفهم فى رأى أو قول أو موقف، بمقولة أنه خالف موقف أهل الحل والعقد..

بل وصل الأمر بشاب متأسلم هو «شكرى مصطفى» (الجماعة المسلمة.. العسماء إعلاميا بجامعة التكفير والهجرة) إلى أن لسمى نفسه «أمير آخر الزمان ووارث الأرض ومن عليها».. وأن قال أن مفارق مجموعته (التي كانت تعد بالعشرات) هو مفارق للجماعة.. ثم : «ومن فارق الجماعة فاضربوه بحد السيف».

هذا المثال وحده يكفى ويزيد ليصور حالنا. وإيجسد حقيقة التأسلم الذى فرض ظله البغيض أويحاول.

ولذا .. وإذ لم يعد الأمر بحاجة إلى مقدمات تبرر أو تمرر الكتابة، فإنه لم يزل يلح علينا بضرورة الإيضاح لأمر ينسجون منها خيمة التأسلم.. ويحاولون القول بأنها صحيح الإسلام، وماهى كذلك.

ولعلنا إذ نختار الحديث عن بعض أوتاد الخيمة المتأسلمة لنبين موقعها من صحيح الإسلام إنما نستهدف أيضا الفارق بين ما هو صحيح الإسلام وما هو غير ذلك. محاولين إزاحة غيوم الوهم عن عقول هؤلاء الذين يتوهمون أن مقولات المتأسلمين هى صحيح الإسلام. وإزاحة القداسة عن أوهام المتأسلمين الذين يحاولون إيهامنا بأن مفارقتنا لما يدعون هى مفارقة للإسلام.

ولعل هذا يفرض علينا أولا أن نفرق ، بين الإسلام والتأسلم .

فالإسلام هو القرآن الكريم وصحيح السنة.. أما الفقه بكل تفقده المختلف فى مختلف مناحى الحياة.. فهو اجتهادات بشرية تتعارض مع بعضها البعض.

والتأسلم هو محاولة الانتقاء المقتل والمتعمد من الفقه على اختلاف توجهاته وخلق نسق فكرى (هو إنسانى بالضرورة) والانتحاء به جانبا عن سياق الفهم العام للإسلام.. والبأسه ثياب الحقيقة المطلقة.. والحاقها قصرا بالمقدس الذى لا يكون الإيمان إلا بالإيمان به.

والتأسلم هنا هو إدعاء بأن ما هو إنسانى.. هو أيضا مقدس وفوق الجدل والجدل. وأن مفارقتة هى مفارقة للإسلام ذاته.. ومفارق الإسلام كافر.. والنتاج لذلك نتيجته معروفة .

والتأسلم لغة هو التظاهر بشيء على غير حقيقته.. فالتاء أن تقدمت الفعل كانت علامة كأن تقول «تأرجح» أى تشبه بالأرجوحة لكنه ليس كذلك، أو «تأمرك» أى تشبه بالأمريكيين لكنه ليس منهم.

ولسنا على أية حال نصفهم بأنهم غير مسلمين لكننا نقول أن مقولاتهم التى يقولون أنها وحدها صحيح الإسلام ليست كذلك، بل هي اجتهاد قد يخطئ وقد يصيب، وأنها بتركيبتها المركبة بافتعال إنما تستهدف إلباس الحق بالباطل بهدف يستهدف فرض إرادة سياسية على الجمع الوطنى بإدعاء إنها تمثل صحيح الدين وماهى كذلك. ويبقى أمامنا من أوتاد هذه الخيمة بضع ركائز.. فلنحاول التأمل فى مدى صحتها..

★ عن حد الردة

والإيمان فى الدين هو تصديق بالقلب والضمير. ومن هنا «لا إكراه فى الدين» لأن الإكراه يولد نفاقا. وفارق كبير بين الإيمان المبني على إستضاعاة القلب والنفس، وبين من يفرض عليه، أو يفرض على نفسه، أو يتظاهر أمام الآخرين، بالإيمان، ففى الأولى إكراه للذات على أن تتلبس بغير ما تعتقد، وفى الثانية نفاق للآخرين بالتظاهر بإيمان غيرنايع من القلب، وإنما من الخوف.

ولعله من المفيد أن نعود أو نعيد تلاوة بعض الآيات لعلها توضح لنا الحقيقة بوضوح واضح لا لبس فيه ..

وأولا نبتدىء بمعنى «حد» كما هو وارد فى القرآن.

فالقرآن أورد «حد» و«حدود» بمعنى حقوق الله وتشريعاته وليس بمعنى العقوبة.. أما كلمتى «حد» و«حدود» فلم تستخدمما بمعنى «العقوبة» إلا فى أزمنة لاحقة، وخاصة بين فقهاء العصر العباسي، ولأسباب سياسية.

ولنقرأ القرآن «والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله» (١١٢/٩)

وأیضا «ومن يعصى الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها» (١٤/٤)

والقرآن عندما قرر العقوبات على الزانى والسارق مثلا لم يسمها «حدودا».. وإنما أسمى ذلك على أيد بشرية .

أما تلاوة الآيات المتعلقة بالردة فإنها تعلمنا الكثير ..

«وقل الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، إنا أعتدنا للظالمين نارا

أحاط بهم سرادقها» (٢٩/١٨).

وأيضاً «وإن جادلوك فقل : الله أعلم بما تعملون، الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون» (٦٨/١٨).

وكذلك «قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون».. ثم «لكم دينكم ولى دين». وحتى هؤلاء الذين إرتنوا فى زمن الرسول لم يطلب القرآن منه معاقبتهم بل أمهلهم ليوم القيامة. فإله تعالى هو الأعلم بما فى قلوبهم..

«يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم (٤١/٥).

ومرة أخرى : «ولا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر إنهم لن يضروا الله شيئا، يريد الله ألا يجعل لهم حظا فى الآخرة ولهم عذاب عظيم» (١٧٦/٣).

وحتى الذين يخادعون الرسول ويتآمرون عليه «ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذى تقول والله يكتب ما يبيتون، فاعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا» (٨١/٤).

وحتى إذ يتآمر الكافرون على الرسول وأصحابه فى معاركهم وقتالهم فإن الله يترك حسابهم ليوم القيامة : «الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم تكن معكم، وأن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين، فالله يحكم بينكم يوم القيامة، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» (١٤١/٤).

وكذلك نقرأ فى القرآن الكريم : «وإن جادلوك فقل الله، يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون» (٦٨/٢٢).

مرة أخرى الإيمان تصديق بالقلب. والقلب لا يعلمه إلا الله ، ولهذا جعل الحساب عليه يوم القيامة.. ولنقرأ مرة أخرى من آيات القرآن : «فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر، إلا من تولى وكفر فيعذبه العذاب الأكبر، إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم» (٢١/٨٨).

ولأن الإيمان تصديق بالقلب فلا إكراه فيه: «ولو شاء ربك لأمّن من فى الأرض كلهم جميعا، أقأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين، وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله» (٩٩/١٠).

وهكذا فإذا أكرهنا إنسانا على الإيمان.. أو هدانا بالقتل كي يتوب فكأننا نخيره بين أمرين كلاهما مر.. ومزير : أن يتوب بغير إيمان حقيقى، أى أن يصبح منافقا أو أن يقتل.

فأى اختيار هذا؟ بل وأى إيمان هذا؟

وقد التزم الرسول «صلعم» بالأى يكره أحدا على الإيمان.. وبالأى يشق قلب أحد أو ضميره مفتشا فيه عن إيمان أو كفر.. حتى ولو أقلت من لسانهم أو تصرفهم ما ينم عن كفر أو كراهية.

قال جابر بن عبد العال «لما قسم رسول الله (صلعم) الغنائم بين الناس، قام رجل من بنى تميم فقال : إعدل يا محمد، فقال الرسول : ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، لقد خبت وخسرت إن لم أعدل، فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : يا رسول الله، ألا أقوم فأقتل هذا المنافق؟ فقال الرسول : معاذ الله أن تتسمع الأمم أن محمدا يقتل أصحابه» (رواه أحمد).

أما رأس النفاق في زمن الرسول (صلعم)، عبد الله بن أبى سلول والذي توعد المؤمنين قائلا: «لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل» (فالرسول وجماعته في نظره هم الأذل بل هو يتوعدهم بقتال يقصيه عن مستقرهم في المدينة) فإن عمر بن الخطاب إذ سمع قوله هذا أتى الرسول مستأذنا : يا رسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق. فقال النبى (صلعم) : يا عمر، دعه، لئلا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه (رواه البخارى ومسلم والترمذى).

وهكذا فإن تجربة الرسول على امتدادها.. وحتى عندما استقر حاكما في المدينة لم تشهد أية عقوبة دنيوية على «الارتداد».

ويفسر الإمام ابن جرير الطبرى ذلك بقوله «لقد أجرى الله الأحكام بين عباده على الظاهر، وتولى الحكم فى سرائرهم دون أحد من خلقه، فليس لأحد أن يحكم بخلاف ما ظهر، لأنه حكم بالظنون، ولو كان ذلك لأحد، كان أولى الناس به رسول الله (صلعم)، وقد حكم للمنافقين بحكم الإسلام بما أظهروا، ووكّل سرائرهم إلى الله، وقد كذب الله ظاهريهم فى قوله : «والله يشهد أن المنافقين لكاذبون» (الجامع لأحكام القرآن - ج ١ - ص ٢٠٠).

هكذا خلا القرآن والسنة العملية مما يسمى بحد الردة.

فمن أين أتى هذا القول؟ والام يستند؟

حديث أحاد.. حديث واحد، يرويه فرد واحد.

عن عبد الله بن عمر «قام فينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: والذي لا إله غيره، لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدين، المفارق للجماعة».

وثمة قول كثير حول أحاديث الأحاد والتخرج من الاستناد إليها. فما بالناس إذ تؤدي إلى إزهاق حياة إنسان. ولكن وحتى لو تجاوزنا عن موضوع حديث الأحاد، فإن المنسوب إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو قتل «التارك لدينه المفارق للجماعة».

.. ليس فقط التارك لدينه، لأن ذلك علمه عند الله، والله وحده المالك لعقابه، وإنما أيضا وفوق ترك الدين «مفارقة الجماعة» أى الخروج عليها.

والجماعة هنا هي الأمة.. والوطن.

وفي القاموس نقراً في باب «فرق» «فرق بين الشيئين من باب نصر» (مختار الصحاح، طبعه ١٩١٨ ص ٥٠٠) أبى نحن إزاء حالة يفرق فيها التارك لدينه بين أمته وآخرين مناصراً الآخرين (الأعداء) على أمته ووطنه. أنها بقولنا الحديث عقوبة «الخيانة العظمى». أنه ما يسمى بحد الحراية.

ولهذا فإن أكثر الأئمة يجمعون على عدم قتل المرأة المرتدة لعدم تحقق آثار الحراية في ربتها (راجع لمزيد من التفاصيل - الجامع لأحكام القرآن ج ٢ - ص ٤٨).

.. هكذا فإن حرية الاعتقاد محررة في الإسلام من أي إكراه، والعقوبة التي يجرى الاتسناد إليها في حديث الأحاد هذا هي عقوبة على الخيانة العظمى.

.. وهكذا أيضا نجد أن كل محاولات التفتيش في قلوب وضمائر البشر ومحاولات الترويع.. والتكفير.. فالقتل، كل هذا مجرد تأسلم. لا علاقة له بصحيح الإسلام.

وبهذا نقتلع واحداً من أهم أوتاد خيعة التأسلم..

فماذا عن الأخرى..

★ عن دعوى الحسبة

ولعله من الملفت للنظر أننا بحثنا عن معنى كلمة «حسبة» في معجم مختار الصحاح لوضع الإمام محمد عبد القادر الرازي لم نجد لها أية إشارة.. (تجدر الإشارة إلى أن مختار الصحاح هو واحد من أهم معاجم اللغة العربية.. ويقول واضعه أنه ضمنه «ما لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ، أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه» - مقدمة طبعه ١٩٢٠ تحقيق محمود خاطر بك ص٢).

فهذا الموضوع في نظر الإمام محمد عبد القادر الرازي لا يعتبر مما «لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه». وهكذا - ومنذ البداية الأولى - نكتشف أن المتأسلمين يدفعون إلى ساحتنا ما لم يهتم به الأئمة الأولون. أو يعتبروه من الأصول أو الفروع..

حسنا.. ماذا عن هذه القضية وكيف وضعت على خارطة الفكر الإسلامي؟
وابتداء نقرر أن الحسبة كنظام أوحى كأسلوب لم ترد لا في القرآن ، ولا في السنة الشريفة.

ولم يشهد عهد الرسول لاحسبة ولا محتسبين وكان الرسول يشرف على الأسواق بنفسه.. ثم استعمل سعيد بن العاص على سوق مكة، واستعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة (الموسوعة الذهبية الإسلامية-ص٦١٦)
لكن لفظ الحسبة لم يكن مستخدما.

ولأن «الجماعة» في زمن الرسول ثم ما بعده كانت تفتقر إلى نظم الدولة التي نعرفها، ولم تكن فيها وزارات ، ولا إدارات، ولا شرطة.. فإن فكرة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» أو بالدقة «أمر بالمعروف ظهر تركه، ونهى عن منكر ظهر فعله» كانت معروفة ومتعارفا عليها في ذلك الحين.

ثم جاء أبو بكر ليبدأ في إقامة نظام «الشرطة» وأسماها «العسس» ثم أسماها على بن أبي طالب «الشرطة» .

ثم شهد عهد عمر بن الخطاب تجاوزات في الأسواق (في البيع والشراء) فانتدب بعضا من المؤمنين، (ونتوقف هنا لنؤكد على كلمة انتدب أي أنهم تم تكليفهم من الحاكم) للرقابة على الأسواق فيما يتعلق بصحة الموازين والمكاييل وسلامة البضائع،

ولأن هؤلاء «المنتدبين» من قبل الحاكم كانوا لا يتقاضون أجرا بل يقومون بعملهم تطوعا، فقد اعتبر الفرد منهم «محتسبا» أي أنه يقوم بعمله حسبة لوجه الله تعالى دون أجر أو غرض أو هوى، وذلك أخذا من الآية الكريمة «حسبى الله ونعم الوكيل».. لكن اسم «محتسب» لم يستخدم إلا فى عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هجرية).

فقد أقامت الدولة العباسية نظاما للدولة تأثر بالفكرة الفارسية على أساس قيام الخليفة بالنظر العام فى سياسة الدولة.. ثم وزير، ثم ولاء للأقاليم، مع تقسيم نوعى: قاض، ووال للمظالم، وولاية الحسبة، والشرطة.. الخ.

وفى زمن الحكم العثماني لمصر ثم ما تخلله من حكم للمماليك كان للمحتسب النظر فى الأسواق بيعا وشراء.. وإن كان بعض المحتسبين قد تجاوزوا هذا الحد فحرموا على المصريين كثرة الكلام كى لا يزداد اللغو واللغط فى حق الحكام (راجع : دعاوى الحسبة - د. حسن البليدى (١٩٨٣) - ص ١٦٨) .

لكن المحتسب «ظل على الدوام ومنذ «انتداب» عمر بن الخطاب له وحتى قيام الدولة الحديثة «موظفا» أو «منتدبا» من الحاكم، ولم يعرف نظام الدولة على امتدادها هذا فكره قيام «الفضولى» (وهو لفظ قانونى يطلق على من يتداخل فى دعوى لا مصلحة محددة ومباشرة له فيها) بعمل غير منوط به، أو غير مأمور بقيامه به.

وهكذا يمكن القول أن الفكر الإسلامى قد عرف نوعين من ولاية الحسبة :

أ- الولاية الأصلية :

وهى المستمدة من كون القائم بها أولى الناس بالقيام بها بحكم ولايته على من يمارسها أزاعهم. وبحكم أن الله قد كلف بالولاية عليهم كالزوجة، والأولاد، أو المرؤسين فى العمل.

ب- الولاية التبعية :

وهى المستمدة من قرار صادر من الحاكم بولايته على أمر ما فى إطار «الأمر بالمعروف الظاهر تركه والنهى عن المنكر الظاهر قطعه» (راجع فى هذا الموضوع : د. عبد الله مبروك النجار - الحسبة وبور الفرد فيها . كتاب مجلة الأزهر - ص ٥٣

ومابعدهما).

ويشترط الفقهاء في المحتسب شروطاً منها ضرورة إسلامه وذكورته.

.. وإذا توقفنا أمام ما سبق نكتشف أن «الحسبة» ليست من أصول النظام الإسلامي ولاحتى من فروعها (في فترة الخلافة العثمانية أُلغى اسم دار الحسبة وحل محله «دار البلدية» أما المحتسب فقد أسمى رئيس البلدية).

وأنها قد انتهت كنظام لرقابة الأسواق بقيام تنظيمات الدولة الحديثة، والقوانين الوضعية ومحاولة إعادتها تتناقض مع أسس الدولة الحديثة والتقنين الحديث القائم على أساس «لامصلحة، لا دعوى».

وفي قانون المرافعات : أن المصلحة التي تبرر قبول الدعوى يجب أن تستند إلى حق اعتدى عليه، أو مهدد بالاعتداء عليه.

وفي قانون مجلس الدولة (القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢) تنص م ١٢ «لاتقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية».

وفي الدستور نقراً : م ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

فكيف نحرم كل النساء وجميع غير المسلمين من حق المساواة في إقامة هذه الدعوى؟.. إن كان من الجائز إقامتها.

ويحاول البعض أن يجد لفكرته مخرجاً مستنداً إلى فكرة المحاكم الشرعية.. وأن محاكم الأحوال الشخصية كلفت بالنظر في القضايا التي كانت رفع إليها..

ونعود إلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لنجد أن المادة ٢٨٠ منها تنص «تصدر الأحكام طبقاً للمدونة في هذه اللائحة أو لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد». ولنا في هذا الأمر ثلاث ملاحظات :

أ- أن المصريين في الأغلب شوافع أي يأخذون بالمذهب الشافعي وأن الأخذ بالمذهب الحنفي هو مجرد ميراث عثماني (العثمانيون كانوا أحنافاً).

ب- أن هذا النص الذي يحيل القاضى إلى «أرجح الأقوال» في مذهب.. يجعل من

بخليفة، ولاحتى بأسلوب لإختيار الخليفة. لقد سككت عن عمد فى هذا الأمر. والمسكوت عنه متروك لاجتهاد البشر ولأعمال العقل وفق مقتضى الحال.. أى وفق تحقق المصلحة للعباد فى كل حال على حدة. أى ما يسمى فى الفقه «الاستحسان».

وثمة مبدأ فقهي «المسكوت عنه متروك للاستحسان وفق مصالح العباد».

ومبدأ فقهي آخر «إن تحققت مصالح العباد فثمة شرع الله».

أما القاعدة الشرعية الأصلية فنقول «ما يتناهى لا يضبط ما لا يتناهى». ولأن أحوال الناس وتقلبات الزمان والمكان، واحتياجات البشر وابتكاراتهم وتغير مصالحهم لا تتناهى بمعنى أنها تتغير تغيرا غير متناه، فإن ضبطها بنص ، أو أمر ، أو فعل ، لم يكن ممكنا.

ولهذا فإن الرسول لم يترك خليفة، أو وصية بخليفة، أوحتى اقتراح بأسلوب إختيار خليفته. فكان ما كان من اختلاف المسلمين فى سقيفة بنى ساعدة حتى إستقر الأمر لأبى بكر.

ونلاحظ أن الخلفاء الراشدين تولى كل منهم بأسلوب مختلف.. ولعل هذا من رحمة الله بعباده، فلو استقر أسلوب واحد لإختيار الخليفة فى زمنهم، لتحول إلى نسق واجب الاتباع.

وهكذا تولى عمر بطريقة تختلف عن تولية أبى بكر للأمر، وعثمان غير عمر. وعلى غير الآخرين ، وهذا خير دليل على أن الأمر متروك لاجتهاد البشر.

لكن عمرا قد تخرج من أن يوصى بأحد قائلا وهو يحتضر «ما أردت أن أتحمّلها حيا وميتا عليكم بهذا الرهط» وقام بتفويض مجلس بإختيار خليفته، وجعل عليهم حكما فى حال اختلافهم هو عبد الرحمن بن عوف. وأراد ابن عوف بعد مشاورات مع أصحابه فى المجلس مبايعة على بن أبى طالب وقال : أبسط يدك أبايعك على اتباع كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين (أبو بكر وعمر).. فأجاب على أنه سيتبع الكتاب والسنة، ولم يقبل الالتزام بسيرة الشيخين قائلا أنه سيجتهد برأيه. ألح ابن عوف مرتين. وأمر على مرتين. فتحول ابن عوف إلى عثمان فبايعه.

وعند إلغاء الخلافة فى الدولة العثمانية كتبت مجموعة من فقهاء المسلمين الأتراك بحثا ضافيا بعنوان «الخلافة وسلطة الأمة» نقوا فيه ضرورة تنصيب خليفة، أو قيام

القاضي مشرعا وليس مطبقا ومنفذا للقانون. وبالطبع فإن الرأى قد تخلف فيما هو القول الراجع بما يفتح المجال لتضارب الأحكام. كما أن تكليف القاضي بالتشريع خروج على مبدأ الفصل بين السلطات .

ج - نصت المادة الأولى من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى المحاكم الشرعية والعالية على ما يلى:

«تلقى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات».

لكننا بكل هذه الحجج نتكلم لغة لا يفهمها المتأسلمون ولا يقبلونها، بل لعلمهم يعتبرون أن الالتزام بها هو من قبيل الكفر البواح.

فلم لنعود إلى الأصل الأصيل.. «النسبة» كوظيفة، أو دعوى، أو حق، أو واجب، لم ترد لا فى القرآن ولا فى السنة.

واتخاذها الآن مادة للجدل أو للقرويع بالصورة التى تعطى لأحاد الناس الحق فى التشهير بالناس وفرض إرادته عليهم وعلى تصرفاتهم ومواقفهم هو مجرد «تأسلم» لا علاقة له بصحيح الإسلام.

أوهذا ما نعتقد، والله أعلم .

★ عن «الخلافة».. والدولة الدينية

ومرة أخرى نعود فنستند (ولعل هذا حقنا وواجبنا فى أن واحد) إلى القرآن والسنة.. فنفتش ، ونواصل التفتيش بين الآيات الكريمة والأحاديث والممارسات المكونة للسنة، فلا نجد أى قول أو إشارة أو تلميح إلى الحكومة الدينية أو شكلها أو أسلوب تشكيلها.. أو اسم من يتولاها، أو مهامها، أو كيفية ترتيبها، وممارستها للحكم، وبأية أدوات.

والرسول الذى علم المسلمين كل ما يجب (حتى تفاصيل كثيرة تتعلق بالماكل والعليس ونظافة البدن ونظافة الأسنان).. ثم أكد عليهم فى حجة الوداع أنه قد أبلغهم بما وجب كل ماوجب «ألا هل بلغت، اللهم فاشهد» لم يشر مطلقا إلى الدولة.. والحكم.. ونظامه.. والحاكم.. وكيفية اختياره. والرسول كان عالما بلقاء ربه الوشيك ولم يوص

نولة دينية. وقالوا: «ولو كانت مسألة الخلافة كما يظن البعض من المسائل الدينية الرئيسية لبين الرسول الأكرم الذي لم يضمن ببيان وصاياه بأبسط الفروع والآداب... بين لنا مسائل الخلافة، وفضلا عن هذا فإنها لو عدت من المسائل الدينية الأصلية للزم حينئذ أن يكون دين الإسلام ناقصا لم يكتمل في زمن النبي. لأنه لم ترد نصوص شرعية بخصوصها في زمنه، والآية الكريمة تقول: اليوم أكملت لكم دينكم» (الخلافة وسلطة الأمة - ص ٩٢).

أما الفقيه الأمدى فيقول في «غاية المرام في علم الكلام»: «واعلم أن الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات، ولا من اللابديات (من لا بد أي من الضروريات) بحيث لا يسهل المكلف الأعراض عنها والجهل بها. بل لعمري أن المعرض عنها لأرجى حالا من الواغل فيها، فإنها لاتنفك عن التعصب والأهواء، وإثارة الفتن والشحناء» (الأمدى - غاية المرام في علم الكلام - إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - (١٩٧١) - ص ٣٦٣).

ولعل الحوار التالي الذي أورده إبن الأثير في «الكامل في التاريخ» يكفي لإيضاح أن الأمر كله كان متروكا للاستحسان، وللتجربة، والاختيار، وإعمال العقل. «عندما ولى أبو بكر ناداه أحدهم يا خليفة الله» فغضب قائلا: إنما أنا خليفة رسول الله. وعندما ولى بن الخطاب ناداه المغيرة بن شعبة يا خليفة الله...

فقال عمر: ذاك نبي الله داود.

فقال: يا خليفة رسول الله.

فقال عمر: ذاك صابحكم المفقود (أبو بكر).

فقال: يا خليفة رسول الله

فقال عمر: ذاك أمر يطول

فقال المغيرة: يا عمر

فقال عمر: لاتبخس مكاني حقه، أنتم المؤمنون وأنا أميركم.

فقال المغيرة: يا أمير المؤمنين.

هكذا نرى أن الأمر كله متروك للاستحسان.

وهناك فوق ذلك الحديث الشريف «الخلافة بعدى ثلاثون عاما، وبعدها ملك

عضوض» (عضوض بمعنى وراثى) ويكتشف البعض، وربما كان معاوية أولهم - أن المسافة بين وفاة الرسول وانتهاء خلافة على بن أبى طالب تسع وعشرون عاما وستة أشهر، وهكذا انتهى الأمر- ولعله رتب عن عمد وتعمد- بتولى الحسين الخلافة ستة أشهر ليكمل الأعوام الثلاثين ثم يبايع معاوية، ليعلن ملكه الوراثى، قائلا بفخار «أنا أول الملوك». وبدأت منذ ذلك الحين فكرة «ولاية المتغلب» أى ولاية الأقوى القادر على انتزاع الحكم انتزاعا بحد السيف.

ولم يخف معاوية ذلك، فعندما زار المدينة، وحاول أهلها أن يرحبوا به قال فى خطبته فيهم : أما بعد. فإنى والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم. ولا مسرة بولايتى، ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالده».

ثم أراد معاوية توريث الملك لابنه يزيد فجمع مجلس البيعة ليرغمه إرغاما على مبايعة يزيد. ووقف خطيبه يزيد بن المقفع ليلخص نظرية الحكم الجديد «أمير المؤمنين هذا (وأشار لمعاوية)، فإن هلك فهذا (وأشار ليزيد)، ومن أبى فهذا (وأشهر سيفه فى وجوههم)».

ولم يخف معاوية إعجابه بهذا الإيجاز المعجز فقال له : «أنت سيد الخطباء». أنها «ولاية المتغلب».

بل أن مسلم بن عقبة قائد معاوية الذى كلف بإكراه أهل المدينة على البيعة لمعاوية أشاع القتل والسلب بل والسبى فى بنات المدينة، ويقال أن جنوده إفتضوا بكارة ألف بكر من حرائر المدينة المسلمات، وكانت معركة مع أهل المدينة أنهم يريدون أن يبايعوا معاوية على كتاب الله وسنة رسوله، أما مسلم بن عقبة فقد كان مصمما على أن يبايعوا بلا شرط من الكتاب والسنة. فقط يبايعون بون شرط، وهى ما تسمى «ببيعة العبيد».

مرة أخرى نتأمل الكلمات..

ما سبق من كلمات ثم كلمات أخرى تالية.

فالمتمأسلمون إذ يطرحون فكرة «الخلافة» .. والدولة الدينية ، لا يحاولون إحياء شعيرة دينية، وإنما إقتناص حكم.. يفرضون من خلاله سطوتهم على أعناق البشر. إستمعوا لحسن البنا إذ يؤكد «أن الخليفة الذى هو الإمام الذى واسطة العقد،

ومجمع الشمل، ومهوى الأفئدة، وظل الله في الأرض. (حسن البنا - رسالة المؤتمر الخامس، ص ٤٨).

والى الشيخ عمر عبد الرحمن إذ يقول «ال خليفة في الإسلام مهمته وراثه النبوة» (عمر عبد الرحمن - حتمية المواجهة- ص ٦٣).

بل أن الشيخ عمر يؤكد ببساطة تمسكه بولاية المتغلب فيقول «نسعى إلى إعادة الخلافة على النحو الوارد في الكتب الشرعية بما في ذلك خلافة المتغلب» (الجماعة الإسلامية الجهادية - ميثاق العمل الإسلامي).

وكانت جماعة الإخوان المحظورة هي أول من دعا لفكرة «ولاية المتغلب» في العصر الحديث، ومن ثم أول من دعا لاستخدام العنف من أجل فرض «ولايتهم» على الناس. فأحد قادتهم الأوائل «عبد الحكيم عابدين» يهددنها في أواسط الثلاثينيات شعرا.. فيقول:

لنجريتها دماء جد ثائرة

وثورة الحق لا يدرى لها أمد

أو يرجع الشرع دستورا لامتنا

فليحذر القوم أنى منذر صعد

(عبد الحكيم عابدين - البواكير - مجموعة شعرية- ص ٤١)

والإنذار بولاية المتغلب ليس وليد صدفة أو زلة لسان، ولا هو ينتظر «الولاية» بمعنى الحكم، بل هو يفترض الولاية على البشر وعلى تصرفاتهم حتى دون الوصول إلى الحكم (راجع فكرة الحسبة) ولكي نوجز القول.. نكتفى بفقرة من مقال..

في عام ١٣٥٨ هجرية (١٩٣٦) أصدرت جماعة الإخوان مجلتها «النذير» وتعجل الشيخ عبد الرحمن الساعاتي (والد المرشد العام حسن البنا) في أن يجعلها نذيرا من الجماعة يهدد به الناس جميعا فكتب مقالا حادا عنوانه «استعدوا يا جنود» يقول فيه : «استعدوا يا جنود، وليأخذ كل منكم أهبتة، ويعد سلاحه، ولايتلفت منكم أحد، امضوا إلى حيث تؤمرون» ثم يقول: «خنوا هذه الأمة برفق فما أحوجها إلى العناية والتدليل، وصفوا لها الدواء فكم على ضفاف النيل من قلب يعانى وجسم عليل، واعكفوا على إعدادة في صيدليتكم، ولتقم على إعطائه فرقة الإنقاذ منكم» ثم يظهر أنيابه قائلا: «فإذا

الامة أبت فتوثقوا يديها بالقيود، وأثقلوا ظهرها بالحديد، وجرعوها الدواء بالقوة، وأن وجدت في جسمها عضوا خبيثا فاقطعوه، أو سرطانا خطيرا فأزيلوه.. استعدوا يا جنود فكثير من أبناء هذا الشعب في أذانهم وقر وفي عيونهم عمى»..
.. تأملوا الكلمات الشرسة التي تحاصرونا جميعا بولاية مفروضة وغير مفترضة.. فهو يحرض الأعضاء «الجنود» على الاستعداد. والدواء يصفوه بأنفسهم، ويعدوه في صيدليتهم، ويجرعوه للناس بأيديهم، والويل لمن أبى.. فهناك القيود، والحديد، والقوة، والبت.

ولنا أن نسأل وببساطة : بأي حق؟
ومن منحهم هذه الولاية علينا؟ وبأية صفة؟ وماذا لو تنازع الولاء.. أهى الحروب الضروس مرة أخرى؟ أم هى أفغانستان ثانية؟
إن الأمر كله من أوله إلى آخره لم يرد لا فى القرآن ولا فى السنة، إنه اختراع إنسانى، فلنتعامل معه، وبه ، وضده فى حدود أنه اجتهد إنسانى قد يخطئ وقد يصيب، ولنحذر من استخدام لغة العنف والإكراه فهى بعيدة عن الدين وحدوده .
أليس كذلك؟.

وإذ نتأمل فى كل ما سبق نكتشف أن المقولات المتأسلمة لا أساس لها فى صحيح الدين، ولا فى أصوله أوحى فروعها.

ولعلمهم يجبروننا على التأمل فى قول أحد الشيوخ «المسلمون تركوا الكتاب للسنة، ثم تركوا السنة لأقوال الأئمة، ثم تركوا الأئمة للمتون.. فأصبح التراث حاجزا يحول بين المسلمين وبين مصادرهم الأساسية». (محمد الغزالي – كيف نتعامل مع القرآن- ص ٢٠٨)

.. لكننى فقط أتمنى أن أضيف عبارة كى يكتمل المعنى..

«تركوا الكتاب للسنة، ثم تركوا السنة لأقوال الأئمة، ثم تركوا الأئمة للمتون.. ثم تركوا المتون للمصلحة الذاتية، فأصبحت مصلحتهم حاجزا يحول بينهم وبين صحيح الإسلام»

ويعد.. فإن كان هذا هو صحيح الإسلام، فقيم كل هذا الضجيج المتأسلم، وقيم

هذا الانحياز المفتعل والمتعمد بعيدا عن الصحيح، وفيه هذا العنف الشرس سواء بالفكر ، أو القول، أو الفعل.

إلا أنه «الفرض» والمثل الشعبي يعرف كيف يعرف الفرض إذ يقول أنه «مرض». والمرض المتأسلم ينبع من تسييس الدين كخطوة نحو التغلب علينا (علينا جميعا) ثم فرض ولايتهم «ولاية المتغلب» عنوه.. وقهرا.. ثم يعضون في أحكام قبضتهم على أعناقنا تحت ستار من تأسلم زائف.

وما كانت دعاوى الأمويين والشيعة والعباسيين والعثمانيين والزعم بأنهم أصحاب الولاية على المسلمين وهي دعاوى استخدمت السيف يوما لحسم الخلافات الفكرية التي تتبدى لتبرر المنازعة على السلطة.. ما كانت هذه الدعاوى جميعا سوى محاولات لتسييس الدين، أي تدين المنازعة على السلطة، وإعطاء الفعل (الذي غالبا ما كان عنيفا بل وبشعا في عنفه) غطاء ومبررا دينيا، فيتبدى «التوحش» في معاملة «الآخر» (المعارض أو المنافس) وكأنه اقتراب أو مزيد من الاقتراب من أبواب الإيمان . وكان حسن البنا هو أول من اكتشف أو بالدقة أعاد إكتشاف لعبة تدين السياسة كمحاولة للبدء في محاولة فرض ولاية المتغلب.

الدين شيء والسياسة غيره

دعوى تحاربها بكل سلاح

(اسماعيل أحمد الشافعي - الاخوان المسلمون دعوة البعث والإنقاذ- ص ٣)
وتتوالى محاولات فرض ولاية المتغلب فيعلوا الزعم بأنهم «جماعة المسلمين» وأن من والاهم فقد والى صحيح الدين ومخالفهم مخالفة.. ومفارقهم مفارقة.
ويستند ذلك كله (كما قلت وكما كررت) إلى الدعوة الملحة لتدين السياسة.
فهل نعيد على أسماعكم قول الأستاذ حسن البنا «أتحسب أن المسلم الذي يرضى بحياتنا اليوم ويتفرغ للعبادة، ويترك الدنيا والسياسة للعجزه والاثمين يسمى مسلما؟ كلا أنه ليس بمسلم» (حسن البنا - «الخوان المسلمون» (الأسبوعية) ٤-٣-١٩٤٥).
ثم تستند محاولة تسييس الدين إلى محاولة تفسير «النص» تفسيرات تنطبق على «الاهواء» و«الفرض» الذي هو «مرض».

ألم يصرخ على بن أبي طالب «القرآن لا ينطق بنفسه وهو مكتوب»؟

ولعل عليا كان أول وأكثر من عانى من التفسيرات الخاطئة والمصطنعة للنص..
والتي جرى اصطناعها اصطناعا إرضاء لغرض أو شهوة، وسندا لموقف أو رأي.
فالخارجون عن صفوفه فسروا الآيات القرآنية تفسيرا نصيا (أي محض نظر في
النص دون إلتماس لأسباب التنزيل ويواضعه) فآدى بهم ذلك إلى مواقف مشينة.
فقد استندوا إلى الآية الكريمة: «وقال نوح رب لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا
إنك أن تذرهم يضلوا عبادك، ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا» للإفتاء بقتل الخصوم
(الكافرين) وقتل أولادهم حتى لا يشبوا كافرين هم أيضا.
أما الآية الكريمة «قاتلوهم يعذبهم الله على أيديكم وينصركم عليهم ويشف صدور
قوم مؤمنين» فقد كانت سندا لتبرير القتل، والتعذيب للخصوم، بل والتشفى فيهم قتلا
وتعذيبا يشفى الصدور.

ولقد كانت بداية «الخوارج».. هي التلاعب بالتفسير النصي للقرآن.
فعندما رفع جيش معاوية المصاحف طالبين الاحتكام إلى كتاب الله هربا من
هزيمة محققة، رفض على.. فقد أدرك الخدعة، وصاح قائلا «يا عباد الله، امضوا إلى
حكمكم، وقتال عدوكم، فمعاوية ورجاله ليسوا بأصحاب الدين ولا قرآن فأننا أعرف بهم
منكم.. ويحكم ما رفعوها إلا مكيدة وخديعة».

فإذا بمسعد بن فذك التميمي، وزيد بن حصين وغيرهما يصيحون فيه «أجب إلى
كتاب الله، وإلا دفعنا برمك إلى القوم، أو فعلنا بك ما فعلنا بعثمان» ويجبر على بن أبي
طالب على قبول التحكيم ويكون ما كان. فإذا بذات الأشخاص، ذات الأسماء.. ينقلبون
عليه ويكفرونه لأنه قبل التحكيم بينه وبين معاوية بينما الله قد أمضى حكمه في معاوية
ومن معه» (ابن الأثير - الكامل في التاريخ - ج ٢ ص ١٧١).

.. وهكذا فإن أصحاب أسلوب التفسير النصي للقرآن.. قد تلاعبوا بتفسير النص
لتبرير موقفين متناقضين.. فمرة قبلوا التحكيم أو فرضوا قبوله على المجموع
مستندين إلى الآية الكريمة «إن الحكم إلا لله».. ومرة أخرى كفروا من قبلوا التحكيم..
مستندين إلى ذات الآية.

ألم يكن على بن أبي طالب على حق تماما.. ويعد أن عانى من مفسري القرآن وفق
الهوى السياسى إذ صاح «القرآن لا ينطق بنفسه وهو مكتوب، وإنما ينطق به البشر».

ومن سوء حظ صحيح الإسلام.. أن هؤلاء المتأسلمون قد ارتفع صوتهم في بعض الأزمان ومنها زماننا هذا، بحيث استطاعوا أن يوهموا البعض، وأن يروعوا البعض الآخر بتفسيرات هي في النهاية «رأى شخصي» إنساني.. وهي مع جميع ما لدينا ، كل ما لدينا من حسن النية.. اجتهاد قد يخطيء وقد يصيب.

إستطاعوا أن يوهموا البعض بأنهم وحدهم صحيح الإسلام.. وأن يقيموا من أوهامهم أو ادعائاتهم المتأسلمة خيمة تلقى بظلالها السوداء على صحيح الإسلام وعلى مناخنا العام فتجعله عنيفا شرسا، ولا يطاق.

وما كان ذلك كله.. وما يكون سوى اندفاعا نحو شهوة الحكم والتحكم.. لكنه في النهاية اندفاع بعيدا عن صحيح الإسلام.. وعن إطار مصلحة العباد.

ألم نقل منذ البداية الأولى.. أنه تأسلم ضد الإسلام .

القاهرة في ١٩٩٦/٢/٢٠

د. رفعت السعيد

حوار

أجرى الحوار : سامح فوزي

أخيرا بات من حق المصريين أن يقرأوا رواية «أولاد حارتنا». بهذا العنوان عبرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن سعادتها الفامرة لقيام جريدة الأهالي بطبع الرواية دون أن تنتظر موافقة أحد ودون أن تخشى أحدا في ذات الوقت، وليس لدينا الآن ما نريده فلقد قرأ العالم كله «أولاد حارتنا» منذ أكثر من ثلاثين عاما، وانتظر المصريون أن يقرأوا الرواية التي كرم العالم أديب مصر من أجلها إلا أن دعاوي الانفلاق قد حالت دون تحقيق رغبتهم المشبوبة، وأخيرا حققت الأهالي رغبتهم ومع هذا فقد قوبلت مبادرة الأهالي من جانب من بعض المثقفين باستنكار شديد استنادا إلى ما أسموه بحق المؤلف في نشر إنتاجه الفكري.

وحول مبادرة التنوير وحقوق المؤلف كانت بداية الحوار مع الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع..

قلت: خمسمائة مثقف وقعوا على بيان مستنكرين قيام الأهالي بنشر رواية «أولاد حارتنا» للأديب العالمي نجيب محفوظ، وذكر أن جريدة الأهرام تمتلك وحدها حق النشر، مما يعني أن ما قامت به الأهالي ليست خطوة في مسيرة التنوير بقدر ما هي اقتناص لفرصة نشر الرواية.. فما قولك؟

قال: نحن لم نقرأ البيان. نحن فقط قرأنا عن هذا البيان، ولم نعرف أسماء

الخمسمائة مثقف الذين وقعوا على البيان، ومع هذا فإن هناك عدة حقائق يجب إبرازها في هذا الصدد، أولها أنه ما من أحد يستطيع أن يزايد علينا في الدفاع عن نجيب محفوظ، فنحن الذين استنكرنا منذ البداية التهم الموجهة إليه عندما صمت كثيرون، وحين خرجت علينا مجلة «عقيدتي» بعنوان عريض تقول فيه إن نجيب محفوظ مستعد للتوبة بشروط، نحن الوحيدون - وأكرر نحن الوحيدون - الذين هاجمنا هذا الأسلوب الذي ينم عن تحريض، لأنه معنى أنه قرر التوبة فإنه بذلك يعلن ارتداده ويضع شروطا لإيمانه، وعندما نقرأ مادة الحديث المنشور نكتشف أن كل ما ذكر محض اختلاق. الحقيقة الثانية، أننا نرحب بأي عريضة يوقع عليها خمسمائة مثقف، فإن هذا في حد ذاته خطوة إيجابية هامة حتى لو كانت موجهة إزاء تصرف قمنا به، ودعنا نتساءل أين كان هؤلاء المثقفون حين ألت بمصر أحداث خطيرة ولم يمسكوا فيها بقلم، ماذا فعلوا حينما صودرت الأهالي ثماني مرات ثم منعت من الظهور، ولم يمسك أحد بقلمه؟ وفي الزمن الحالي قتل فرج فودة وقتل عشرات الأقباط في الصعيد، وتوالى عمليات القتل والتدمير لمنازل الأقباط، لم يمسك أحد بقلمه ويوقع على بيان. وفيما يتعلق بنجيب محفوظ، فإنه في عام ١٩٥٩ صدرت الفتوى الشهيرة ضده.. وتجددت هذه العملية بعد صدور كتاب «آيات شيطانية» يوم أن ذكر أحد الادعاء بأننا لو كنا قد عاقبنا نجيب محفوظ لما تجاسر سلمان رشدي، أين كانوا هؤلاء المثقفون؟

قلت : بيان المثقفين ارتبط بما سمي بحقوق المؤلف، وطبقا لرأيهم فإن الأهالي لم تحترم حق نجيب محفوظ في نشر روايته .

قال: نحن نعترف بحقوق المؤلف ونحترمها، وكما أن للمؤلف حقوقا فإن للوطن حقوقا أيضا، بعد محاولة ذبح نجيب محفوظ بادعاء أنه مرتد، وأنه أصدر هذه الرواية التي تعبر عن ارتداده، فكان من الضروري أن يكون هناك قدر من التحدي للقرار الجائر الذي حاول تفسير النص تفسيراً خاصاً، لم يشق قلب المؤلف ليعرف ما إذا

كان مؤمنا أم غير مؤمن، ويصدر حكما دون نقاش لكي يمنع نشر الرواية، يجب إذن أن نواجه بتحدى محاكم التفتيش واضعين في الاعتبار أن حقوق الوطن تفوق حقوق الفرد، أما أية استحقاقات مالية للأستاذ نجيب محفوظ فهي محفوظة له عندما يريد، ونحن جاهزون لها.

وأخيرا أقرر أننا نحترم بكل الصدق هؤلاء الموقعين على البيان، ولكني أدعوهم للتوقيع على بيان لحماية الأستاذ يوسف شاهين، فهذا هو نفس المؤسسة تكرر نفس المأساة وتتدخل في تفسير نص فيلم «المهاجر» وتشق قلب المخرج والمؤلف لتعرف مدى صدق إيمانه، فنحن نريد التوقيع على عريضة نستنكر فيها ذبح يوسف شاهين كما ذبح نجيب محفوظ بذات السكين. ليس الصبي الذي شهر السكين في وجه نجيب محفوظ ولكن ذات اليد التي تنكر حق الفنان في أن يبدع، وتفسر النص على هواها وتكفر أصحاب الإبداع. هذه دعوة مفتوحة للجميع ليس فقط لكي يثبتوا مصيريتهم وإنما ليثبتوا استنارتهم ويثبتوا قبل هذا وذاك حسن نيتهم..

قلت: ذكر الأستاذ محمد سلماوي في مقال له بجريدة الأهرام أن اتصالات قد جرت معك شخصيا وعدت فيها بعدم نشر الرواية، ثم فاجأت الأهالي المثقفين بنشرها..

قال: الأستاذ محمد سلماوي روى واقعة غير صحيحة، الرواية التي نشرها تقول إن الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى والأستاذ ثروت أباظة قد اتصلا بي وقد وعدتهما بعدم النشر، والشق الأول من الموضوع صحيح فقد جرى الاتصال المذكور ولكن الشق الثاني غير صحيح لأنه ما كان لي أن أعد بشيء، كل ما وعدت به هو عرض الأمر على الجهة المختصة في الحزب. فالجميع يعرفون أننا لسنا من نوعية الأحزاب التي يستطيع أي قيادي فيها اتخاذ قرار منزم لأحد. وبالفعل قمت بعرض الأمر على الهيئة الحزبية المختصة واتخذت هذه الهيئة قرارها بالنشر..

قلت: وماذا عن موقف أجهزة الدولة الرسمية؟

قال: الدولة لم تتدخل، وهي ليست طرفا في الموضوع، والمعلومات التي وصلتني تقول إن هناك أشخاصا - لا أريد ذكر أسمائهم الآن- اتصلوا بوزير الداخلية وطلبوا منه بصفتهم مساعد الحاكم العسكري أن يصدر قرار بمصادرة الأهالي أوعلى الأقل بمنع طباعتها لكن الدولة لم تتدخل في هذا الأمر واعتبرته قضية خاصة وأبلغ أصحاب الشأن بالجوء للقضاء بدلا من اللجوء إلى قانون الطوارئ والقوانين العسكرية التي يستنكرها بعض المثقفين.

قلت: مثقفون يستعدون الدولة على بعضهم البعض وآخرون يبتهجون بمصادرة إنتاج فكري لأبرز مثقفي مصر، وحين تحاول أية جهة رد الاعتبار للأديب وإنتاجه ، يهاجمونها ألا ترى في حال مثقفى اليوم ما يبعث على الأسى؟

قال: التفسير واضح ، فإن هناك رغبة من بعض المثقفين في تملق المد المتأسلم وإن لم يكن التملق فغسل اليد علنا من أي مناوئة له. وهذا أمر طبيعي نقبله على مضض، لكنها على أية حال مشاعر إنسانية طبيعية تكمن خلفها دواعي الخوف من أن يحرز هذا التيار انتصارا فيكون ممن أمسكوا العصي من المنتصف ورفضوا اتخاذ مواقف مناوئة، والبعض الآخر مازال يتخيل أنه بإمكانه أن يحارب التأسلم بالتأسلم، أو التأسلم السري بالتأسلم العلني، أو التأسلم الأهلي بالتأسلم الحكومي، وهذه لعبة خاسرة، التأسلم هو التأسلم يدمر كافة إمكانات تطوير المجتمع المدني ويتعارض مع حرية الرأي والفكر والعقيدة، بل ومع ليبرالية الحياة في مصر..

قلت: إسمح لي أن أخالفك في الرأي فقد قدم عماد صيام أحد اليساريين دراسة نشرت في كتاب «الحوار الوطني» عن لجنة العدالة والسلام، زعم فيها أن شباب اليسار يريد الحوار مع الإسلاميين وأن ما يمنعهم ويجهض محاولاتهم جيل الكبار وبصراحة يتردد أنك أحدهم .

قال: لقد قرأت هذا الكتاب ، وفي تقديري أنه مختل التوازن، بمعنى أنه أتى بشكل انتقائي واضح لعناصر محددة ومعروف رأيها سلفا كي تقول هذا الرأي. والحوار هو أن تأتي بالعناصر الأكثر تمثيلا، فإذا كانوا يريدون التعرف على رأي اليسار فهناك منابر معروفة للييسار. كان بإمكانهم أن يطلبوا من حزب التجمع مندوبا أو أكثر، والتجمع يعتز بالرأي والرأي الآخر، وسوف يرسل لهم من يرى هذا ومن يرى ذاك، وكان بإمكانهم كذلك الاتصال بالحزب الشيوعي، أما أن نذهب إلى مقهى «زهرة البستان» لنختار هناك ممثلين للييسار فهذا نوع من اختلال التوازن، الاستاذ عماد صيام لم يجر حوارا في التجمع ولا في عموم اليسار ليعرف رأي شباب اليسار من هذا أو ذاك، وما قدمه ليس إلا رأيا انطباعيا مبسوطا للغاية لأنه إذا كان هناك شخص مؤهل للتعرف على اتجاه الرأي العام داخل حزب التجمع فهو أنا بصفتي الأمين العام، كان من الأجدر أن يسألوني، وكنت سأقول لهم الحقيقة ولايتخيل أحد أنه بإمكان الأمين العام أن يقف في مواجهة الرأي العام داخل الحزب.

وعموما فإن التجمع له موقف واضح وصريح ومعلن في وثائقه الرسمية وفي ممارسته، ولست أعتقد أن الاستاذ عماد صيام هو المؤهل بأن يدلي برأي يمثل قاعدة اليسار أو قيادات اليسار..

* قبل أن أغادر مكتب الدكتور رفعت السعيد قلت له.. لم نسمع رأيك بخصوص انتقادات الدكتور عبد العظيم رمضان لحزب التجمع.. فهل يخفى صمتك شيئا لم نعرفه بعد؟

قال بابتسامة لأعرف لها تفسيراً: من حق أي شخص أن ينتقد أحزاب المعارضة شريطة أن تأتي انتقاداته موضوعية، وبخصوص انتقادات الدكتور عبد العظيم رمضان لحزب التجمع فإنها لم تكن صائبة ولم يدرك أننا حزب له مواقف المبدئية، فقد تصور أننا مثل الآخرين وظل ينظر إلينا انطلاقاً من نظرية «إما وإما» أي إما أن تكون مع

الحكومة ضد شطط حزب معين وإما أن تكون مع هذا الحزب ضد موقف الحكومة. ولكنه لا يعرف الموقف المركب الذي هو بالضرورة الموقف الصحيح. أخطيء الحكومة في سياساتها غير الصائبة وفي نفس الوقت أخطيء الحزب المعين إذا كان قد أخطأ ، وهذا مانفعله.. وفي تقديري أن الاجراءات التي اتخذت غير فاعلة كان لدينا اقتراحات عرضت على ممثلي الحكم لحل هذه القضية مما ينأى بأحزاب المعارضة من التحايل وإقامة علاقات مريبة وخارجية .

المجتمع المدني عدد ديسمبر ١٩٩٤

عاجل إلى وزير التعليم

ياسيدي ، ومع كامل التقدير لدورك ولشخصكم، ومع اعتذاري عن هذه الملاحقة التي تبدو وكأنها مطاردة .

ولكن لاحيلة لي، ولا أمل في أن أتوقف إلا إذا توقف اليوم الناق بالتفريق بين أبناء الوطن الواحد والمتخذ له أعشاشا في مسار عمليتنا التعليمية.

لاحيلة لي، ولاحيلة لك ياسيدي الوزير سوى الانصياع لصوت الوطن وإرادته، هذا الوطن الذي يحاول خصوم وحدته تمزيقه وطعنه في مواطن الألم الوجع والوجع المؤلم..

لاحيلة لك ياسيدي الوزير سوى الاستماع لصوت مصر، وهي غاضبة، ليس من اليوم المتأسلم فهؤلاء لانغضب منهم، فقط نسعى لبتهم وأنت تبذل جهد الطاقة ، بل مافوق الطاقة، ولامفر من مواصلة محاولة استئصال نعيق اليوم المتأسلم في عمليتنا التعليمية.

لقد تلقيت ياسيدي الوزير من بعض أولياء الأمور مايفيد أن بعض الأساتذة في كليتي الخدمة الاجتماعية، والتجارة الخارجية (جامعة حلوان) وكلية الحقوق (جامعة أسيوط) قد قرروا إجراء الامتحانات في يوم ٧ يناير ، يوم عيد الميلاد المجيد للإخوة الأقباط..

بحثوا ياسيدي في كل الأيام فلم يجدوا سوى يوم عيد الأقباط. يتصورون ياسيدي أنهم بهذا يتقربون من الإسلام، والإسلام بريء من أفعالهم المتدنية، ويتصورون أنهم يوجعون الإخوة الأقباط لكن الوجع ينساب إلى كل الجسد المصري..

والحسم مطلوب ياسيدي الوزير .

مطلوب إصدار قرار حاسم ونهائي ودائم بمنع اليوم من تحدي الوحدة الوطنية ومن تحدي مصر تاريخا وتراثا ومستقبلا.

ومطلوب معاقبة هذا اليوم ..عقابا مصريا رادعا ليكونوا ليس فقط عبرة لغيرهم من اليوم المتأسلم، وإنما يكون شفاء لجرح مصري غائر .

وأترك الأمر ياسيدي بين يديك وأنا واثق أنها يد مصرية أمينة ومصرية خالصة ومخلصة..

الأهالى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤

الأزهر .. والرقابة على المصنفات (١)

أثارت الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برئاسة السيد المستشار طارق البشري، والتي تضمنت أن الأزهر هو صاحب الرأي النهائي فيما يتعلق بتحديد الشأن الإسلامي في المصنفات السمعية والسمعية البصرية، وأن على جهة الإدارة أن تلتزم بما يراه في ذلك الأمر عند الترخيص بتداول تلك المصنفات، أثارت هذه الفتوى تساؤلات عدة حول مدى تطابقها مع الدستور، وحول مدى تأثيرها على مسيرة الإبداع، وعلى حرية التعبير.

وقد نظمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حلقة نقاشية حول هذا الموضوع وأصدرت كتاباً عن أعمال هذه الحلقة النقاشية تحت عنوان «حرية الرأي والعقيدة- قيود وإشكاليات».

وفي مقدمته لهذا الكتاب يقول الأستاذ نجاد البرعي الأمين العام للمنظمة: «إن صاحب الفتوى وهو مجلس الدولة ظل لسنوات طويلة ينظر إليه على أنه الحارس لحريات المجتمع المدني من تفول الدولة أو الجماعات غير الحكومية عليها، وأنه يلعب دوراً هاماً في تأمين نوع من الحماية للتعددية السياسية والثقافية، رغم كل القيود القانونية المفروضة على التعددية والحق في الاختلاف، فتأتي هذه الفتوى لتبين لنا أن هناك تراجعاً عن أفكار مهمة فيما يتعلق بحريات الرأي والعقيدة بما ينذر بالخطر ويقيم دلائل قوية على استسلام إحدى قلاع المجتمع المدني لغزو فكري ظل يقاومه طويلاً حتى خسر معركته معه في النهاية» (ص ٨).

ويقول «إن الفتوى تكرر وجود مرجعية دينية هي الفصيل الوحيد في تحديد رأي الإسلام في الأعمال الفنية رغم أن الإسلام ذاته يأبى هذه الفكرة، بل وينكر كلية إضفاء صفة الكهنوت على رجال الدين ، فحق الاجتهاد مكفول لكل شخص توافرت فيه شروطه أيا كان، وكان عمله».

ويقول: «إن الأزهر دأب منذ عدة سنوات مضت على محاولة توسيع دوره الرقابي على المطبوعات والمصنفات الفنية بما يتيح له إغلاق الباب أمام أي محاولة لتفسيرات أكثر تطورا أو أعمق أثرا للإسلام ، وبما يتجاوز الأخذ بظاهر النصوص إلى التعمق في محتواها، وبصدور تلك الفتوى يكون الأزهر قد نجح في أن يجد سنداً قانونياً لتلك الرقابة التي اعتاد أن يفرضها على أفكار المبدعين وآرائهم ومطبوعاتهم دون سند من القانون» (ص ٩).

ويقول: «فالأزهر ومنذ حوالي عشر سنوات أصبح يلعب دورا بالغ الخطر على حياتنا الثقافية، وتحول مجمع البحوث الإسلامية عن مهمته الأصلية وهي متابعة ما ينشر عن الإسلام، للانتفاع بالرأي الصحيح أو مواجهة الرأي الخاطيء بالتصحيح، إلى نوع من محاكمة المثقفين مهمته إنزال العقاب على من يتصور أنهم يخالفونه الرأي، وفي داخل هذا الإطار يبرز ماشهدته السنوات الأخيرة من محطات اصطدم فيها الأزهر وعدد من رجاله بحرية الفكر والاعتقاد، وحرية الإبداع ، ونذكر في هذا الصدد قيام لجان مجمع البحوث الإسلامية بنفسها وبدون أي مسوغ قانوني بمصادرة سبعة كتب من أجنحة دور النشر بمعرض الكتاب الدولي، ونذكر أيضا ذلك البيان الصادر عن لجنة من علماء الأزهر بتكفير المفكر العلماني فرج فودة، وكان بمثابة ضوء أخضر استند إليه بعض المتعصبين دينيا في تنفيذ جريمة اغتياله بعد أيام قلائل من صدور هذا البيان».

ويمضي نجاد البرعي قائلا: ونذكر كذلك تلك الفتاوي التي تقدم بها عدد من رجال

الأزهر نوي المكانة المتميزة من خلال شهادتهم في قضية اغتيال د. فرج فودة، والتي حاولت أن تمنع صك البراءة للقتلة بحجة أن الشريعة الإسلامية تعطي الحق للأفراد في قتل المرتدين معارضي تطبيق الشريعة. وتشير كذلك إلى الدور الذي لعبه الأزهر وبعض رجال الدين في تأجيج الحملة الإعلامية على د. نصر حامد أبو زيد بزعم أن كتاباته وأبحاثه المنشورة تشكل ردة عن الإسلام وهي الحملة التي أفضت إلى تقدم البعض بدعوى قضائية للمطالبة بالتفريق بين الرجل وزوجته». (ص ١٠)

ويختتم الأستاذ نجاد البرعي مقدمته قائلا «إن الحفاوة البالغة التي استقبلت بها تلك الورشة التي عقدتها المنظمة قد أكدت على أن قوى التنوير في مصر جاهزة للعمل، وأنه ينقصها فقط أن تنسق فيما بينها حتى تستطيع أن تحدث تأثيرات جادة في ضمير المجتمع المصري الذي بات في حاجة ملحة لإيقاظه بعد أن استطاعت قوى الإرهاب الفكري تنويمه وتغييبه».

والأستاذ نجاد البرعي على حق تماما في قوله إن قوى التنوير بحاجة أن تنسق فيما بينها.. وأن توحد صفوفها، وأن تتحرك حتى تحدث تأثيرات جادة في ضمير المجتمع.

لكن ذلك كله كان عن المقدمة.

فهل يأذن لنا القاريء أن نواصل حديثنا في الأسبوع المقبل عن أعمال حلقة النقاش.

الأهالي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤

الأزهر والرقابة على المصنفات (٢)

.ونواصل حديثنا عن الحلقة النقاشية التي عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع والتي تضمنت أن الأزهر هو صاحب الرأي النهائي فيما يتعلق بتحديد الشأن الإسلامي في المصنفات الفنية..

وقد شارك في هذه الحلقة نخبة من القانونيين وأصحاب الرأي والفكر وأساتذة الجامعات والصحفيين.

وفي البداية أكد أحد كبار القانونيين (الاستاذ عبد العزيز محمد المحامي) أن هذه الفتوى «هي بطبيعتها غير ملزمة إلا لجهات الإدارة، فهي ملزمة لكل الجهات الإدارية والوزارات والمصالح الحكومية، وهي لاتقيم حائلا أو حاجزا أمام الأفراد لممارسة حقوقهم وحماية هذه الحقوق عن طريق الوسائل المقررة في القانون والقضاء، أولا وأخيرا»، فالأزهر جهة إدارية «قراراتها أيا كانت خاضعة للحماية القضائية أمام كافة جهات التقاضي» ويؤكد أيضا أن هذه الفتوى «تخالف نص المادة ٤٧ من الدستور التي تتحدث عن حرية الرأي، والمادة ٤٨ التي تتحدث عن حرية الطباعة والنشر وحظر الرقابة بالطريق الإداري.. كما تخالف المادة ٤٩ التي تتحدث عن حرية البحث العلمي وعدم خضوعه لأي قيود إدارية. وتخالف كذلك الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية في مادتها التاسعة عشر مخالفة صريحة، وهذه الاتفاقية ليست مجرد وثيقة دولية إذ أنها أصبحت جزءا من النظام القانوني في مصر الذي يجب على المحاكم أن تطبقه» (ص ٢٨) .

وقال الاستاذ طلعت الشايب «صحفي» «لست قانونيا لكنني قرأت الفتوى، وواضح

أن الأزهر كمؤسسة علمية لها ثقل الآن في المجتمع استطاعت أن تخترق النظام القضائي والتشريعي وتغازله ويغازلها، هذا الغزل المتبادل. وأنه تحت العباءة الفضفاضة للشأن الديني سيتم ترجمة كل شيء على أنه مخالف للدين ومخالف لقيم المجتمع» .

أما الأستاذ نجيب فخري «سفير سابق» فيقول: «المشكلة أن الأزهر بعد هذه الفتوى أصبح هيئة كهنوتية جديدة، والحكومة تحاول أن تظهر أنها أكثر تدينا من الجماعات الإسلامية ومن هنا فإن الأزهر دخل للموضوع لكي يتحكم ويكرس مؤسسة كهنوتية» (ص ٤٣) .

أما الدكتور عاصم الدسوقي «مؤرخ وأستاذ جامعي» فبعد دراسة تاريخية ضافية عن علاقة الأزهر بالسلطة والدستور يؤكد «أود أن أقول في النهاية إن الفتوى غير معزولة عن صاحبها المستشار طارق وتحولاته، بل غير معزولة عن فقه المالكية الذي ينتمي إليه جده الشيخ سليم البشري، وهذا المذهب يوصف أصحابه بالجمود والتعصب» (ص ٤٧) .

ويقول د. مصطفى كامل السيد «أستاذ جامعي» : «روح الفتوى توحى بتقييد ممارسة حق التعبير في بعض المصنفات الفنية، ويمكن أن تستخدم في الصحافة والكتابة، ومن ثم فإن هذه الفتوى على درجة كبيرة من الخطورة»، ويقول: «إذا كانت هناك أعمال تتعرض لشخصيات الصحابة فهذا ليس من الشأن الديني المحض. هذه المسألة لا يجب أن يكون هناك أي نور للأزهر فيها، من حق الأزهر أن يتدخل في الأمور التي تمس الفرائض. خلاصة رأيي أن الأزهر يمكن أن يكون له دور استشاري بعد أن تصدر هذه الأعمال، ويتعلق فقط بالأمور التي تمس جوهر الدين، والفرائض الخمس» (ص ٥٥) .

ويلاحظ د. نصر حامد أبو زيد «أستاذ جامعي» «أن الفتوى لم تحدد ماهو المقصود بالشأن الديني.. فهذا مصطلح مطاط جدا جدا» .

ويقول «لا أريد أن أتحدث عن أشخاص، والمشكلة أن المؤسسات أصبحت

مختزنة». (ص ٥٧).

وتشير الأستاذة أميرة بهي الدين «محامية» إلى دور المستشار طارق البشري في إصدار هذه الفتوى وتقول: «أود أن أوضح أنه عندما رفعت دعوى للتفريق بين د. نصر أبو زيد وزوجته من سبعة أشخاص غير معروفين تبين لنا فيما بعد أن أولهم كان نائباً لرئيس مجلس الدولة وقد خرج إلى المعاش، وبلغت النظر أن توقيت هذه الفتوى يجيء بعد اعتلاء المستشار طارق البشري منصب رئيس الجمعية العمومية بقسم الفتوى والتشريع بعد تغير موقفه الفكري تغيراً ملحوظاً لكل من يتابع كتاباته. وفي هذه اللحظة بالذات يتقدم الأزهر بطلب فتوى فتأتي في النهاية لصالح الأزهر». وتقول «ويقدر احترامي لقناعات وعقيدة المستشار طارق البشري، فإنني أتحفظ على موقفه في هذه الفتوى التي خضعت بشكل جلي لأرائه الفكرية».

وتشير إلى القول بأن الفتوى غير ملزمة للأفراد وتقول إنها تسهم في تكريس ما يسمى «بالابتزاز الواقعي الذي يجعل هذه الفتوى ملزمة» وتقول: «إن هذه الفتوى تعتبر حلقة من مسلسل هيمنة المؤسسات الدينية على الدولة» (ص ٦٠).

ويتحدث الأستاذ حمدي سرور (المدير السابق للرقابة على المصنفات) فيكشف سرا خطيراً فيقول إنه كانت هناك معركة بين هيئة الرقابة على المصنفات وبين الأزهر ويقول إنه اكتشف أن هناك أشرطة تبين أن معظم المتحدثين فيها من المتهمين في قضايا الإرهاب وأنها تتحدث عن عذاب القبر وتهاجم المسيحيين... الخ وأن الأزهر أجازها، وأجاز نشرها وتداولها وقال: «إنه تم ضبط حوالي ٤٠ ألف شريط وهي تبث القتل والفتنة الطائفية وتتعرض للأدباء والفنانين بالهجوم» (ص ٦٢).

وبعد فهذا مجرد استعراض لبعض ما جرى في الجلسة الأولى من الحلقة النقاشية..

وأي تلخيص لايجدي فلا بد من الرجوع للوثيقة الكاملة فهي تتضمن الكثير.. والكثير.

الأهالى ٧ ديسمبر ١٩٩٤

الكنيسة والسياسة

إذا ما تحدثنا عن السياسة كفن محاولة العمل من أجل الوطن، فالكنيسة موجودة في إطارها، منذ وجدت السياسة بمعناها الحديث بل لعلها لعبت فيها دورا يفوق ما هو مفترض..

لكن الكنيسة قد تباعدت يوما عما يمكن تسميته بالصراع الحزبي في إطار السياسة، وسهل عليها ذلك كونها مدت يدها فقط نحو القضايا العامة، بل الأكثر عمومية، ونحو التيار العام في الحركة الوطنية المصرية.

فالثورة العربية إذ تشتعل تجد ضمن وقودها مسيحيين كثيرين، وهذا طبيعي، فهم جزء من الجسد المصري المتمرد على الخديو توفيق، لكن اللافت للنظر أن الأعيان الذين حرروا عريضة خلع الخديو توفيق لوقوفه «ضد الأمة والملة» وجدوا بينهم بطريق الأقباط بنفسه، بما يعني الوجود الرسمي للكنيسة في معترك صراع وطني محدد الخنادق، ولعل الكنيسة قد عانت عنتا وحرجا شديدين إذ هزم العربيون، وعاد الخديو على أسنة الرماح الانكليزية. لكن الانكليز ما أن أتوا حتى حاولوا استدراج الأقباط إلى صفهم (تماما كما فعلت الحملة الفرنسية من قبل)، تحيزوا للأقباط علنا في محاولة لدق إسفين بين مسلمي مصر وأقباطها، وترفض الكنيسة ويرفض معها أقباطها ابتلاع الطعم، بما يدفع الاحتلال إلى الاستعانة ببعض من المسيحيين الشوام، الذين كانوا قد توافدوا على مصر فرارا من القهر العثماني، ووجدوا دفئا أو بعض دفء في أحضان الانكليز.

وعندما تنفجر الأزمة اللاحقة لقيام مسلم هو إبراهيم الورداني باغتيال بطرس باشا رئيس الوزراء انقسم المصريون على أنفسهم، المسلمون تعاطفوا مع الورداني، نسجوا من عواطفهم نحوه مناديل يد بإطار أسود، وظلوا ولأمد طويل يسمون مثيلاتها «مناديل حزن الورداني» ، ويقال إنهم صبيحة تنفيذ حكم الإعدام فيه، وبسبب تحريم السلطات لترديد اسمه.. خرجوا إلى الشوارع يغنون في حزن:

قولوا لعين الشمس ما تحماشي

لحسن غزال البر صابح ماشي.

لكن هؤلاء المتعاطفين انقسموا فيما بينهم، الغالبية العظمى أيدت الورداني لأنه اغتال رئيس وزراء فرط في حقوق السيادة المصرية موافقا على مد امتياز شركة قناة السويس، وأقلية ضئيلة أيدت قتل رئيس الوزراء معتبرة أن اسمه بطرس ويجب ألا يكون في هذا المنصب، أما الأقباط فكان في صفوفهم رفض وانزعاج، وتمنت الأغلبية - وأحيانا في كتابات معلنة- لو أن القاتل كان قبطيا، حتى لا يثير شبهة التعصب الديني، وفسره البعض تفسيراً طائفياً، لكن ابن بطرس باشا تسامح في دم والده علنا، معلنا أمثاله لمتطلبات الوحدة الوطنية، وقيل إن الكنيسة كانت وراء هذا الموقف المتسامح .

وعلى الرغم من ذلك شهدت مصر انفجارا تمثل في انعقاد مؤتمر قبطي، ومؤتمر اسلامي، وتبادل للاتهامات، ولم تشأ الكنيسة أن تكون سوى أداة تهدة، ويتفاهم بين عقلاء الطرفين، دفعت إليه بكامل نفوذها الكنيسة وكذلك دار الافتاء.. ثم تفكيك اللغم، وفشل المخطط الاحتلالي..

وفي ثورة ١٩١٩، كان القساوسة، والأبرز منهم القمص سرجيوس، ضمن وقود الثورة. الهلال والصليب تعانقا، ودماء المسيحيين والمسلمين نسجت عندما سالت معا شعار «الدين لله والوطن للجميع»، ولم تكن الكنيسة كمؤسسة بعيدة عن هذا المعترك

السياسي الحاد.

وحتى في إطار الخلافات في صفوف الوفد.. انحاز الأقباط إلى سعد زغلول، صاحب الخط الوطني المتشدد آنذاك، مسجلين بذلك لفقة مهمة.

فهم جميعا معاً. وهم جميعا مع سعد، بما يشير إلى رفض الأقباط لسياسة المهادنة مع الاحتلال وليس بالإمكان تصور أن الكنيسة كانت بعيدة عن هذا الموقف الذي وحد قساوستها وأراختها (الأراخنة هم قادة المجتمع القبطي العلماني، وعلماني عند الأقباط تعني من هم من غير رجال الأكليروس).

وعندما ذهب سعد للتفاوض صاغ شاعر مصر العظيم وأمير شعراء العربية أحمد شوقي دعاء مصرياً جميلاً، ردهه المصريون جميعاً في يوم واحد في كل مساجد مصر وكنائسها، وما كان بالإمكان أن تفتح كنائس مصر جميعها أبوابها لتستقبل الدعاء (المتحدي للانكليز) ومردديه دون إذن من البابا..

والحقيقة أن صناعة ثورة ١٩١٩ لم تكن بعيدة عن الكنيسة، فقد رفضت الكنيسة المساومة مع الانكليز، ورفضت الادعاء الاحتلالي بأن وجود الانكليز ضمان لحماية مصالح الأقباط، ووقف أحد رجال الكنيسة ليعلن في أحد المساجد: «إذا كان وجود الانكليز ضروريا لحماية الأقباط، فليهلك الأقباط جميعاً، ولتحيا مصر حرة مستقلة».

وحتى في الزمن الصعب، بل و الشديـد الصعوبة كانت القيادة الفعلية للثورة في يد أغلبية قبطية، فبعد الاعتقال الثاني لسعد وقادة الوفد، تولت لجنة خماسية قيادة الوفد في مصر، وقيادة الثورة في ربوعها، وضمت اللجنة : مصطفى النحاس، وأربعة هم واصف بطرس غالي - سينوت حنا- ويصا واصف- مكرم عبيد. وتستمر الاعتقالات ولايتبقى من قيادة الثورة سوى اثنين هما واصف غالي ويصا واصف، والأسماء واضحة الدلالة .

وثمة وثائق بريطانية عديدة تشير إلى محاولات احتلالية لإيجاد مسلك كنسي

للتأثير على موقف الأقباط قساوسة وأراخنة وجماهير، لكن الكنيسة كانت قطعة من جسد مصر ومن فعل الثورة، ورفضت هذا التدخل الاحتلالي. بل لقد أوصت الكنيسة أراخنتها بعدم قبول منصب رئيس الوزراء عندما تقرر الإضراب عن قبوله .

وعندما كانت مصر منهمكة في إعداد دستور ١٩٢٣ اقترح أحد المصريين الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي حماية لحقوق الأقباط، ورفضت الكنيسة ورقض الأقباط..

وتقفز سريعا إلى زمن يوليو .

كان البابا كيرلس بابا الكرازة المرقسية شخصية مهيبة، ألجأت عبد الناصر إلى محاولة كسبها إلى صف الثورة، واتخذت الكنيسة الموقف المصري. وعلى الرغم من ملاحظات متكررة لمحاولة عبد الناصر أن يعطي حكمه مسحة متأسلمة (تغيير مناهج التعليم وتأسلمها على يد كمال الدين حسين- تشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- المؤتمر الإسلامي- قرار ضم المساجد الأهلية جميعا ووعاظها إلى وزارة الأوقاف- إعداد خطب موحدة لصلاة الجمعة تميل يوما لتأييد سياسة عبد الناصر- إذاعة القرآن الكريم- قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين- إلغاء المحاكم المليية) الأمر الذي وصفه البعض بأنه محاولة لتأميم الإسلام لصالح الحكم.. وإذ يصبح الإسلام رديفا للحكم فإن مزيدا من التماذي في الأسلمة يعني مزيدا من القوة للحكم. وإذ تتراكم ملاحظات وحساسيات ومشاكل الأقباط في الزمن الناصري، وعلى الرغم من ذلك التراكم فإن الكنيسة، التي كانت يوما صمام أمن لمصر، أدركت بوعي وطني وسياسي راق مدى عمق المعركة التي يخوضها عبد الناصر ضد الاستعمار والصهيونية.. وأدركت أنها المعركة الأهم ، وأن ماعدا ذلك جانبي وهامشي، فمنحت بركاتها لعبد الناصر، على الرغم من جراح متعددة، من أجل مصر ومعركتها الأساسية (وهل يمكن أن نلاحظ- ولو بشكل عابر- أن هذا كان أيضا موقف اليسار المصري؟).

ويروي أن البابا كيرلس لم ينس إذ حضر عبد الناصر لوضع حجر الأساس لكنيسة

الأتبا رويس (المقر البابوي الجديد) أن يثير معه، وضده، وإن بلطف كنسي موضوع الخط الهمايوني، وأقلت عبد الناصر قائلا: وهل منعت بناء أي كنيسة؟.

ونلاحظ أنه ومنذ ثورة يوليو فقد الأقباط - بشكل عام - إمكانية النفاذ للمجالس النيابية عبر بوابة الانتخابات، وإذا كان عبد الناصر يعد قوائم مضمونة النجاح، فإنه لم يفسح فيها مساحة للأقباط، واكتفى بأن يفسح لهم مكانا عبر بوابة التعيين، فكانت كارثة.

ثم نقفز مرة أخرى إلى عصر السادات .

حيث تصادمت الكنيسة للمرة الأولى في تاريخها الحديث وربما في تاريخها كله (باستثناء واقعتي ثورة عرابي وثورة ١٩١٩) مع الحكم ومع الحاكم، ولعلها المرة الأولى في تاريخ مصر وتاريخ الكنيسة التي يخرج فيها رجال الأكليروس في مظاهرة احتجاج صاخبة تتقدمهم صلبانهم، وترتفع ترانيلهم وصلواتهم احتجاجا على ما حاق بكنيستهم في حي الخانكة.

وكان الصدام .. روى لي د. رشدي سعيد- وهو واحد من كبار الأراخنة- وكان عضوا معينا بالطبع في مجلس الشعب، أنه في أعقاب أحداث الخانكة استدعاه السادات وسأله: أعمل إيه يارشدي في الأقباط بتوعك؟ فردّ رشدي : احرقهم ياريس، ودهش السادات قائلا: أنت اتجننت يارشدي؟ وجاء الرد القبطي الصارم: يا ريس لا حل آخر، فإما أن تستجيب لمطالبهم، أو أن تحرقهم. وأدرك السادات أن تشدد الكنيسة هو انعكاس لتشدد المجموع القبطي، وأنه لا بد من تصادم طالما أن الحكم لا يريد منح الأقباط حقوقهم في المواطنة، فخاض معركة الشرسة وحتى نهايتها المريرة ضد الكنيسة، التي دخلت على يديه في محنة عظيمة، حيث أقصى البابا شنودة- خلافا لكل التقاليد الكنسية- عن كرسي البابوية، وسجن - تقريبا- في الدير، وسبق عشرات من رجال الأكليروس إلى السجون.. وقدموا للمدعي الاشتراكي في

تحقيقات مفتعلة في أغلبها، وذلك في أول سابقة من نوعها في تاريخ مصر .

وإذ نأتي إلى العهد الحالي نجد حالة من الهدوء غير الهادئ، أو بالدقة غير المستريح. فتراكمات الأخطاء الرسمية تتراكم، وتستشعر الكنيسة ضغطا من شعبها كي تتحرك لتحميه من ضغوط يبدو أن بعضها قد تجاوز الحد، وهي ضغوط تخالف الدستور والقانون لكنها - مع ذلك - تتم بمعرفة الحكم أو أجهزته الوسيطة، ولا تمتد يد حاسمة لتحمي حقوق المواطنة من الانتهاك، ولعل هذا الغضب القبطي قد وجد لنفسه مسالك عدة، منها ظهور عناصر متمردة على الكنيسة ارتاح إليها البعض بأمل اضعاف المؤسسة الكنسية، ناسيا أن الكنيسة هي بذاتها مانعة صواعق، وأنها هي وحدها (وليس أحد غيرها) القادرة على حماية الوطن من غضب قبطي، ربما كان مفترضا ومشروعا، وحماية الأقباط من مشاعرهم الغاضبة، والتي تزداد غضبا مع ازدياد الضغوط غير المقبولة وغير المبررة، وازدياد تفاضي الحكم عنها، أو ربما عجزه عن إيقافها .

والحقيقة أن الكنيسة المصرية تجد نفسها الآن في وضع صعب فيما يتعلق بالتوجه السياسي العام، فالبابا شنودة الذي اتخذ موقفا مصريا وعربيا صارما بمنعه الأقباط من زيارة القدس، وهي زيارة تهفو إليها نفوس الملايين منهم، وذلك حتى تتحقق تسوية سلمية شاملة لقضية الصراع العربي - الاسرائيلي، لأنه يجد البعض وهو يهرول وبلا احتراز نحو التطبيع تاركين الكنيسة وحدها ومعها بعض القوى اليسارية في موقف الرفض للانسكاب غير الحكيم في مسيرة التطبيع، ويبقى البابا في الوضع الصعب، فإن تراجع عن موقفه حسب ذلك عليه، وقيل إن ضغوطا خارجية أو داخلية ما فرضت عليه ذلك، وإن تشبث بموقفه وجد نفسه وحيدا في موقف الرفض.

(هو واليسار .. إنها المصادفة الغريبة مرة أخرى) .

وإذا أتينا للوضع الداخلي، فإن الكنيسة والأقباط معها يجدون أنفسهم في موقف

أكثر صعوبة، فالحكومة (بينما تقاوم التأسلم الإرهابي عبر ضربات أمنية شجاعة ومحكمة). تبقى على ممارساتها غير الحكيمة إزاء الأقباط (ربما إعمالا لذات السياسة القديمة البليدة.. أي توازن هذا بذاك) ويمكن القول أن هذه الممارسات تتصاعد وتصل أحيانا إلى حدود ما لا يطاق..

وهنا نقف لنتأمل الوضع.

كان الأقباط دوما يمنحون تأييدهم للحكم سواء في الانتخابات أو غيرها على أساس أن الحكم هو نقطة التوازن المتعادلة التي تقدم لهم الحد الأدنى من الحماية، وإذا تتصاعد الأخطاء الرسمية وغير الرسمية لتصل نحو حدود اللامنطق يرتفع السؤال المحير والمتحير معا، هل تستحق هذه الحكومة تأييد الكنيسة وأصوات الأقباط؟

بالأمس كانت «نعم» مترددة، واليوم فإن «لا» جازمة.

وحتى لو أعطت الكنيسة «حلا» (بكسر الحاء - أي أمرا) بالتصويت للحكم، فإن الكثيرين سوف يستغفرون الرب ولا يتفنون، وفي الأغلب سيتحصنون بحصن السلبية المنيع ولا يصوتون أصلا.

ولعل هذا المناخ هو الذي يدفع البعض - الآن - لعرقلة قيد الأقباط لأسمائهم في جداول الناخبين بهدف تكوين كتلة تصويتية.

فأين ستذهب الأصوات القبطية، إن ذهب أصحابها لصناديق الانتخاب؟

حزب الوفد.. لا يستحق. لقد خذل الأقباط خذلانا تاريخيا عندما حمل الاخوان على كاهله الى قاعة مجلس الشعب (لأول مرة في تاريخ مصر) متخليا عن دوره التاريخي في الدفاع عن الليبرالية، وعن حلفه التاريخي مع الأقباط، بل إن الوفد، وبسبب علاقات أخرى محددة ومعلومة، لا يحب أن ينفمس لا في مواجهة التأسلم، ولا في الدفاع عن حقوق الأقباط، ويمكن القول إن الأقباط لم ولن ينسوا له ذلك.

وبعد ذلك هناك الأحزاب المتأسلمة أو المتظاهرة بذلك (العمل- الأحرار- الأمة) وحتى الناصريين لا يكفون الآن عن مغازلة التيارات المتأسلمة.. ولا يتبقى، مرة أخرى، سوى التجمع. فهل هذا ممكن؟

المسألة صعبة والاختيار أكثر صعوبة، لكن المسألة الصعبة حقا هي، أنه إذا ما انتقد المجموع القبطي إحساسه برغبة الدولة أو قدرتها على حمايته وحماية حقوقه في المواطنة، واستمر مثل هذا الافتقاد زمنا، فماذا ستكون النتيجة؟

والسؤال الأهم يوجه للحكم، فهل سيمتلك المبادرة القادرة على أن تستعيد الأقباط إلى دفاء أحضان الوطن؟

ويبقى بعد ذلك الدور السياسي للكنيسة، مانعة الصواعق الدائمة، عنصرا أساسيا في تحديد الإجابات على الأسئلة الصعبة والمريرة معا .

الوسط (لندن) ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

خلاف الشيخين

أصبح واضحاً منذ زمن وجود خلاف واضح بين فضيلة المفتي د. محمد سيد طنطاوي وفضيلة شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق، ويمتد الخلاف والاختلاف واضحاً بين المؤسستين العتيدتين : دار الافتاء والأزهر الشريف.

ولقد تبدي هذا الخلاف واضحاً حول موضوع فوائد البنوك فـمنذ عام ١٩٦٥ أصدر مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر فتوى تقول بتحريم فوائد البنوك « داعياً للبحث عن بديل إسلامي بدلاً من النظام المصرفي القائم » . ويأتي عام ١٩٨٢ ليفجر فضيلة المفتي الخلاف معلناً في حديث صحفي أن «التعامل مع البنوك التجارية حلال، وأن شهادات الاستثمار حلال» إلا أنه اقترح على رجال الجهاز المصرفي تغيير كلمة فائدة إلى كلمة عائد حتى يزول اللبس لدى العامة.

ولم يكتف فضيلة المفتي بذلك بل أصدر كتاباً عنوانه «معاملات البنوك وأحكام الشريعة» شرح فيه مستعينا بالقرآن والسنة موقفه. فأسرع الأزهر ليصدر ملحقاً من «مجلة الأزهر» التي تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية يتضمن بياناً لفضيلة شيخ الأزهر قال فيه إن مجمع البحوث الإسلامية من مهامه بحكم قانون تنظيم الأزهر، بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأنه قد قال قوله الفصل في تحري فوائد البنوك حتى صار في حكم الأمر المعلوم من الدين بالضرورة، ويعطو على كل الأمور المختلف عليها. ولم يشأ فضيلة المفتي أن يدخل في جدل حول أسبقية أو أفضلية رأي على رأي، لكنه ظل يذكر الجميع بالقانون الذي ينظم مهام المفتي والذي يقول «مفتي الجمهورية يرأس دار الافتاء التي تتبع وزارة العدل، ومهمتها إصدار الفتاوى الفقهية رداً على أسئلة أفراد الشعب في المسائل التي يشق

عليهم فهمها، أو تحتاج إلى رأي مستحدث»..

ويمكن الخلاف ليتجدد. بل ويتسارع فيصل إلى حد أن يصرح فضيلة المفتي لمجلة آخر ساعة (٢٣-١٢-١٩٩٢) «كل واحد عليه أن يعرف حدود مسئوليته.. المفتي الرسمي للدولة له وظيفة محددة هي تبين الحلال والحرام، ورأي المفتي في هذا الجانب - وسجل على لسانه - فوق رأي شيخ الأزهر» .
ويكون طبيعياً أن يتواصل الخلاف ..

فمع الثورة التي افتعلها البعض ومعهم الأزهر ضد وزير التعليم وقراره بشأن الحجاب صرح فضيلة المفتي للأهرام (٢-٨-١٩٩٤) «الذي أعرفه عن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أنه رجل مسلم قوي في إسلامه، منظم في تفكيره وأستبعد أن يصدر عنه أي قرار يتناقى مع أحكام الشريعة الإسلامية» . هذا بينما كان الأزهر وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة وكل جماعات التأسلم السياسي في الخندق الآخر .

ويزداد الاختلاف حول مؤتمر السكان. فضيلة المفتي يعلن قبل انعقاد المؤتمر أنه «لا يوجد في مشروع توصيات مؤتمر السكان أي شيء ضد تعاليم الإسلام» وأرجع المفتي الحملة ضد المؤتمر إلى « دخول البهلوانات والمنافقين الذين يخدمون المصلحة الخاصة التي ينطق بها كل واحد منهم، ومن علامات فساد الزمان كما قال الرسول (صلعم) أن كلمة الدين قد ينطق بها من لا دين له ».

بينما أصدر مجمع البحوث الإسلامية برئاسة شيخ الأزهر بياناً جاء فيه «إن المطلع على مشروع برنامج عمل المؤتمر يرى أن ما زخر به من تعبيرات فضفاضة وعبارات مطلقة ومصطلحات مبتدعة يوحي بأنه يرمي إلى تبني نقيض ما وضعه الإسلام من مقومات أساسية للأسرة». ويلتقط المتأسلمون الكرة وتصدر جماعة الإخوان بياناً تتمسح فيه بموقف الأزهر وتقول «إن الإخوان يؤيدون بكل قوة موقف الأزهر الشريف من مؤتمر السكان» .

وتأتي قضية الختان لتزيد الأمر اشتعالاً، فشيخ الأزهر يصدر تصريحاً نارياً يقول:
«إن إصدار قانون يمنع ختان الإناث هو خروج على تعاليم الدين».

بينما فضيلة المفتي يؤكد «أن الختان بالنسبة للإناث لم يرد في شأنه حديث صحيح يحتج به» وقال «لا يوجد نص شرعي صحيح يحتج به على ختان الإناث، والذي أراه أنه عادة انتشرت في مصر من جيل إلى آخر، ومن الأدلة على أنها عادة ولا يوجد نص شرعي يدعو إليها أننا نجد معظم الدول الإسلامية الزاخرة بالفقهاء تركت ختان الإناث، وما دام الأمر كذلك فإنني أرى أن الكلمة الفاصلة في ختان الإناث مردها إلى الأطباء.. فإن قالوا إن في إجرائها ضرراً تركناها لأنهم أهل الذكر في ذلك».

ويرد عليه شيخ الأزهر بحسم «لا يصح أن يترك أمر الختان، وتوجيهه إلى قول غير قول رسول الله (صلعم) ولو كان طبيباً، لأن الطب علم، والعلم متطور تتحرك نظراته ونظرياته».

.. ويستمر الخلاف ويتصاعد ولا بد أن نتذكر «اختلافهم رحمة» لا لأننا هواة وقية، وإنما لأنه دليل على أن الإسلام يحترم الرأي والرأي الآخر، ويرفض ادعاء أي فرد أو مؤسسة بأنها وحدها مصدر الفهم الصحيح للدين.. ويعطي المسلم الحق في أن يحكم عقله وأن يفاضل بين الاجتهادات المختلفة..

ومن جانبنا نحن نفضل اجتهادات دار الإفتاء وفضيلة المفتي.

ونلح ونكرر الإلحاح بأن الإسلام لا يعطي لجهة بعينها أن تحتكر حق الاجتهاد فباب الاجتهاد مفتوح لكل مسلم عارف بدينه عالم بحقائقه.

فلم هذا التشدد من رجال الأزهر الشريف، والادعاء بأنهم وحدهم مصدر التحليل والتحريم، ومن أعطاهم هذا الحق، لهم وحدهم دون غيرهم؟ إنما هم مجتهدون مثل غيرهم، والمسلم أن يحكم عقله ويختار بين اجتهادهم، واجتهاد غيرهم. بل له أن يجتهد بنفسه إن كان عالماً بأمور دينه ودنياه..

الأهالي ١٤ ديسمبر ١٩٩٤

متأسلمون ضد الوطن

أبدى البعض دهشته، كيف تجاسر المتأسلمون، وفعلوها، إذ حاولوا اغتيال أديب مصر العظيم نجيب محفوظ، وتقلب في صفحات تاريخ مصر الحديث لنجد أنهم فعلوها أكثر من مرة، إذ أنهم يمتلكون القدرة والجسارة على نزع رداء الوطنية عن أنفسهم أفراداً وجماعات، وعلى مناصبة قادة الرأي والفكر وزعماء الحركة الوطنية العداء والاعتداء .

في ١٢ يوليو ١٩٢٤ قام واحد من المتأسلمين يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشاني بمحاولة لاغتيال زعيم مصر العظيم سعد زغلول فأصابه بعدة رصاصات وهو يتأهب لركوب القطار من محطة باب الحديد متجهاً إلى الإسكندرية. قبض على المجرم وادعى الجنون وأودع مستشفى الأمراض العقلية، لكن أطباء المستشفى اكدوا في أكثر من تقرير أن قواه العقلية سليمة .

فمن هو هذا المجرم الذي حاول ان يفتال زعيم ثورة ١٩١٩، وقائد نضال شعبها ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال؟ والذي لم يحظ زعيم مصري بمثل ما حظي به من شعبية ومن محبة واحترام الغالبية الساحقة من المصريين .

ننقب مرة أخرى في صفحات التاريخ لنجد نشرة اسمها «القصاص» يصدرها حزب يدعى «الحزب الراديكالي المصري» وفي العدد الصادر في يوليو ١٩٢٤ أي بعد أيام من محاولة الاغتيال نقرأ مقالا بعنوان :

«صنيعة الاحتلال، ونكبة الاستقلال : الأزهرى سعد زغلول» ونقرأ في ذات العدد،

إن العدد القادم سوف يشتمل على مقال عن «بطل النهضة الحديثة ومحبي أمال الوطنيين عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشاني وسوف تصدر «القصاص» محلاة بصورته الكريمة. لازل فخرا للوطن وعنوانا للنجاة والشجاعة النادرة والإقدام».

ولعله من الضروري أن نبحث عن هذا المسمى «الحزب الراديكالي المصري» ونواصل البحث في مجلة «القصاص» التي كانت تصدر سرا ويقال إنها كانت تطبع خارج مصر، وتهرب لتوزع سرا، ونطالع في عدد سبتمبر ١٩٢٤ برنامجا للحزب.

١- «قلب نظام الحكم وطرد من يدعونه ملكا .

٢- حل مجلسي الشيوخ والنواب (إنه الموقف ذاته الذي يقفه متأسلمو اليوم من مؤسسات التشريع بادعاء أن كل من يقوم بسن قوانين وضعية كافر) ..

٣- الانتقام من كل خائن للوطن بادئين بسعد زغلول .

٤- إغلاق الأزهر وإجبار «علمائه» على الأشغال اليدوية (إنه أيضا الموقف ذاته الذي يتخذه المتأسلمون من الأزهر إذ يصفونه بأنه إسلام السلطة وعلماءه بأنهم عملاء السلطة .

٥- العمل ضد الأقباط جميعا (إنه أيضا الموقف ذاته الذي يقفه متأسلمو اليوم، بل هم يزيدون عليه فيصبون جزءا هاما من إرهابهم ضد الأقباط وضد محالهم وشركاتهم) .

٦- إنشاء جمهورية إسلامية لمصر والسودان» .

وهكذا كان التأسلم في ذلك الوقت يتخذ مواقف واضحة ضد الوطن، وضد سعد زغلول زعيم الثورة وقائدها، وضد الأزهر الشريف، وضد مجلس التشريع ومجلس الشيوخ والنواب، ثم ضد شركاء الوطن والمصير في الماضي والحاضر والمستقبل: الأقباط، أما موقفهم ضد الملكية فهو واضح أيضا، فهم يطالبون في نشرتهم السرية

بعودة الخلافة الإسلامية .

نحن إذن أمام محاولة متأسلمة متكاملة..عيبها الوحيد هو الصراحة والوضوح، فهم في ذلك الحين لم يكونوا قد اكتشفوا بعد ميزة «التقية» والتستر والكذب والتمويه، الذي أتقنته الموجة الثانية من المتأسلمين الذين أسسوا وبعد أربع سنوات فقط جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يرفضون النظام الملكي ويتمسكون بالخلافة لكنهم يهادنون الملك ويهتفون علنا بمبايعته بينما يتآمرون سرا ضده، والذين كانوا يرفضون الدستور والقانون الوضعي ويفتون بتكفير من يعمل بهما، بينما يتظاهرون بالانصياع لهما، والذين كانوا يعتبرون هم أيضا أن علماء الأزهر هم عملاء السلطة، والذين.. والذين..

فالمتأسلمون هم المتأسلمون.. الفارق يكمن فقط في الأسلوب.. وفي مدى الكفاءة والقدرة على الكذب والمداراة والخداع.. أو فيما يسمونه «التقية» التي يتقن متأسلمو اليوم فنون استخدامها ..

الأهالي ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

مقدمة لكتاب
ثقافة النظام العشوائي
تكفير العقل وعقل التكفير
للدكتور : غالي شكري

وهل يحتاج غالي شكري إلى تقديم للقاري؟

لقد قدم نفسه بأعماله المتدفقة إلى القاريء ومنذ زمن .

وهل تحتاج كتاباته إلى تقديم؟

لقد قدمت نفسها، وتقدمت على كتابات أخرى كثيرة.

لكننا نحن ومانعاني، نحتاج إلى تقديم، فمصر ونحن، الوطن ومستقبله، كل ما أبدعه العقل المصري، من فن وعلم ومعرفة وحضارة، كل ما أنتجه القلم المصري من أحرف وكتابة، نثر وشعر وتشكيل، بل العقل المصري نفسه، مهدد بالإزالة. والحواجز التي تتراكم حوله وفوقه توشك أن تحرمه إمكانية البقاء.. وكأن مخططا جرى تخطيطه لإنهاء العقل وما أنتج على أرض مصر. كل هذا يحتاج إلى كتابة، وإلى صراخ وإلى محاولة لضرب الركود المخيم على ساحة الفكر والكتابة، وهو ركود خائف، أو هو خوف راكد..

ومعركة العداء للعقل والإبداع المصري والمجتمع المدني ومؤسساته، تجتاح سوق الفعل وسوقية الكتابة، فتغمرنا الكتابات والمقولات والفتاوى المتأسلمة لتفرض علينا

-أو تحاول- قيما وأفكارا ترتد بنا قرنا أو قرنين إلى الوراء.. وأموال كثيرة ترصد، وعيون ترصد، كي تمنع الفكر المصري المنتهك من استعادة حيويته وقدرته على المقاومة، وتحاول أن تخرق جهازه المناعي لتصيبه «بإيدز» متأسلم يصعب الشفاء منه.

والمتقفون المصريون - وهم كثير- البعض يقبل، والبعض يتقبل، والبعض يقبض، والبعض يتحول إلى سمسار مثقفين، كما أن هناك سماسرة «لتوبة» الفنانة، والبعض يرفض محتفظا لنفسه، أو محتفظا عليها بحلية الصمت غير الحكيم، فيتبع سياسة إحناء الرأس للعاصفة. ناسيا أن العاصفة إن أتت فسوف تقتلع الصامت والمتحدث، الساكت والمتكلم، الهارب والفاعل، وسيكون الفارق هو ما تبقى في قبضة الإنسان من شرف وشجاعة. والقليل القليل هو من: يقول ويفعل، ويرفض بشجاعة التحدي، ويتصدى للعاصفة فترتد أمام كلماته عاجزة ..

القليل .. القليل هو الذي تتلمذ على حكمة شبلى شميل الحكيم: «الحقيقة أن تقال، لا أن تعلم».

فما قيمة أن تعرف الحقيقة وتضن بها على شعبك الذي يحتاجها؟

ما قيمة أن تمتلك حزمة من ضوء القمر وتحرم منها وطنك، ليفرض عليه التتار المتأسلم ظلامه وظلمه وظلمته ؟

ما قيمة أن تستضيء أنت تاركاً شعبك جائعا للمعرفة، بل ما قيمة أن تستضيء تاركاً خصمك يقيم سرادق الظلام فوق رأسك ورأس وطن بأكمله ..

«الحقيقة أن تقال لا أن تعلم».

هذه الصيحة الشجاعة أطلقها شميل قبل مطلع القرن عندما قدم للمصريين ترجمة رائعة ومحكمة «لشرح بوختر على نظرية النشوء والارتقاء لداروين» في زمن كان اسم

داروين محرماً أن يهمس به أحد حتى لنفسه، واستشعر البعض من أصدقائه شفقة على هذا المغامر فلقد تفتتسه وحوش الظلام، ولقد تنطلق ضده أقاويل ، لكنه اكتفى بحكمته الحكيمة، وتحصن بها وانتصر.

ومن بين مثقفين قلائل في هذا الزمن المجلل بالعار، كان غالي شكري. يمتلك شجاعة أن يعرف الحقيقة، شجاعة أن يمتلكها .(أليست محرمه وحراما في نظر المتأسلمين) ثم يمتلك شجاعة امتشاقها حساما يشهره في وجه أعداء العقل .

لكن الشجاعة التي يحتاجها غالي شكري مضاعفة ، فهو مثقف وهذه جريمة، ويجهر بالحقيقة (وهذا جرم أكبر) ثم هو فوق هذا وذاك مسيحي (نصراني زمي بلغة عصرنا السعيد) .

فكيف يتجاسر فيخوض معركة العقل ضد البعض من متأسلمي التخلف والتجهيل؟ لكن غالي شكري فعلها وامتلك الجريمة المثلة .

بل إنه لم يكتف بذلك بل امتلكت كتابته في هذه الكتابة ملكة التصدي للمشكلة مكتملة، فشن هجومه أيضا على سياسات الحكم التي أنجبت ما أسماه «المجتمع العشوائي». وهو تعبير يحتاج إلى تأمل... لأننا - فيما أعتقد- إزاء عشوائية مخططة مدبرة.. وليست مبعثرة بلاضابط، وهكذا يحمل غالي صليبه على كتفه، ويمضي، صارخا في البرية ..

في البرية.. نعم

وكأننا نعود للوراء، قرونا حيث الكلمة معول يذق في الصخر وبلا صدى.. لكنه قدرنا أن نمضي بلا تردد، حاملين أعباء معارك متراكمة ضد قوى متناقضة..

وعبر مسار مشتبك ومختلطة خيوطه.. لكننا وبرغم ما في الطريق من شوك شائك نمضي واثقين من إشراقة الغد.

وفي مسيرتنا الصعبة نحتاج حكمة قبل الشجاعة وشجاعة قبل الاقتدار، وقدرة قبل القول، وقولا عالي الصوت يصرخ في البرية، كي يلد ورودا وأزهارا تتحدى مطارق القنار المتأسلم.. وتحلم بغد مصري.. وطني. لمصر كلها، مسلميها ومسيحييها على قدم المساواة، غد يمتلك العقل العاقل، ويعرف كيف يصوغ منه سلاحا تستنير به مصر ويتوحد به بنوها، وتمتلك به جسارة التقدم نحو ديمقراطية وعقل وعلم وحضارة وفن ومعرفة، جسارة التقدم نحو مستقبل يليق بمصر القرن الحادي والعشرين، في تحد لهؤلاء الذين يريدون أن يسحبوا مصر إلى الخلف قرونا عديدة..

ومن هنا تمتلك كتابة غالي شكري قيمتها الحقيقية، فهي فعل فاعل في معركة جسورة.. تستهدف فك القيود عن العقل المصري، ومواجهة دعاة التأسلم والارتداد.. ومن هنا يستحق هذا الكتاب التحية.. ويستحق كاتبه ..أكثر..

التكفير في ميزان القرآن والسنة (١)

وتتواصل تداعيات محاولة اغتيال نجيب محفوظ، فقد حاول الصبي المتأسلم ذبحه لأن شيوخا وصحفا ومؤسسات وكتابا وأمراء قد أفتوا بتكفيره. تتواصل هذه التداعيات فتدفعنا إلى معاودة البحث في موضوع التكفير .

ونطالع كتابا هاما ومهما :

المؤلف . محمد السعدي .

الكتاب: التكفير في ميزان القرآن والسنة.

ويستهل المؤلف كتابه بالآية الكريمة «ولاتقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا» (النساء-٩٤) ثم يقول «الإسلام دين الوسطية والاعتدال.. وسطية في العقيدة فلا غلو ولا تفريط، وسطية في القيادة فلا عنت ولا تسبب، ووسطية في الشريعة فلا حرج ولا فوضى» «ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج» (المائدة: ٦) «ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» (البقرة- ١٨٥) ووسطية رسالة الإسلام هي التي تؤهله لختم الرسالات والتوجه للبشرية جمعاء، لأنها تلائم كل المجتمعات في مختلف العصور، وتلبي حاجات الإنسان المتطورة عبر الأزمان» (ص٧).

ويقول: «والغلو في العقيدة أو العبادة أو الاحكام يشوه هذا الدين ويصادم روحه، ويقود إلى الانحراف العقيدي والضلال (قل يا أهل الكتاب لاتفلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا عن سواء السبيل» المائدة: ٧٧)» (ص٨).

ويقول الرسول (صلعم) «إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في

الدين» والغلو في الدين اهتمام بالفروع على حساب الأصول، واستغراق في الجدل والكلام على حساب العمل والبناء. ولقد شهدت بعض مجتمعاتنا الإسلامية في الآونة الأخيرة ظاهرة غريبة على العقيدة الإسلامية، ومجافية لمألوف الناس وعرفهم تغالي في الدين وتجور في الأحكام، وتبذر بذور الفتنة في المجتمع، وتشهر سيف التكفير في وجوه المسلمين الموحدين ، بحجج واهية وفقه كليل، وعلم قليل، وروح حاقدة مجافية للحس الإسلامي والرحمة والأخوة الإسلامية(ص١٢).

ويؤكد المؤلف مستندا إلى القرآن والسنة أن الشهادة هي إعلان للدخول في الإسلام.. وكان الرسول يحكم بالإسلام والإيمان لكل من نطق بالشهادة، وعن معاوية بن الحكم قال «كانت لي جارية ترعى غنما لي فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها فضربتها ، فأتيت الرسول فأنكر على ذلك، قلت يا رسول الله أفلا أعتقها ؟ قال: أتني بها ، فأتيت بها فقال لها: أين الله :قالت في السماء، قال: من أنا : قالت : أنت رسول الله- فقال الرسول : أعتقها فإنها مؤمنة» (س١٦).

ويمضي المؤلف قائلًا: ويرغم أن الرسول(صعلم) كان يعلم- بوحى من الله- أن بعض الذين أعلنوا الإسلام ونطقوا بالشهادة كانوا من المنافقين الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم، فإنه لم يكشف للمسلمين عن أشخاصهم ، ولم يقتلهم، حتى لا يتخذ ذلك ذريعة لادعاء العلم بالسرائر، والحكم على الناس بالظن، ونزع صفة الإيمان عنهم بالباطل (ص١٩).

ويمضي المؤلف قائلًا : «من الثابت في سيرة وسنة المصطفى أن كل من نطق بالشهادة صار مسلما معصوم الدم والمال، لا يجوز لأحد أن يعتدي عليه أو ينتهك حقوقه، أو يستبيح دمه وماله بحجة الشك في صدقه وإخلاصه»..

« عن أسامة بن يزيد قال بعثنا رسول الله في سرية فأدركت رجلا فقال: لا إله إلا الله فطعنته فوق في نفسي من ذلك فذكرته للنبي فقال رسول الله : أقال لا إله إلا الله

وقتلته؟ قلت : يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح، فقال الرسول : أفلا شققت
عن قلبه حتى تعلم أقوالها معتقداً فيها أم لا، فيكف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم
القيامة؟» (ص ٢٢).

وفي الحديث الشريف : «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من
الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير
ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن
ذرة» (رواه أحمد البخاري ومسلم والترمذي والنسائي) ص ٢٦.

فإذا كان هذا صحيح الإسلام، من القرآن والسنة، فلم هذا التنطع الذي يتناول به
المتأسلمون من ممارسي الإرهاب بالرشاشات والسكين.. وممارسي الإرهاب بالفتوى
والادعاء؟

لم هذا التنطع الذي يعطي به البعض (أفراداً وجماعات ومؤسسات) نفسه الحق في
إنكار إسلام المسلم، والحق في أن يشقوا قلوب البشر مفتشين فيها عن مقدار ما
تحتويه من إيمان؟ هم بهذا الفعل إنما يبتعدون عن صحيح الإيمان..
ولنا عود في هذا الموضوع ومع الكتاب ذاته .

الأهالي ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤

التكفير في ميزان القرآن والسنة (٢)

ونواصل حديثنا عن التكفير والمكفرين، وعن حق البعض في تكفير مخالفينهم في الرأي، أو مخالفين تفسيرهم لأحكام الشريعة.. نواصل استعراضنا لكتاب الأستاذ محمد السعدي «التكفير في ميزان القرآن والسنة».

ونقرأ عن مواجهة بين الصحابي عمران بن الحصين وبين رجال من الخوارج.. «عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال: أتى نافع بن الأزرق وأصحابه من الخوارج فقالوا: هلكت يا عمران قلت: ما هلكت، قالوا: بلى. قلت: ما الذي أهلكني؟ قالوا: قال الله «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» فقلت إن شئتم حدثتكم حديثاً سمعته من الرسول (صلى الله عليه وسلم)، قالوا: سمعته أنت من الرسول؟ قلت: نعم. ورويت لهم: شهدت الرسول قد بعث جيشاً من المسلمين لقتال المشركين، فلما لقوهم قاتلوهم قتالاً شديداً، فحمل واحد من المسلمين على رجل من المشركين بالرمح فلما لحقه قال المشرك: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أني مسلم، فطعته رغم ذلك وقتته. فأتى رسول الله فقال: يا رسول الله قد هلكت، فقال الرسول، وما الذي صنعت؟ فأخبره بالذي صنع، فقال الرسول، فهلا شققت عن بطنه فعلمت ما في قلبه؟ فقال الرجل: يا رسول الله وإن شققت بطنه فهل كنت أعلم ما في قلبه؟ فقال الرسول: لا فلا أنت قبلت ما تكلم به، ولا أنت تعلم ما في قلبه. ثم سكت الرسول عنه، ولم يلبث الرجل يسير حتى مات فدفناه فأصبح وهو على ظهر الأرض. فقالوا: لعل عدوا نبشه فدفناه، ثم أمرنا غلماننا يحرسونه، فأصبح وهو على ظهر الأرض. فقلنا: لعل الغلمان نعسوا، فدفناه، ثم حرسناه بأنفسنا، فأصبح وهو على ظهر الأرض. فأخذناه وألقينا به في

بعض الشعاب، وأخبرنا الرسول فقال: إن الأرض لتقبل من هو شر منه، ولكن الله أحب أن يريكم تعظيم حرمة لا إله إلا الله» (عن ابن ماجه - كتاب الفتن) (ص ٢٤).

ويمضي المؤلف قائلا: «إن الإيمان عند الناس ليس سواء، فهم يتفاضلون فيه كمالاتهم ونقصا، وقوة وضعفا، وكلما زاد الإيمان واليقين زادت التقوى والطاعة وكلما ضعف الإيمان ضعف الالتزام، وضعفت العزيمة.

ومع ذلك يبقى المؤمن مؤمنا حتى ولو ضعف إيمانه» .

ويقول المؤلف: «فالطاعة دليل على قوة الإيمان، والمعصية دليل على ضعف الإيمان، ولقد امتدح الرسول قوى الإيمان والعزيمة، ولم ينف الخير والبر عن ضعيف الإيمان والعزيمة، فقال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير» (رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) ويمضي المؤلف مفسرا... وعلى ذلك يمكن القول: إن المؤمن الطائع هو مؤمن قوي الإيمان، والمؤمن العاصي مؤمن ضعيف الإيمان أو ناقص الإيمان (ص ٤٥).

لكن المؤمن يبقى مؤمنا معصوم الدم والمال والعرض، ويبقى الحكم عليه لله وحده.

ويؤكد المؤلف أن «الله عز وجل رحمن رحيم، كريم، حلیم، وسعت رحمته كل شيء»، وشملت البر والفاجر، والطائع والعاصي، واستوعبت الدنيا والآخرة، قال تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء) (الأعراف ١٥٦).

ويذكرنا المؤلف بالحديث الشريف «إن لله مائة رحمة، أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فيها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر تسعا وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة» (البخاري ومسلم) (ص ٤٩).

ويمضي المؤلف قائلًا : ودلالة الآيات والأحاديث ظاهرة، وهي أن المسلمين يتفاوتون في الطاعة وأن العصاة والمقتدين والمجاهدين كل أولئك مشمولون برحمة الله ومغفرته، وأن الله كتب لهم جميعا الجنة في نهاية المطاف وإن عذب بعض العصاة بذنوبهم»(ص ٦١).

فما بال المتأسلمين المتنطعين يتشددون على البشر، ويسدون عليهم منافذ الحياة، ويرهقون الناس بأقاويل وأدعاءات ليست من صحيح الإسلام في شيء وما بالهم يحاولون تفسير النصوص ، وشق القلوب، وتوجيه ظنونهم السوداء لمخالفاتهم في الرأي، ثم يتخذون من هذه الظنون سبيلا يكفرون به البشر، ويحرضون الصبية على استحلال دماء البشر وأعراضهم وأموالهم .

ما بال اليوم ينطق بالتشدد والتنطع في الدين والرسول يؤكد : «هلك المتنطعون» . ما بالهم يعطون لأنفسهم سلطة وسلطانا لم يعطه الدين لأحد، فهم يكفرون ويقتلون ويحرضون على القتل، ويفتون بأن القتلة المجرمين قد أدوا ما عليهم من واجب ديني ويثابون على فعلهم.. أي يقتلون ويكافئون على فعلتهم بدلا من عقابهم...

يا أيها الناس.. هذا صحيح الإسلام من القرآن والسنة، وهو مختلف تماما عن التأسلم الذي يحمل وزره شيوخ أدعياء يسمون أنفسهم دعاة، وصبية مراهقون يزعمون أنهم مجاهدون.

وهم في حقيقة الأمر مجرد متأسلمين.. أدعياء لا أكثر ولا أقل...

الأهالي ٤ يناير ١٩٩٥

فتاوي ابن باز

ويواصل الشيخ عبد العزيز بن باز فتاواه المتأسلمة والتي تعبر وحسب عن هذا النمط من التأسلم السعودي الذي يتحول بالإسلام من رحمة للعالمين إلى معول يهدم العقل والعلم ويقتاد الناس للانصياع للحاكم، كما انصاع المفتي.

لكن السيد (ولا أقول الشيخ) ابن باز ينصاع مقابل إغداق غير محدود، أما البشر المساكين فينصاعون بالتضليل والإكراه والتخويف..

والسيد ابن باز فتوى شهيرة مرت دون أن يعلق عليها أي من شيوخنا الأجلاء، والفتوى تقول إن كل من قال بدوران الأرض كافر ويعزر ثلاثة أيام، ثم يقتل ويؤول ماله لبيت مال المسلمين.. والغريب أن أحدا من شيوخنا الأجلاء لم ينطق بحرف معارض لهذه الفتوى المثيرة للسخرية والرثاء معا، فهل السكوت علامة الرضاء؟

ويواصل ابن باز وضع إسلامه هو في خدمة الحاكم وأهوائه السياسية فيستعد للتطبيع مع إسرائيل بفتوى تليق بالتوجه السياسي الجديد، فأعلن ابن باز مفتى السعودية للناس «زوروا القدس فالزيارة سنة» ولم ينس في إطار هذه الفتوى الملقومة أن يتملق الحاكم فيقول : «ولاتستمعوا لهؤلاء الذين يخالفون ما يراه ولي الأمر فيخالفون الله»..

وإذ أتوقف أمام عبارة غاية في الغرابة «يخالفون ما يراه أولو الأمر فيخالفون الله» وهي توحى بمدى خضوع السيد ابن باز لأولى الأمر، فإنني أشير إلى أن الوحيد الذي استقبل فتوى السيد مفتي السعودية بترحاب كان شيمون بيريز الذي قال: «إنني أبارك

جدا هذه الفتوى التي تعبر عن الإحساس بالمسؤولية» وتمنى بيريز على الحكام العرب «أن يأخذوا بما يفتيه رجال الدين عندهم».

وتأتي ردود فعل كثيرة.. الشيخ إبراهيم الكيلاني عميد كلية الشريعة في الأردن يستنكر الفتوى ويعتبرها وقوعا في خطأ كبير، بل ويقول «إن هذه الفتوى، في هذا الوقت بالذات هي بمثابة اعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل.. وهو ما يعنى شرعية الإقرار بما اغتصبه الصهاينة بالقوة من العرب ظلما وعدوانا..

أما الدكتور أحمد شلبي أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة فيشن حملة على ظاهرة تسييس الفتاوى الدينية لخدمة الأنظمة، والتي انتشرت بشكل لافت للنظر، ثم يقول في تحد «إذا كان الأمر كذلك فإنني أفتي ضد فتوى الشيخ ابن باز وأؤكد أنه لا ينبغي على المسلمين السفر إلى إسرائيل ولا التطبيع معها».

أما الدكتور عبد الرشيد صقر فيرد على دعوة ابن باز للمسلمين بطاعة حكامهم، بأن الطاعة مشروطة بطاعة الحكام لله والرسول.

ويتوالى الاستنكار للفتوى لكننا نلاحظ أن أحدا من الدعاة لم يفتح فمه برفض أو استنكار أو حتى عتاب. صمتوا لأن الفتوى آتية من السعودية.. سيدة القول والفعل والإغداق غير المحدود.. وما كان لأي منهم أن يفلق بيده صنابير خير عميم، ولو كان الصمت على حساب الوطن وعلى حساب صحيح الدين.

فما من أحد منهم يمكنه أن يفضب متألمي السعودية.

ويبقى بعد ذلك تعليقان :

الأول: هو هذا الخطر الداهم من تسييس الدين أو «أسلمة السياسة» فالإرهابيون المتأسلمون يقتلون ويفترون على الله كذبا ويروعون الأمنين بزعم أنهم وحدهم أصحاب الدين، وأن الحكام ومن والاهم ومن وقف إلى جانبهم أو حتى خضع لهم مرغما

يستوجب الأمر قتلهم، ثم يبعثون يوم القيامة على نياتهم. وشيوخ السلطة والسلطان يطوعون تأسلمهم لحساب الحكام ويدعون الناس وباسم الإسلام إلى الخضوع لولي الأمر لأن الذين يخالفون ولي الأمر يخالفون الله.

وشيوخ آخرون يصمتون إزاء الافتراء على صحيح الدين خوفا من إغلاق صناديق العطاء..

فلم لا يكون الدين للديان؟ ولم لا يكون كما هو فعلا علاقة بين العبد وربّه دون تداخل من هؤلاء الكهان المتأسلمين سواء حاملي الرشاشات، أو مطلقي الفتاوى أو الصامتين إزاء الفتاوى الفاسدة؟ ولم لا تبتعد السياسة بتلاعباتها عن الدين، ليبقى نقيّا من شوائب الأهواء؟

.. أما التعليق الثاني فهو: إن الاختلاف بين المفكرين الإسلاميين واضح، وإن الخروج بالفتوى عن حدودها الشرعية واضح، وإن رفض الكثيرين لهذه الفتوى واضح... وكل هذا طبيعي . ومعقول ..

فلم يتصور أحد أن الاختلاف مع ابن باز يستوجب تكفيره (تصورا لو كفروا أيضا مفتي السعودية؟).

فالاختلاف ممكن إذن فلم ادعاء الكهانة، وتصور البعض أن قولهم هو القول الفصل وأن من خالفه فقد خالف الدين؟

تعليقان ألحا بهذه المناسبة. وسيظل إلحاحهما ملحا حتى نستمع إلى إجابة أو تفسير..

الأهالي ١١ يناير ١٩٩٥

كم ينفق الإرهاب؟ (١)

غاب عبد القادر شهيب عنا بعض الوقت، وعاد محملاً بعبء جديد وبمعلومات جديدة ودراسة جادة «ممولو الإرهاب». غاب عبد القادر شهيب قليلاً وعاد يحمل إلينا الكثير الكثير من إجابات عن أسئلة ظلت حيرى، تبحث عن إجاباتها، من يمول الإرهاب وبكم؟

وفي دراسة جادة وموثقة قدم لنا عبد القادر شهيب أرقاماً مذهلة، ومعلومات مثيرة للدهشة، تكشف الغطاء عن حقيقة عصابات التأسلم المأجور، والتأسلم المرتشي، والتأسلم المدفوع الأجر..

والدراسة ممتعة، وجادة وموثقة لكن من الصعب استعراضها كلها.. ولهذا سنكتفي بعبارات موجزة. «أحد المتهمين في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف يؤكد في التحقيقات أن أحد المحامين قد تلقى في بداية عام ١٩٩٢ من مصطفى حمزة أحد قادة الجماعة الإسلامية بالخارج نحو مليون جنيه استلمه من إحدى دول الخليج للانفاق على توكيل محامين في هذه القضية وغيرها من القضايا» (نعم مليون جنيه أتعاباً لمحامين مغمورين تسلقوا سلم التأسلم كي يترافعوا عن متأسلمين مثلمهم ويصولوا في المحاكم شاهرين سيف تأسلمهم.. بمليون جنيه).

ومتهم آخر في نفس القضية يعثر رجال الأمن في منزله على إيصال تغيير مبلغ محول من قطر بتاريخ ١٨ أبريل ٩٣ بنحو ٢٧٤ ألف دولار (٩٣٦ ألف جنيه) ويعترف المتهم بأن هذا الإيصال يخصه» (ص ١٣).

.. ووفقا لاعترافات المتهمين في قضايا محاولات اغتيال عاطف صدقي وصفوت الشريف فإن العضو يتقاضى خلال فترة تدريبه مبلغا يتراوح ما بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ دولار شهريا حسب مستوى تدريبه، (وهكذا فإنهم حتى أكثر حرصا على المال من القتلة المأجورين. فالقتلة المتأسلمون يقتلون بأجر ويتدربون بأجر أيضا) .

ويمسك عبد القادر شهاب ورقة وقلمما ويجري حاسبة صغيرة.. عدد المتدربين، وقيمة الأجر شهريا، ليكشف ونكتشف معه أن تدريب القتلة يتكلف ٣.٢ مليون جنيه شهريا، وتصل القيمة عن فترة التدريب إلى ١٩.٨ مليون جنيه، أما تكاليف السفر فتصل إلى ٢٥ مليون جنيه .

« أما الأسلحة المضبوطة في الفترة ما بين يناير ٩٢ ومارس ١٩٩٢ فتبلغ قيمتها خمسة ملايين جنيه» (ص ١٧).

والمصروفات على عملية واحدة هي محاولة اغتيال د. عاطف صدقي تم رصدها في كشكول ضبط لدى المتهم صلاح سليمان وبخطه ومنها على سبيل المثال: ٥٥٠٠ دولار ثمن السيارة - ١٠٠٠ جنيه مقدم شقة - ١٠٠٠ جنيه مقدم استئجار محل - ٢٠٠٠ جنيه فرش الشقة - ١٥٠٠ دولار أخرى عهدة، ثم مرتبات القتلة المحترفين . ومع ذلك فقد كتب المتهم بخط يده في ذات الكشكول الذي يبدو أنه كان معدا لإرساله إلى الممول: «أوصي أن تكون الميزانية مفتوحة وتكون هناك ميزانية مستمرة في الدعم.. ونحن في احتياج مالي ضروري لإقامة المشروع» (والمشروع هو عملية الاغتيال) ثم يقول: «أوصى بأن يكون معنا مال باستمرار حتى يكفينا» (ص ١٩) . وفوق هذا كله.. «فالشيكات التي اعترف المتهمون في هذه القضية (قضية واحدة هي قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي) بتلقيها من الخارج تبلغ قيمتها ٢٨.٤ ألف دولار (١٣٠.٥ ألف جنيه) وهذه الشيكات وردت على عديد من البنوك منها البنك العربي المحدود، والأهلي، ومصر، مسحوبة على شركة الراجحي المصرفية «السعودية للاستثمار» ثم أن

تكلفة عملية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي لا تقل عن ٤٠٠ ألف جنيه وربما زادت عن ذلك.

أما المتهم حسام النويري في قضية اغتيال اللواء رؤوف خيرت فيعترف «أن الجماعة الإسلامية رصدت ٢٠٠ ألف دولار (٦٦٥ ألف جنيه) لتمويل هذه العملية وتم إرسال المبلغ كاملاً لطلعت يس همام».

فكم تكلفت الجرائم الأخرى؟

ومرة أخرى يمسك عبد القادر شهاب آله الحاسبة ويعود إلى وثائقه ويقول: «خلال عام ٩٣ قام الإرهابيون بنحو ١٢٣ عملية في عدد من المحافظات أسفرت عن مصرع ٨٥ من رجال الشرطة.. وهذه العمليات كلفت الجماعات الإرهابية حوالي ١٢.٢ مليون جنيه على الأقل» (ص ٢١).

ثم أرقام أخرى مذهلة «ثمة تقدير بأن جماعات الإرهاب المختلفة أنفقت خلال عام واحد ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون جنيه لتنفيذ عملياتها الإرهابية..

وثمة تقدير لجهاز أمني يقول: «إن العنصر المسلح الواحد من الجماعات الإرهابية يتكلف ٥٠ ألف جنيه. وهذا يعني أن العناصر التي سافرت إلى أفغانستان تكلفت وحدها ١٢.٥ مليون جنيه»..

أما قيمة التحويلات التي أرسلت إلى إرهابي متأسلم واحد خلال بضعة أشهر فقط (طلعت يس همام) فكانت ١.٥ مليون دولار (خمسة ملايين جنيه).

ونتوقف لنواصل في الأسبوع القادم تعرفنا على ممولي الإرهاب المتأسلم..

الأهالي ١٨ يناير ١٩٩٥

ثمن التأسلم.. من يمول الإرهاب؟ (٢)

ونواصل رحلتنا مع دراسة جادة وممتعة في آن واحد.. «ممولو» الإرهاب لعبد القادر شهيب نواصل معه اكتشاف مناطق الخطر في حظيرة التأسلم، التمويل، مصادره، والصراع حوله..

ونتابع مع الكتاب

«إن بعض الجمعيات الدينية تحصل على معونات أمريكية، مثلما حصلت الجمعية الشرعية، وجمعية أنصار الإسلام، وجمعية السيدات المسلمات في عابدين، وهذه الإعانات تراوحت بين ٣٠ و ٢٢٠ ألف جنيه للجمعية الواحدة في المرة الواحدة» (ص ٢٧).

وكثير من هذه الأموال يتسرب بالسرقة والاختلاس.. ففي العام الماضي اكتشفت سرقة عشرة ملايين جنيه من جمعية واحدة هي جمعية مجد الإسلام.. ويمضي الكاتب «وإذا كان المتطرفون يسيطرون على بعض هذه الجمعيات أو فروع للجمعيات الكبيرة منها ألا يعني ذلك أن الجماعات الإرهابية لم يكن صعبا عليها الاستيلاء على أموال بعض هذه الجمعيات؟».

والمعلوم أن الشيخ عمر عبد الرحمن بعد استقراره في أمريكا وتكوينه ما أسمى بمجموعة بروكلين جمع أموالا طائلة من التبرعات، كذلك قام مصطفى شلبي، (الذي اكتشف بعد وفاته أنه كان أمير مكتب الجماعة الإسلامية في أمريكا، والذي قيل إنه كان ضابط الاتصال مع المخابرات الأمريكية) بجمع أموال طائلة..

وهنا نتوقف أمام علاقة أمريكا ومخابراتها بالتأسلم وتمويل الإرهاب، يقول توم لانتوس النائب الديمقراطي ورئيس لجنة مجلس النواب الأمريكي التي حققت في موضوع الشيخ عمر عبد الرحمن: «كان الشيخ يمكنه أن يدخل ويخرج من أمريكا وكأنه في مطبخه الخاص» (ص ٣١).

ويؤكد مسئول بوكالة المباحث الفيدرالية الأمريكية على صفحات جريدة «الفوربس» الأسبوعية أن وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات تقوم بحماية الشيخ عمر عبد الرحمن. ويقول إنه موجود في أمريكا تحت شعار الأمن القومي الأمريكي..

ثم.. «وأكدت صحيفة الديلي نيوز أن مسئولاً من المخابرات بالسفارة الأمريكية في الخرطوم هو الذي أعطى الضوء الأخضر لإصدار تأشيرة الدخول للشيخ عمر إلى أمريكا.. ونفس هذا الاتهام كررته أوليمبيا مفوري نائبة الحزب الجمهوري بولاية مين حيث أشارت إلى «وجود تقرير سري للخارجية الأمريكية بالسودان يؤكد حصول مفتي الجماعات الإرهابية على تأشيرة دخول سياحية للأراضي الأمريكية عام ١٩٩٠ من خلال عميل للمخابرات الأمريكية بالسودان»، وهذا هو الذي دفع النائب الأمريكي توم لانتوس إلى التساؤل كيف يمكن لشخص سبق تورطه في اغتيال رئيس سابق لمصر أن ينجح عدة مرات في الحصول على تأشيرات دخول لأمريكا من أماكن مختلفة؟ وكيف سافر وعاد منها كيفما شاء تقريباً؟» (ص ٦١).

أمريكا إذن أحد مصادر الدعم . وماذا أيضاً؟

ثمة أصابع تشير نحو إيران.. ونقرأ دون أن ندهش: «فنسن كانيسستار المدير السابق لعمليات مكافحة الإرهاب بالمخابرات الأمريكية يقول إن اسم عمر عبدالرحمن مدرج منذ عام ١٩٨١ في قائمة المرتبات التي تقدمها إيران لبعض الشخصيات المالية لها بالخارج، وأيضاً هناك دراسة أمريكية تقول: إن إيران ترصد سنوياً نصف

مليار دولار لدعم الحركات الإسلامية في العالم، نصيب مصر منها ٧٠ مليون دولار .

ولعل هذا يفسر تملق الشيخ عمر عبد الرحمن لهم إذ يؤكد في شريط كاسيت بصوته يوزع سرا على أعضاء جماعته: «لماذا هذه الاتهامات ضد إيران التي هي في حقيقتها شرف مثل تصدير الثورة الإسلامية، فإن كانوا يمدون لأخوة لهم يد العون فيالها من يد بيضاء أولى بالتقبيل بدلا من السباب»(ص٦١)

فأي ثمن هذا الذي يدفع الشيخ إلى مطالبة أتباعه بأن يقبلوا أيدي الإيرانيين رغم التحفظات المتبادلة بين السنة والشيعة؟

وهناك أيضا السودان .. فالترابي يتزعم تنظيما دوليا للجماعات الإسلامية المتطرفة .. ويعقد هذا التنظيم اجتماعات دورية لتدبير الدعم للحركات الإسلامية. وفي اجتماع فبراير ١٩٩٤ اتخذ مؤتمر التنظيم قرارات من بينها إنشاء صندوق دولي للجهاد برئاسة إبراهيم السنوسي بهدف تمويل الحركات الإسلامية المتطرفة العربية، وأعلنت إيران مساهمتها بعشرة ملايين دولار كقسط أول .. وبالطبع سيكون لأيمن الظواهري وطلعت قاسم اللذين حضرا المؤتمر نصيب من هذه الأموال (ص٦٣).

..أمسكنا حتى الآن بثلاثة خيوط أمريكا .. إيران .. السودان.

وتبقى خيوط عدة ..

الأهالي ٢٥ يناير ١٩٩٥

الصراع حول المال... من يمول الإرهاب؟ (٣)

ويمضي بنا عبد القادر شهيب في رحلة البحث عن مصادر التمويل المتأسلم والصراع حولها، ونبدأ باعتراف مثير للدهشة، بل ومثير للتعجب، من أحد المجرمين المتأسلمين، يقول نور الدين سليمان المتهم في قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي «كون نحو ثلاثين شابا مصرياً جبهة موالية لأيمن الظواهري في معسكر بإحدى ضواحي صنعاء (إحدى ضواحي العاصمة وليس في مكان سري أو بعيد عن الأنظار) واصطدموا بعدد من الملتحين، بعد أن أفتى أحدهم بأن هؤلاء تابعون لما يسمى بالجماعة الإسلامية ووصفهم بالخوارج حتى استطاعوا قتل اثنين منهم، وبعد استئذان الأخوة اليمنيين تركوا جثتيهما في العراء لتأكلهما الطيور الجارحة بوصفهما جيفتين لاستحقاق الدفن أو حتى الصلاة».

ولكن لماذا هذه الجريمة البشعة؟ يجيب المجرم المتأسلم بلا تردد، وربما بلا استنكار: «وعرفت أن هذا الخلاف الحاد بين مجموعة أيمن الظواهري (مجموعة الجهاد) وبين المنتمين للجماعة الإسلامية سببه تقسيم الأموال التي كان أثرياء بعض بلاد الخليج يمنحونها لقادة هذا المعسكر في زيارات ليلية باستخدام سيارات اللاندروفر، وفي حراسة مشددة من قبيلتين يمنيتين»... (ص ٤٨)

ويعترف طلعت فؤاد قاسم في حديث صحفي بأن أسامة بن لادن (السعودي الجنسية) استقبل مجموعة أيمن الظواهري وأسس معها «القاعدة» وهو بيت ضيافة في بيشاور لاستقبال وتدريب الأفغان المصريين..

ويدعوى المشاركة في حرب أفغانستان حصل الأفغان المصريون من دول عربية محددة على أموال كثيرة .

وثمة تقارير أمريكية تقدر حجم الأموال التي حصلت عليها جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية من مصادر عربية بحوالي ٤٠٠ مليون دولار. بل إن الدعم تجاوز حدود المال، فوسط العمال المصريين المسافرين للعمل في السعودية استطاع أسامة بن لادن عن طريق مكتبه في القاهرة أن يدس بينهم عددا من الإرهابيين، وكان يستضيفهم في بيت أنشأه خصيصا لذلك أسماه بيت الانصار في جدة. ومن جدة إلى «القاعدة» في بيشاور للتدريب.. وثمة تقدير بأن بن لادن وحده أنفق على الجماعتين «الإسلامية» و«الجهاد» ما لا يقل عن مائة مليون جنيه» (ص ٥٧).

وليس بن لادن وحده ، بل بن باز أيضا (وهو مفتي السعودية) .. يقول أحمد راشد المتهم في قضية العائدين من أفغانستان إنه سافر إلى أفغانستان عام ١٩٨٨ عن طريق المملكة السعودية بتذكرة سفر دفعت ٧٥٪ من قيمتها الهيئة العامة لجمع التبرعات التي تأسست بمباركة من الشيخ عبد العزيز بن باز، وكان يرأسها الأمير سلمان أمير الرياض (الاصبع الرسمي السعودي بارز جدا) ويضيف: «إن إحدى الجمعيات الخيرية السعودية كانت تمنح الجماعة الإسلامية ٢٠٠ ألف جنيه شهريا للمساهمة في تدريب وتسليح أعضائها، تطبيقا لفتوى بن باز بجواز تحويل أموال الزكاة والصدقات لأغراض الجهاد، وقد استمرت الجماعة الإسلامية في الحصول على هذا الدعم شهريا حتى نشب خلاف بينها وبين بعض القيادات السعودية عندما رفضت الجماعة طلبا لهذه القيادات بإصدار بيان يندد بالعراق أثناء حرب الخليج».

ويعترف حسن الهلوي - أحد المؤسسين لجماعة الجهاد - أنه: شاهد خلال إقامته في السعودية قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد يأتون إلى السعودية للحصول على أموال زكاة من مكاتب الصدقات.. «وكانت هذه الأموال لاتقل عن مليون ريال من

محافظة واحدة «(ص ٥٨).

وقد لوحظ نزع صفحة رقم ١١ من كتاب جرى توزيعه سرا في مصر، وهو كتاب «رسالة إلى كل من يعمل بالإسلام» لناجح إبراهيم أحد قادة الجماعة الإسلامية. وبالبحت اتضح أن هذه الصفحة تحمل عبارات ذات دلالة عميقة وهي: «الطبعة الأولى صفر ١٤١٢ - سبتمبر ١٩٩١- طبعت بمطابع مكة المكرمة بالسعودية- رقم الإيداع في إدارة التسجيل السعودي ٩١/٧٨٩».

الدعم ليس مالا سعوديا فحسب، وإنما طبع لكتب سرية تحض على الإرهاب .. وهناك أيضا الدعم الكويتي الذي كشفت عنه قضية «عبد الرحمن المجيبيل» الذي ضبط وهو يسلم أحد المتطرفين المتأسلمين في مصر شيكا بمبلغ مالي كبير.. الآن تتكشف الخيوط: أمريكا - إيران - السودان - السعودية - الخليج - الكويت.. وبعد هذا هناك أيضا دراسة مستفيضة لمصدر تمويل آخر: السرقات - الإتاوات - تجارة السلاح - تزيف العملة - تهريب المخدرات وأيضاً جماعة الإخوان المحظورة. وبعد:

هذه هي مصادر تمويل الإرهاب المتأسلم.. نقدمها لكل من تساعل أو تفاضى أو علم بالحقائق وأخفاها..

ويبقى أن نقدم لعبد القادر شهاب شكري جزيلاً على بحثه المتأنى والموثق.. ونتمنى أن يواصل رحلته الصعبة..

وشكراً أيضاً لدار الهلال التي أمتعتنا وأقادتنا بإصدار هذا الكتاب القيم..

الأهالي ١ فبراير ١٩٩٥

رسالة وتعليق فهل الشيشان كفر؟

بالفاكس تلقيت الرسالة التالية من د. أحمد محمود عبد الرحيم

طلعت في الصحف أخبارا تقول إن مقاتلي الشيشان المسلمين قد قاموا بعملية تبادل للأسرى مع المعتدين الروس تحت إشراف منظمة الصليب الأحمر الدولية، قرأت أيضا أنهم سبق أن استقبلوا أمهات روسيات يبحثن عن أولادهن المفقودين والأسرى، وأنهم أحسنوا وفادتهن وقدموا لهن العون والمأوى والمساعدة في البحث عن أبنائهن، ثم عدن سالمات ..

وقارنت ذلك بحديث تليفزيوني سبق للشيخ متولي الشعراوي أن أكد فيه على استرقاق الأسرى (من الكفار) وقال إن الاسترقاق (أي استخدامهم كعبيد) هو معاملة إنسانية فهي أفضل من قتلهم، وقال أيضا إن سبي نساء العدو الكافر ومضاجعتهم هو تكريم لهن لأن الرجل (المسلم) يعاملهن معاملة الزوجات ..

أرأيت الفارق ياسيدي بين مسلم ومسلم ..

فهل مقاتلو الشيشان إذ يطبقون معاهدات جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، ومعاملة المدنيين أثناء الحرب .. كفر أم ماذا؟

تعليق:

إنه ياسيدي الفارق بين صحيح الإسلام وبين التأسلم، بين الفهم الصحيح والمتحضر للإسلام .. والسعي لتلاؤمه مع معطيات الحاضر، وتقديمه للبشر أجمعين في

أفضل صورة إنسانية ، و بين التأسلم الشرس الذي يستعلى على الآخر مسلما كان أم غير مسلم.

إنه الفهم الصحيح للحديث الشريف «أنتم أعلم بشئون دنياكم» والذي أعطى المسلمين رخصة استعمال العقل - أغلى ما وهب الله للإنسان- وإعماله في فهم معطيات العصر، وفي التعامل معه وبه بأسلوب متحضر، ينطلق بالمسلمين نحو التعايش مع العصر وقيمه ومبادئه..

ولعلك تدرك مدى قيمة كلمات الشيخ الشعراوي هذه، والتي كانت محل تعليق مني ومن الكثيرين من قبل، ومدى الكارثة التي تكمن فيها، لو أن الصرب المتوحشين حاول أحد محاكمتهم على تنكيلهم البشع بالمدنيين والأسرى من مسلمي البوسنة ، واسترقاقهم فعليا، وعلى اغتصابهم لآلاف من الفتيات البوسنيات المسلمات، فأتوا إلى الناقدين أو العاتبين أو القضاة الدوليين بكلمات فضيلة الشيخ مؤكدين التزامهم بمبدأ المعاملة بالمثل، وهو مبدأ مقبول عالميا؟.

أرأيت ياسيدي كيف أن التأسلم ليس فقط خطرا على العقل المسلم، وعلى الممارسة المسلمة، وإنما هو خطر على صورة الإسلام والمسلمين لدى العالم.. وخطر ينبع من مبدأ المعاملة بالمثل .. فالأيام دول؟

ولعل الكارثة تصبح أكبر وأفدح إذا ما طبقنا هذا الأمر على الواقع المصري الحالي.

فماذا لو صدق الإرهابيون المتأسلمون هذه الدعاوي المتأسلمة التي ردها الشيخ، وهم إذ يمتشقون رشاشاتهم وقنابلهم يزعمون أننا كفرة، حكاما ومحكومين، فهل سيطبقون هذه الفتوى الشعراوية علينا رجالا ونساء..

أرأيت ياسيدي.. إن سمة التأسلم المتطرف المجافي لصحيح الإسلام ولصورته السمحة والفعلية هي..سمة واحدة موحدة سواء أتت عبر فتوى متأسلمة تخالف روح

العصر والمنطق والعقل.. أو أتت عبر فوهة رشاش أو شظايا قنبلة.

إنهم جميعا في سلة واحدة

أو هذا ما أعتقد.

والك تحيتي واحترامي وخالص شكري على ما أزعجت من مديح لم أجد مبررا

لنشره .

الأهالي ١ فبراير ١٩٩٥

الديمقراطية .. هاجس أم مخرج؟

ليس الغريب أن يتعلق الجمع المصري بالديمقراطية كمخرج أساسي لمشاكله ومشكلاته، لكن الغريب أن تتحول الديمقراطية إلى هاجس يؤرق الكثيرين وينتقل بهم- موضوعيا- من معسكر الدفاع عنها والتعلق بها ، إلى معسكر الخائفين من تداعياتها. لكن التأمل المتعمق في البعد التاريخي لظاهرة الديمقراطية ومدى إمكانية تأثيرها في المكون المصري، وفي مسيرة الليبرالية المصرية يجعل السؤال عن المخرج والهاجس أمرا واقعا .

ولنبداً من بداية القرن الذي يوشك أن يفلت من أيدينا دون أن يترك ما هو مفترض من آثار وبصمات في هذه البداية نكتشف أن عقبات عدة وقفت حاجزا بين مصر كوطن وكمجتمع، وكفكر، وبين الفكر الليبرالي، فأكثر من طبقة عازلة حاولت إعاقه تسرب الليبرالية إلى العقل المصري .

وإن نبدأ بالتعليم، الأداة الأساسية للاستنارة(أو مايفترض أنها كذلك) نجد أن المتعلم المصري ينزلق إلى مجرى التعلم عبر ثلاث قنوات : التعليم الديني (الأزهري)، التعليم المدني، التعليم الأجنبي، ولا بد لكل من هذه القنوات أن تترك أثارا مختلفة وربما معاكسة على عقلية المتعلم، بما يحرم مصر من مسار موحد للمتعلم المصري ونسق واحد له.. لكن هذا المسار يتحقق سلبا فدائلوب الذي فشل في طمس الهوية العربية للتعليم المصري، نجح في أن يفرض عليه أسلوبا في عملية التعلم يعتمد على التلقين والحفظ دون أية محاولة للفهم أو النظر الانتقادي (ولعل العادات الأهرية في

الحفظ قد أسهمت في إرساء هذا الأسلوب). وهكذا وجدت مصر متعلميها وهم يحصرون معرفتهم فيما تلقنوه وحفظوه، دون أعمال جاد للعقل، ودون أن يكتسب المتعلم إستنارة حقة، ولعلنا - وحتى الآن وربما الآن أكثر من أي وقت مضى - نلاحظ وبكثرة أساتذة جامعيين في فروع متقدمة من العلوم يفتقدون الحد الأدنى من الاستنارة المفترضة، بل يتراجعون من حيث المحتوى الفكري العام، والموقف من العقل، والعلم، والإبداع إلى ما دون المواطن المتخلف..

وبدايات الاستنارة في مصر موجعة والبعض يؤرخ لها برفاعة الطهطاوي، ولعل في ذلك قدرا من المبالغة ، فهو مستنير في حدود كونه أزهري المعرفة والثقافة والتكوين، كذلك فإن استنارته قطعت، أو بالدقة قوطعت، حيث احتجرت كتبه وسجنت في مخازن الباشا، أما هو فقد نفى بصفة خوجه (أي مدرس) إلى السودان، أما تلاميذه فإن أغلبهم تنطبق عليه الفكرة السابقة ذاتها: التعرف على علم ما دون قدرة على تحويل هذا التعرف إلى معرفة واعية ذات أفق أبعد مما تم تلقينه، أو جرى حفظه، ومصير رفاة ودور تلاميذه هو الوجد الأول .

ثم كانت الموجة الثانية في شكل تشكيل من مسيحيين وشوام، كشبلى شميل وفرح انطون وأصحاب المقطم (آل صروف) فضلا عن ولي الدين يكن (وهو استثناء فهو مسلم وتركي الأصل) .

وكان هذا التشكيل من عناصر مستنيرة حقا، وعلمية التكوين، وقادرة على التحدي. فقد بدأ أولهم (شميل) بنشر ترجمة مثيرة للجدل، بل للضوضاء، لمقالات بوختر السبع في شرح نظرية الارتقاء، وكانت حجته في هذا القدر من التحدي هي: «الحقيقة أن نقال لاتعلم» .

لكن الغالبية من هؤلاء كانوا موالين للاحتلال الانجليزي الذي احتضنهم إثر فرارهم من الضغط العثماني، كما كانوا ملحدين يجاهرون بالحادهم ولو نصف مجاهرة .

فأية ليبرالية هذه التي تأتي مغلفة بالإلحاد والموالة للعدو؟

الأمر الذي دفع واحدا من المصريين أن يخاطب شبلي شميل على صفحات الجرائد قائلا: «جئت أيها العالم الفيلسوف إلينا من بلادك لتؤيد أعداء بلادنا، فدع علمك وفلسفتك لنفسك وعد إلى بلادك».

وهكذا أتت الليبرالية في موجتها الثانية مجهضة، وعاجزة عن أي تأثير بل لعها اكتسبت أثرا سلبيا.

أما الموجة الثالثة فقد تمثلت في تشكيل من أبناء الارستقراطية المصرية الذين سافروا إلى أوروبا (فرنسا أساسا) لتلقي العلم، وعادوا مثقلين بطموحات طبقية لحكم البلاد وفق مصالحهم الطبقية، وبمساحة واسعة من التعاون مع الاحتلال، ومثقلين بمفاهيم ورؤي ليبرالية وتبدت الصورة المصرية في العشرينيات مرتبكة أشد الارتباك، فسعد زغلول زعيم الثورة والأقرب إلى الجماهير، يتحفظ وبشدة على الأفكار الليبرالية، بينما اليمينيون أبناء كبار الملاك العقاريين المتهاونين مع الاحتلال، يتخذون مواقف ليبرالية معارضة وحاسمة (قارن موقف سعد زغلول من طه حسين وكتابه «في الشعر الجاهلي» عندما خطب في الجماهير الغاضبة قائلا: هبوا مجنونا يهرف القول» وبين اندفاع حزب الأحرار الدستوريين في مساندة طه حسين الذي كان وفديا في ذلك الحين، وقارن أيضا موقف الوفد وموقف حزب الأحرار من قضية كتاب (الإسلام وأصول الحكم). كان هؤلاء الشبان ليبراليين فكرا، لكنهم كانوا في الوقت ذاته مهادين للاحتلال، أعداء لدستور ١٩٢٣، أعداء للوفد حصن الأمة ولزعيمه سعد زغلول، وكانت الجماهير تطوف هاتفة «خرابا خرابا ديار العدليين» حتى الفلاحين في قرية «برقين» دقهلية وهي مسقط رأس أحمد لطفي السيد تحلقوا حول سراي السيد الاقطاعي ليتجاسروا مرددين الهتاف ذاته.

ولأحمد لطفي السيد قصة لا تمحي من ذاكرة الليبرالية المصرية فقد رشح نفسه

في الانتخابات ونافسه مرشح وفدي، ووقف الوفدي يتهم لطفي السيد بأنه ديمقراطي وقال إن الديموقراطي هو الملحد الذي يكفر بالله ورسوله . وسأل الفلاحون لطفي السيد هل صحيح أنك ديمقراطي ؟ فقال بزهو : نعم. وكانت نهايته إذ سقط سقوطاً شنيعاً .

والاستنارة الأوروبية وليدة عصر النهضة، وهي الأب السياسي لعملية التحول الرأسمالية، أو كما كانت تسمى الثورة الصناعية (أي الرأسمالية) لكن المسار في مصر مختلف.

فنفذوا لكون سعر الفائدة دينياً حرام، لدى البعض، والتعاملات المصرفية حرام لديهم أيضاً، أحجم الكثيرون عن التعامل المصرفي، ومن ثم لم تتم المزاوجة الضرورية بين الجنين الصناعي ورأس المال المصرفي فأجهض الاثنان وعادت تراكمات أرباح التجار إلى امتلاك أراض زراعية (ليس فقط لأنها رمز الوجاهة والأبهة وإنما لأن ريع الأرض الزراعية ارتفع نتيجة لبناء شبكة ري وصرف واسعة النطاق) وقد حاول الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده أن يوائم بين روح الإسلام السمحة، وبين متطلبات حياة البشر وتقدمهم فأباح التعامل المصرفي ، وشركات التأمين، لكن رجال دين آخرين قاوموا دعوته ولقوا استجابة مباشرة مما دفعه وهو على فراش الموت إلى الأئين قائلا:

ولكنه دين أردت إصلاحه * أحاذر أن تقضي عليه العمائم

وهكذا يأتي الجنين الرأسمالي من رحم النظام شبه الإقطاعي، وتختلط الممارسات وعلاقات الإنتاج اختلاطاً مثيراً للدهشة (زرع كبار الملاك المصريين أغلب إقطاعاتهم قطناً، ثم ضاربوا عليه في البورصة. تأمل كيف ينتج المنتج محصوله وفق علاقات إنتاج إقطاعية أو شبه إقطاعية، ثم يبيعه بأرقى ما وصل إليه النموذج الرأسمالي من أنوات)، وتنجم عن ذلك رأسمالية خلاسية قدمها في الريف وقدمها الأخرى في المدينة

شبه الرأسمالية .

ولهذا السبب عجزت الرأسمالية الوليدة عن تفهم إمكانات الإدارة الرأسمالية فاستعانت بالمستشار، والمدير، والشريك، والسمسار، الأجنبي، ومن ثم يمكن القول إنها نمت فوق وسادة أجنبية.

ونجم عن هذا التكوين رأسمالية شبه إقطاعية(١) وأفكار أكثر ميلا نحو الاستبداد ورفض الليبرالية ، بل مواقف متهادنة في إطار عملية التحرر الوطني.

ولكي نلخص الأمر نورد سلسلتين من التواتر :

* أوروبا: عصر النهضة - حركة الاستنارة- ليبرالية سياسية- في إطار معركة حادة ضد الإقطاع- ليبرالية اقتصادية (رأسمالية).

* مصر: محاولات استنارة محبطة- ولادة رأسمالية عسرة من رحم الإقطاع- على وسادة أجنبية- تنكر طبيعي للتوجه الليبرالي.

هذه السلسلة المصرية من التواتر، وهي سلسلة فريدة من نوعها، أثمرت وضعاً ليبرالياً مجهضاً وعاجزاً عن النمو.

وفي ظل إجهاض الليبرالية تبقى الديمقراطية قزمية النمو، بل عاجزة عن النمو، ونشاهد مساراً متدنياً للحياة السياسية المصرية، ويتوج هذا المسار باختفاء الفارق الفكري بين الأحزاب الحاكمة، بحيث يسهل حتى على الكبار التنقل بينها دون حرج وكأنهم يتركون مقهى إلى مقهى آخر(طه حسين من الوفد إلى خصومه إلى الوفد مرة أخرى، والعقاد وروز اليوسف والبلاغ، وكثيرون فعلوها مقدمين قدوة سيئة للمواطن العادي)، الأمر الذي دفع المصريين إلى أن ينسبوا أية محاولة للاستخفاف بعقولهم إلى أنها عملية «بوليتيكا» (أي سياسة) ولم يقلت من هذا القلب المتقلب سوى فصيلين معتقدين هما الإخوان والشيوعيون، لكن دوريهما في «البوليتيكا» المصرية لم يكن

وتأتي ثورة يوليو ١٩٥٢ ويطمح العسكريون إلى الاحتفاظ بالسلطة دون شراكة أحد، بل حتى دون شراكة مخالفيهم في الرأي من قادة الضباط الأحرار (خالد محيي الدين- يوسف صديق) فيكون حل الأحزاب السياسية بعد سلسلة من المناورات المجدية. وتكون معها ومبررا لها ، حملة إعلامية متدنية ضد مجمل الحياة الحزبية ومجمل القوى السياسية التي شاركت فيها (تجب الإشارة إلى أن هذه الحملة قد أذكى نارها كتاب يترنمون الآن بالديمقراطية ويدعون الدفاع عنها) ويقدم البعض وهم كثيرون نموذجا من التدني في التعامل مع التجربة فمحترفو السياسة في الزمن القديم اتجهوا بحماس نحو هيئة التحرير، ثم انقلبوا الى الاتحاد القومي(الأول) فالثاني، ثم انقلبوا إلى الاتحاد الاشتراكي ثم هم ذاتهم انقلبوا على مجمل الناصرية وأصبحوا وبلا نقصان ملحوظ حزب مصر العربي الاشتراكي، ثم لاعبهم السادات وتلاعب بهم، وترك الحزب إلى حزب جديد هو «الوطني الديموقراطي» فانسحبوا معه إلى حيث هو . هذا فوق أنهم تفرغوا في الزمن الناصري لكتابة التقارير ضد بعضهم البعض، وضد المواطنين فازداد تنكر المصريين لهم وللبرالية والديموقراطية والحياة الحزبية. وإن كان البعض (الشيوعيون) قد خاض ضد عبد الناصر معركة المطالبة بالديموقراطية ، بما عرضهم لغضب غاضب منه ومن زبانيته، وضربات انتقامية مدبرة، وتعذيب وحشي لم تعرف له مصر مثيلا ، فإن شعبية عبد الناصر وما قدمه لمصر وجماعيها جعلها نعمة الديموقراطية لزوم ما لايلزم، وازداد تغاضي المصريين عنها كضرورة .

بكل هذه الأثقال، وبكل هذا الضعف، أتت مصر إلى ساحة تجربة التعددية الحزبية الأخيرة، وهي تجربة محددة ومحدودة، فالرأي العام- العنصر الغائب في الصراع بين المعارضة والحكم - يبقى غائبا، ويستمر تغيبه بفعل ضغوط عدة على التجربة وممارسيها، وبفعل المهرب الفردي الذي نسجه النظام الانفتاحي أمام المواطنين

ليهيء الفرد لنفسه مهرباً من تدني مستوى المعيشة: (العمل بالخارج- الاتجار في السوق السوداء- دروس خصوصية- العمل مرتين- الرشاوي- الفساد)، وهو مهرب يكلفه هذاء العائلي، وأخلاقياته، وضميره لكنه يمنحه خبزاً أكثر. وليس بالإمكان إقناع المواطن أن يتخلى عن مهربه الفردي لينضوي تحت لواء عمل مجتمعي وجماعي في حزب يسعى لتغيير غير مفترض الحدوث في ظل نظام ينكر ويتنكر لمبدأ تداول السلطة، ومن ثم لمبدأ التغيير الفعلي..

ثم يأتي الهاجس الأكبر: جماعات التأسلم السياسي بكل ما تحمله من خصومة للفكرة الليبرالية والديمقراطية والتعددية الحزبية (وهي خصومة منهجية لا يمكن أن تخفيها تصريحات مفتعلة وغير مقنعة) ثم ما تحمله التواترات عن تمويل غير محدود لهذه الجماعات يمكنها من خوض معارك انتخابية لشراء مقاعد في البرلمان لقاء ما ينهمر من أموال بين أيديهم (في قرى كثيرة يعاني الفلاحون من نقص فادح في الخدمات ويعيشون لسنوات في معاناة مفرغة مطالبين بعدة فصول إضافية في المدرسة أو إصلاح لمسجد القرية أو ناديها، والدولة غائبة عن ذلك فينتهزون فرصة الانتخابات لتتفق عائلات القرية على مطلب محدد وثمان محدد، لقاء أصوات القرية) .

ومع سيادة هذا المناخ تزداد المساحة الديمقراطية والليبرالية إنكماشاً، فجيئش المدافعين عن الليبرالية وهو قليل العدد والعدة يزداد تضاملاً، فبعض قواه يتنازل ربما عن غير وعي كامل، عن رفاهية المطالبة بالديمقراطية التي قد تأتي بالنمر. وبسبب الخوف من تكرار ما كان، وما هو كائن في الجزائر، يتراجع عن ساحة النضال الليبرالي والديموقراطي مفكرون ومثقفون وكتاب وأقباط وجدوا في المناداة بالديمقراطية مأمناً لهم، وسبيلاً لضمان حقوقهم في مواطنة متكافئة ومتساوية.

وينسج هؤلاء من الديمقراطية هاجساً يمقتون نتائجه الوحيدة المتوهمة (في إحدى الندوات العلمية أو المفترض فيها ذلك انتحى بي أحد كبار المفكرين، أو المفترض أنه

كذلك- هامسا: كيف تطالبون أن يكون انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح، فماذا لو أتى بعض من الخارج بمرشح موال لهم وأنفقوا عليه بضع مئات من ملايين الدولارات ، ونجح ليسلم لهم مفاتيح مصر كلها، ألا تتعظون من تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية).

واستشعر غصة من مثل هذا التفكير، لكنني أستشعر أيضا قشعريرة من مثل هذا الاحتمال وأعود لأفكر في ضعف قوى الرأي العام، وعدم قدرتها على أن تكون عمادا لحماية الديمقراطية أيا كان الحاكم، وأعود لأفكر في كل العوامل التاريخية التي نسجت لنا تراثا ليبراليا واهيا وعاجزا عن أن يكون ملهما لحركة جماهيرية واسعة للدفاع عنه .

وأعود لأسأل السؤال المير ذاتة، هل الديمقراطية مخرج أم هاجس؟ ولئن كنت أعتقد أنه من الضروري أن نسرع في إرساء تقاليد ديمقراطية وليبرالية يصعب تجاوزها في أي ظرف، لكن هل يسمحون لنا، وهل لدينا العدد والعدة، بل هل لدينا الوقت؟

وأخيرا، ولكي لايساء فهم موقفي فإنني ممن يعتقدون أن الديمقراطية كانت ولا تزال مخرجا يستحق أن نضحى من أجله، وأن نتعجل قدومه، لكن استعجاله لا يكون بجهد فردي ولا بجهود جماعية محدودة، في ظل وضع يضعها بين فكي كسارة البندق: نظام ينكرها ، وتأسلم هو غير الإسلام الصحيح يتنكر لها، بل يتلمظ للفتك بها..

فهل يمكن أن نفعل؟ أن نحشد جهدا كافيا لفك فكي كسارة البندق عن عتق الديمقراطية، بكل ما فيها من ضعف وكل ما فيها من عزلة عن الجماهير؟ وأن نسعى وبجد من أجل تجهيز قوى فاعلة من الرأي العام المصري، المنظم، والمنتظم ، في تمسكه بتراث ديمقراطي وليبرالي مستقر وراسخ بحيث لا يكون الانصراف نحو اتجاه معين رضوخا لا رجعة عنه لمواقفه وتصورات.

هذا هو السؤال الذي تحدد الإجابة عنه مستقبل مصر، أو هذا ما أعتقد .

الحياة -لندن- ٢٦ يناير ١٩٩٥

مصر والأقباط

ونعود ولانمل من التكرار، لنؤكد كيف ظل المصريون المسلمون والأقباط نسيجا واحدا متداخلا لاتنفصم عراه، ونعود.. ولانمل من التكرار لنؤكد أن نزعة التفريق بين المصريين بسبب من الدين هي نزعة غير مصرية، ليس فقط لأنها تهدد وحدة الوطن، وإنما لأنها تخالف مجمل التاريخ المصري، ومجمل التقاليد والأخلاقيات والمصلحة المصرية .

وتحت أيدينا كتاب أكاديمي موثق هو: «وزراء النصرانية وكتابها في الإسلام (٦٢٢-١٥١٧)» للويس شيخو. والكتاب يستعرض مستندا وفقط إلى الوثائق التاريخية أسماء الوزراء والكتاب من النصارى الذين تولوا وظائف مرموقة في مصر وبلاد الشام.

ونقرأ..

«ولي المأمون على مدينة (بوره) في مصر عاملا مسيحيا، فكان إذا جاء يوم الجمعة لبس السواد، وتقلد بالسيف والمنطقة وركب وأصحابه بين يديه، حتى إذا وافى المسجد وقف عند بابه، ودخل خليفته المسلم يصلي بالناس ويخطب للخليفة ثم يخرج إليه» (ص ٢٨).

.. «وفي كتاب ابن أبي أصيبعة «عيون الأنبياء» : «لما استخدم المعتصم سنة ٢١٨ اختار لنفسه سلمويه الطبيب النصراني، وأكرمه إكراما يفوق الوصف، وكان يرد إلى الدواوين توقيعات المعتصم في السجلات وغيرها بخط سلمويه، وولى أخاه ابراهيم بن

بنان خزن بيوت الأموال في البلاد، وخاتمه مع خاتم أمير المؤمنين، ولم يكن أحد عنده مثل سلمويه وأخيه إبراهيم» (ص ٤٨).

أما الوزير أبو الفضائل أكرم فقد كتب عن ابن الصقاعي في كتابه «تالي وفيات الأعيان» أنه «كان مستوفى الصحة بالديار المصرية، المشهور بحسن السيرة وفعل الخير، خدم الملك العادل الكبير ابن أيوب. وكان ملازما للوزير بهاء الدين بن حنا في الدولة الظاهرية في تنفيذ الأشغال، وله عند السلطان منزلة جيدة لحسن سيرته، وكان عديم الأذى مؤثرا لخير الناس» (ص ٧٠).

واستمر ولده كريم الدين في تولي الوظائف الهامة ويقول عنه أبو المحاسن بن تغري بردى في «المنهل الصافي»: «هو الرئيس الجليل كريم الدين أبو الفضائل القبطي المصري المعروف بكريم الدين الكبير ناظر الخواص، كان وكيل الملك الناصر محمد بن قلاوون وناظر خواصه ومدير مملكته، وبلغ فوق ما يبلغه الوزراء» (ص ٧١).

وهناك أيضا «الموفق فضل الله بن الصقاعي الكاتب النصراني وشغل وظائف هامة في ديوان المرتجع وكان حاذقا هاما في عمله وقد ألف كتباً غير قليلة بعضها ديني وبعضها تاريخي عرف منها كتاب «كنز الأبرار الأخيار» - مما جمع من كلام الأربعة المبشرين الأطهار» حيث نسق الأناجيل الأربعة فجعلها إنجيلا واحدا بالسنة مختلفة عبراني، وسرياني، وقبطي، ورومي، وذكر اختلاف الحواريين وبين عباراتهم وكان يقول إنه يحفظ التواره والإنجيل والمزامير» (ص ٧٧).

وهناك أيضا ابن الطيب بن جرجس المكين «وكان كاتباً حاذقاً لبيبا، واجتمع بالأكابر وخدم في ديوان الغربية سبع سنين وأشهر، ثم رغب في الزراعة وظهر حاله حتى بلغ ماله ٢٠.٠٠٠ دينار وكان له خمسة أولاد صار منهم أربعة أساقفة، وكان الخامس المسمى أبا المكارم خلف أباه في ثروته» (ص ٨٢).

وهناك كذلك موفق الدين يعقوب بن إسحاق الذي قال عنه ابن أبي أصيبعة في

«عيون الأنبياء» : «إنه ألمعي أوانه وأصمعي زمانه، جيد الحفظ للأشعار، علامة في نقل التواريخ والأخبار، متميز في عمله بالعربية، فاضل في الفنون الأدبية، وقد اشتغل بالكتابة على أصولها وفروعها ، وبلغ الغاية من بعيدها وبديعها، وله الخط المنسوب إليه الذي هو نزهة الأبصار، ولا يلحقه كاتب في سائر الأقطار والأمصار» (ص ٨٩).

أما المكين سمعان بن كليل «فكان كاتباً حاذقاً وخدم في ديوان الجيش في أيام الناصر صلاح الدين بن أيوب، وتميز عنده واعطاه إقطاعاً في هجروان، واستمر بديوان الجيش حتى الدولة العادلية حيث ترك الخدمة وترهب في دير أبو بحنس» (ص ٩٢) .

ويورد أبو المحاسن بن تغري بردي في كتابه «المنهل الصافي» ذكر «عبد الكريم بن عبد الرازق صاحب كريم الدين أبو الفضائل القبطي المعروف بابن مكانس وزير الديار المصرية وناظر خاصها، تنتقل في الخدمة الديوانية إلى أن أصبح وزيراً للأمير يلبغا الناصري» (ص ٩٢) .

ويورد أيضاً ذكر الوزير شمس الدين المصري القبطي المعروف بغبريال «أصبح وزيراً بدمشق وطالت أيامه ونالته السعادة في مباشرته وكانت أيامه كالأحلام لأنها وكثرة خيرها، ثم نقل إلى القاهرة وولي نظر الدولة مع مغلطاي الجمالي» (ص ١٨٦) .
والقائمة طويلة تستغرق قرابة ثلاثمائة صفحة، وكلها تؤكد أن المصريين عاشوا دوماً نسيجاً واحداً، لا يفرقه التعصب الديني ، ولا «البوم» الناقع بالتفريق .
القائمة طويلة، وليس في ذلك أية غرابة لكن الغريب، والمثير للدهشة والحيرة معا هو أن تضطر الآن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين إلى تكرار ذلك وإلى تأكيده متمنين الاقتداء به .

العالم كله يتطلع إلى المستقبل، أما نحن فمرغمون على «التطلع» إلى الماضي لأن الماضي أكثر عقلاً وأكثر مصرية مما نحن فيه الآن .
وهذه هي المأساة .

الأهالي ٨ فبراير ١٩٩٥

المصالحة مع الجماعات الإسلامية بين محمد عمارة ورفعت السعيد

د. عمارة: إذا كنا نحاور الكيان الصهيوني فلماذا لانحاورهم؟

د. السعيد: إنه يطالبنا بأن نجلس مع الذئب على مائدة واحدة!

كتبت ناهد النبراوي :

في مؤتمر صحفي بجمعية المراسلين الأجانب طالب الدكتور محمد عمارة بإجراء مصالحة بين الجماعات الإسلامية وبين السلطة في مصر وطالب بضرورة الحوار مع هذه الجماعات بدلا من تجاهلها .

ومن المعروف أن الدكتور محمد عمارة كان أحد أعضاء جبهة علماء الأصلاح التي تشكلت من أجل إجراء مصالحة بين الحكومة وبين الجماعات في عهد اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية والذي قيل إنه تمت الإطاحة به لهذا السبب .

ومن المعروف أيضا أن هناك من يرفضون إجراء مثل هذه الحوار حفاظا على هيبة الدولة وتأكيدا على أن هذه الجماعات خارجة على الشرعية ولايجوز التفاوض معها .

وقد عرضنا هذه القضية للنقاش بين الداعي إليها وهو الدكتور محمد عمارة وأحد أبرز الرافضين لها وهو الدكتور رفعت السعيد لنقف على رأى كلا الطرفين .

محمد عمارة

في البداية سألت د. محمد عمارة: هل ترى أن هذه المصالحة من شأنها أن تقضي

على الإرهاب؟

فأجاب : علينا أن نحاول ونبذل الجهود لأنه لاسبيل لحل المشكلات داخل الوطن إلا بالحوار الجاد والصبور، وإذا كنا نحاور الكيان الصهيوني فمن باب أولى أن نتحاور لوقف الصراعات الداخلية..

- ولكن يادكتور عمارة الحوار مع هذه الجماعات سيؤثر سلبا على هبة الدولة؟

قال: لابد أن نكون حريصين على هبة الدولة لأن أمن المواطن يتوقف على وجود هذه الهبة لكن وجود النزيف الدموي الحالي لا يحفظ للدولة هيبتها فهبة الدولة تقوم على احترام المواطنين للدولة!!

- الجماعات الدينية تكفر الحكومة فهل يعتقد الدكتور عمارة أنها يمكن أن تجلس مع من تكفره؟ وإذا جلست لحاجة في نفسها أو لخطئة في ذهنها هل يمكن أن تكون جادة في الحوار أو المصالحة؟

قال : الذي يكفر الدولة قلة قليلة من الشباب ونحن نريد أن نحاورهم حتى نصل معهم إلى موقف صحيح من الدولة وأيضاً، حتى نصل إلى أن توقف الدولة عنفها .

- ولكن ألا يمكن أن تعتبر هذه الجماعات الحوار هدنة لتعد عدتها وتخرج للعنف أصلب عودة؟.

يجب أن تعلمي أن الحكومة ليست ضعيفة حتى تخاف من جماعة من الجماعات وعلينا أن نسلك طريق العقل والحوار لحل المشكلات فلقد جربنا العنف وهو طريق يؤدي إلى مزيد من العنف!؟

رفعت السعيد

أما الدكتور رفعت السعيد فقد سألته عن رأيه في الدعوة التي دعا إليها د. محمد
عمارة من الحوار والمصالحة بين الحكومة والتيار الديني؟

فأجاب: بداية أتحفظ على تعبير التيار الديني أو الإسلامي ذلك لأن كلمة تيار ديني
تعني أن الآخرين ليسوا مع الدين أو ليسوا مسلمين وهذه خديعة كبرى يعتمد الدكتور
عمارة أن يوقع المجتمع فيها!!

فإن كان الإرهابيون هم التيار الإسلامي فإنهم يحطون من شأن الدين الكريم؛ ذلك
بأن الإسلام لا يعرف القتل ولا الهمجية ولا الإرهاب .

أما دعوة د. عمارة فهي دليل قطعي على أن هؤلاء المتأسلمين جميعا تيار واحد
حتى هؤلاء الذين يدعون الحكمة والاعتدال فهم في نهاية الأمر يروجون لذات الفكرة
الإرهابية، والدكتور عمارة يدعو إلى الحوار قبل أن يدعوهم إلى الكف عن القتل
والإرهاب وعن تحدي القانون والدستور وعن قتل الأبرياء وعن إهدار دماء وأموال
البشر!!.

والدكتور عمارة لم ينطق بكلمة واحدة يدين بها هؤلاء الهمج أعداء الدين وأعداء
الوطن ولكنه يروج لهم طالبا منا أن نجلس مع الذئب على مائدة واحدة. فإنه يريد أن
نعطيهم شرف أن تحاورهم وهم مجرد قتلة، أما هو ضمير لهم ومتستر عليهم .

- ولكن يادكتور رفعت إذا كان الحوار من شأنه أن يوقف العنف المتبادل فما هو
سر وقوفك ضده؟

قال: لا يوجد شيء اسمه العنف المتبادل نحن لانبرر للقتلة والإرهابيين ولانسأوي
بينهم وبين حفظة الأمن، فقد يرتكب رجال البوليس بعض الأخطاء لكنهم في نهاية
الأمر يحفظون الأمن والنظام ويصونون الوطن من هؤلاء الإرهابيين فلا يمكن أن نقول

العنف والعنف المتبادل، هناك إرهاب في مواجهة النظام وهناك قتلة في مواجهة مجتمع، وهو مجتمع متعدد الديانات وهؤلاء القتلة يحاولون أن يدمروا وحدتنا الوطنية، وهم يعادون حرية الفكر والقول والرأي والكتابة والإبداع والفن .

إن العالم يتطلع إلى القرن الحادي والعشرين وهم يريدون أن يرتدوا إلى الوراء قرونا عديدة، إن الدين السامع لم يعط الحق لأحد في أن يعتقد في أنه وحده صحيح الدين وأن الآخرين ليسوا كذلك، وكذلك لم يعط هذا الحق لهؤلاء الصبية والقتلة .

الأحرار ٢٠ فبراير ١٩٩٥

مصر ومسألة الخلافة ..

ولم يزل موضوع الخلافة محل جدل.

ولم يزل افتعاله واحداً من أدوات التأسلم في زماننا فأليه يستندون في كثير من مقولاتهم المجافية لصحيح الإسلام، ومنها ينزلقون نحو الإرهاب .. والرصاص.

وفي دراسته الأكاديمية المتقنة والممتعة في آن واحد «الآخوان المسلمون هل هي صحوة إسلامية؟» يتجه الأستاذ السيد يوسف نحو هذا الموضوع ليوفيه حقه من الدراسة، وليحدثنا عن انعكاسات موضوع إلغاء الخلافة العثمانية على مصر.

ويقول: «احتدمت المعركة في مصر حول الخلافة حين قدم إليها مصطفى صبري شيخ الإسلام في تركيا فاراً من الكماليين، واستقبله الناس استقبالا سيئاً لموقفه المعادي للكماليين واستسلامه للانجليز، وإصداره الفتوى بخيانة كمال أتاتورك وإهدار دمه» (ج ١-ص ٨٤).

فقد وجد المصريون أنفسهم في وضع غريب: الخليفة العثماني المخلوع والذي يصمم أنه لم يزل حامياً حمى الإسلام يلجأ إلى الانجليز أعداء بلاده وأعداء مصر، ويضع نفسه في خدمتهم، وثم يأتي شيخ الإسلام (التركي) مدافعاً عن الخليفة وعن لجوئه للانجليز، ومعلنًا خيانة أتاتورك المناهض للانجليز، واختار المصريون أتاتورك، وشنوا حملة ضارية على الخليفة المخلوع وشيخ إسلامه.

.. وكتب الشيخ على سرور الزنكلوني في الأهرام خمس مقالات بعنوان «الخلافة وشيخ الإسلام السابق» تبدأ من عدد ١٣ ديسمبر ١٩٢٢، وكتب الشيخ محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر مقالا طويلا في صحيفة الأهرام عدد ٥ ديسمبر ١٩٢٢ تحت عنوان : « ما شأن الخلافة بعد التغيير؟ » بدأه بالثناء على أبطال الشرق، رجال المجلس الوطني الكبير، وحماة الإسلام في أنقره (لاحظ أنهم كانوا قد أعلنوا فصل الدين عن الدولة) ويهاجم فيه السلطان وحيد الدين (ال خليفة المخلوع) الذي احتذى بالانجليز وأذاع منشورا قبل مغادرته الاستانة يطالب فيه المسلمين بمناهضة الكماليين ويقول : « يذيع هذا المنشور في الاستانة وحيد الدين بن عبد المجيد عامله الله بما يستحقه، وهو على أهبة السفر مغادرا ملك آبائه وأجداده ملتجئا إلى الدولة البريطانية، معلنا أنه بصفته خليفة للمسلمين يطلب الحماية الانجليزية، ولا يستحي من الله ورسوله، ولا من الشعب الذي وجه إليه هذا النداء، ولا من الأمم الإسلامية التي يزعم أنه يتكلم باسمها كخليفة للرسول الأعظم (صلعم) ولا يشفق على تاريخ آبائه وأجداده، ولا على التاج الذي دنسه بالالتجاء إلى وضعه تحت الحماية الأجنبية ، فسحقا لمدنسي شرف الإسلام، وعز الأوطان حيث كانوا، ثم سحقا». ويمضي ، وكيل الجامع الأزهر قائلا وبوضوح والحاح «أفلا يجدر بالمسلمين بعد هذا أن يفكروا في قلب هذا النظام العتيق رأسا على عقب حتى ينقنوا الإسلام والمسلمين من هذه الكوارث ...».

ويمضي وكيل الجامع الأزهر معددا الخسائر التي ابتلى بها الإسلام على يد الخلفاء العثمانيين ، وينسب للكماليين الفضل في تحرير الاستانة ويعتبرهم قدوة لأربعمئة مليون مسلم (ج١-ص٨٦).

ونمضي لنطالع ربود الأفعال في مصر كما سجلها السيد يوسف في كتابه: «ويصدر السيد أحمد السنوسي الأكبر بيانا ينشره في الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٣ تحت عنوان «بيان خطير الشأن للسيد أحمد السنوسي الأكبر» : « أيد فيه قرار أتاتورك بقصر الخلافة على الجانب الروحي على أساس أن نزع السلطة المدنية من يد الخليفة قد عزز نفوذ الإسلام، لأنه لم يعد خاصا بأمة واحدة بل صار ملكا مشتركا للمسلمين جميعا» .

وعندما ثار موضوع الخلافة من جديد بمناسبة مناورات الملك فؤاد وإلحاحه على عقد «مؤتمر الخلافة» بهدف تنصيبه خليفة للمسلمين، كتب الشيخ على عبد الرازق، بالإضافة إلى كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» عدة مقالات هامة حول هذا الموضوع منها مقال بصحيفة السياسة (١٢ مارس ١٩٢٦) يقول فيه : «كانت مسألة الخلافة أولا دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج إلى العناية، وكمرض يحتاج إلى الحماية، ولكن ذلك الأثر قد بطل وانتهى أمر ذلك الرجل المريض، فانتقلت المسألة إذن إلى وضع آخر، واتجه الرأي إلى العمل على إيجاد مقام جديد يحل محل ذلك الأمر الذاهب، لأن أناسا يريدون أن يبقى في الوجود ذلك الشيء ليكونوا له حماة». ويقول: «ومن غريب ما قد يلاحظ أن مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام في مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقي، فالترك لا يذكرون الخلافة اليوم إلا ليجتثوا بعض ما يندس أحيانا إلى بلادهم من جراثيمها، ولا تهتم بالخلافة إلا تلك الأمم التي لا تملك أمر نفسها، ولكن يحركها الأجنبي ويقلبها ذات اليمين وذات الشمال، ولا يهتم بالدعوة إلى الخلافة في تلك الأمم رجال من أهل الكرامة الذاتية والشخصية المستقلة، وإنما يهتم بها رجال لا يملكون لأنفسهم أمرا، ولكن يحركهم غيرهم فيتحركون كأنما كتب الله أن لا تقوم الخلافة اليوم- إن قامت- إلا على أساس من الذل والعبودية، وأن لا تنتصر- إن انتصرت- إلا على أيدي دول أذلاء مأجورين مستعبدين» (ج١-ص٩٣).

وإن نكتفي بهذا القدر من الحديث عن موضوع الخلافة.. فإننا لانكتفي من الحديث عن هذا البحث الهام للأستاذ السيد يوسف الذي صدر منه حتى الآن ثلاثة أجزاء.. ستحتاج منا إلي مواصلة قراءته.. فهو يستحق ذلك..

بل ويستحق أكثر ...

الأهالي ١٥ فبراير ١٩٩٥

الشيخ على عبد الرازق مرة أخرى

كثيرون يعرفون الشيخ على عبد الرازق بكتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» . ولا يعرفون عنه شيئا آخر. والبعض مثل د. محمد عمارة ينكر على الشيخ استنارته، بل ويزعم أنه ليس صاحب هذا الكتاب، وإنما دسه عليه شيطان هو د. طه حسين (!). وأن الشيخ قد تبرأ من الكتاب بعد عشرين يوما فقط من صدور قرار هيئة كبار العلماء بعزله (الشعب-١١-١٠-١٩٩٤). لكننا نعثر على محاضرة رائعة للشيخ على عبد الرازق تضمنها كتاب «حضارة مصر الحديثة» لنخبة من زعماء الفكر والرأي في مصر (المطبعة العصرية-١٩٣٣) ونطالعها، ونحاول أن نطلع القراء على بعض منها، ليس بحضا لمقولات د. عمارة ومزاعمه فحسب، وإنما تأكيداً للدور الذي واصله صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم».

والمحاضره عنوانها «الدين وأثره في حضارة مصر الحديثة» ومصور هذه المحاضرة هو ضرورة أن يتواكب فهمنا لواجباتنا الدينية مع متطلبات التطور والحداثة. ونقرأ «نشأت مع هذا الجيل الجديد وتلك الحضارة الحديثة ظروف وتطورات اجتماعية كان لابد أن تتأثر بها الحياة الدينية في مصر. وقد تأثرت بهما الحياة فعلا فكان من ذلك ما رأيت من الخلاف الشديد بيننا وبين أجدادنا في مظاهر الحياة الدينية ومناهجها، وكان من أثر ذلك أن أصبح المصريون يتناجون اليوم ويتجادلون في إلغاء الأوقاف، وترجمة القرآن إلى اللغات الأجنبية ولبس البرنيطة، وتقييد الطلاق، ومنع تعدد الزوجات، وغير ذلك مما يسميه أصحابه إصلاحا دينيا، ولقد أصدرت الحكومة المصرية قانونا يمنع الزواج قبل سن السادسة عشرة، من بعد أن كان الزواج في كل

سن سنة من سنن المسلمين».

ثم يقول: «وربما كان من أثر الحالة الاقتصادية ما تلاحظون من خروج النساء إلى ميدان العمل، تضطرهن حاجات الحياة إلى التوظيف ومزاولة الحرف والصنائع، وقد استتبع ذلك انتشار السفور، وقلة احتجاب النساء عن مجالس الرجال، وكان ذلك مما سهل عليهم أن يجتمعوا معا في المدارس والحفلات في دور السينما والتياترات» . لكن المهم بعد ذلك كله أن الشيخ يؤكد «أن الإسلام بخير وأنه لم يتأثر بذلك كله».

ويمضي الشيخ ليحدد العلاقة بين الدين والسياسة فيقول: «إن رجال الدين في جميع الأمم والعصور يطلبون الحكم، ويريدون أن يكون بيدهم زمام الناس يأمرون فيهم وينهون، ويحرمون عليهم ويحللون، فإذا لم يستطيعوا أن يكونوا هم أنفسهم ولاية الأمر وأرباب السلطان التجأوا إلى رجال الحكم السياسي، يستمدون منهم القوة، ويتخذونهم وسيلة إلى الحكم. والحكام السياسيون من الجهة الأخرى يريدون أن يكون لهم على قلوب الرعية سلطان ديني، يثبت لهم الحكم، ويمكن لهم من رقاب الأمة، لذلك كانوا يزعمون أنهم ينوبون في الحكم عن الله جل شأته، وأنهم حماة الدين حاملو لوائه، وكانوا يتخذون علماء الدين وسيلة إلى ما يريدون، وعلى هذا الأساس كانت الخلافة في بلاد الإسلام سلطة يؤيدها شيخ الإسلام، وتجمع بين الحكم في شئون الدنيا والدين». ثم يمضي قائلا: «وعلى هذا الأساس أيضا أرادت القوة السياسية من قديم الزمان أن تحدث لها في مصر قوة دينية تؤيدها وتعاضدها، فأنشأت الجامع الأزهر، وأسبغت عليه اسم الدين، وعلى أهله بردا دينيا، وما برح الأزهر منذ يومئذ ربيب السياسة وآلة الحكام السياسيين وسندهم» . ثم يقول في وضوح «الحكومات التي تعتمد على قوة الدين وقوة السياسة معا لا تكون إلا مطلقة غير محددة السلطان ولا خاضعة لرقيب. وهذه الحكومات المطلقة عرضة دائما لأن تستبد وتطغى، لذلك لبثت البشرية تروح تحت سلطان هذا الحكم المطلق، الذي يزاوج الدين بالسياسة، وتلقى من تألب الحكام الدينيين والسياسيين شر ألوان العذاب» .

ثم هو يتحدث عن موضوع تكفير الخصوم قائلا في صراحة حادة «الأمر بين هناك تطور حديث في الحياة الدينية، هناك نزعة ثائرة ضد ما كان لرجال الدين وعلمائه من قوة وسلطان. وهناك نزعة قوية ضد الحكم المطلق الذي يعتمد على سلطان الدين . وهناك رجال يناصرون تلك النزعات الحرة الخالصة للدين والوطن.. والحرب التي تسمعون حديثها ليست كما يزعمون حربا بين الإلحاد والإيمان، ولكنها الحرب بين الدعوة الحديثة إلى التجديد والإنقاذ، والدعوة البالية إلى الجمود والاضمحلال، بين الحياة والموت، بين أولئك الذين يدفعون إلى الأمام مصر ودين مصر، والذين يريدون أن يدفعوا إلى الوراء مصر ودين مصر». لكن الأهم من ذلك كله أن الشيخ يؤكد أن الالتزام بمعطيات الحضارة الحديثة هو خير للدين والمسلمين ولمصر والمصريين فيقول : «النتيجة التي تخلص لنا أن الحضارة الحديثة في مصر قد أثرت في حياتنا الدينية، وأن تلك الآثار كثيرة الشعب، وواسعة الفروع ولكنها على كثرتها وتشعبها لم تصب جوهر الإسلام بسوء، ولاعرضته لمكروه، بل لعلها قد أنقذته من كثير مما كان يشوبه، وخلصته من عل كانت تتنابه، وهيئته لأن يسير في طريق الكمال»..

ثم هو يختتم محاضراته الحاسمة في حسم حاسم : «من كان يظن أن الإسلام هو أن تبقى المرأة محجبة، وأن يبقى الحكم السياسي مطلقا.. من كان يظن أن الإسلام بين جدران الأزهر وبين اللحي والعمائم فإن الحضارة الحديثة في مصر ستقضي على دينهم الذي يزعمون ، وتجثته أصولا وفروعا..» «ومن كان يظن أن الإسلام دين الفكر الحر والحكم العادل والعلم الصحيح ودين الحرية والمساواة، فإن الحضارة الحديثة في مصر تهين المستقبل باسم لدين الفكر الحر، ودين الحكم العادل، ودين العلم الصحيح، ودين الحرية والمساواة ، دين الإسلام».

والآن ما رأي د. عمارة؟

الأهالي ٢٢ فبراير ١٩٩٥

الإخوان .. البدايات الأولى

يحاول البعض أن يمايز بين جماعات الإخوان والجماعات الإرهابية الأخرى، ويحاول الإخوان أن يكرسوا عملية التمييز هذه ، بهدف التأكيد على منح أنفسهم صفة «المعتدلين»، ومن ثم يسمحون لأنفسهم بخداعنا المرة بعد الأخرى .

وعندما نجابهم بتطرفهم وإرهابهم .. قولاً وفعلاً .. يتذرعون بأن ذلك كان مجرد عمل ضد الاستعمار والصهيونية، فإن جابتهم بأنفعالهم الإجرامية ضد مصريين مسلمين قالوا إنها إنما كانت رد فعل لهجوم على الدعوة ودعاتها .

لكننا إذ ننقب- وسنظل يوماً ننقب- في تاريخ الجماعة نكتشف أن بذور الإهاب وأبواته والاستعداد له كانت كامنة في جوهر الدعوة ذاتها ، بحيث يمكن القول إنها الأساس الفكري والمنهاج العملي لدعوة جماعة الإخوان .

ويعتبر المؤتمر الخامس للجماعة (١٣٥٨ هجرية- ١٩٣٨ ميلادية) علامة فارقة في مسيرة العمل الإخواني، ففيه بدأت فكرة التحول بالجماعة من مرحلة التكوين إلى مرحلة الاستعداد للهجوم.

وسنحاول أن نطالع بعضاً مما جاء فيه فقط لنريح الناس من عناء جدل سقيم، ونقدم البرهان على تطرف جماعة الإخوان، بل وعلى نظرتها المتعالية على المجتمع ككل، وعلى استعدادها لاستخدام القوة بل وتهديدها للأمة الإسلامية ككل والاستعلاء عليها، وإجبارها بالعنف على الخضوع لما تريد .

على أية حال، تبدأ مجلة «النذير» بافتتاحية يوقعها الاستاذ حسن البنا ويستلقت

نظرنا فيها عبارة تأملناها طويلا وندعو القاريء أن يتأملها معنا . العبارة تقول موجهة الحديث إلى الإخوان: « وجهوا عنايتكم إلى الجواله (من المعروف في تاريخ الجماعة أن الجواله كانت المرحلة الأولى التي يمر فيها العضو قبل اختياره لضمه للجهاز السري) وليكن في كل شعبة من شعبيكم فرقة من شبابها، فهو الجهاد في سبيل الله، وهو ذروة سنام هذا الدين، وهو التدريب الذي يضاعف الله فيه الأجر ويجزل المثوبة».. ثم.. «كونوا الكتائب (الكتائب إذن غير الجواله وهي فعلا المكون الأساسي للجهاز السري) فإن جيوش الليل تنزل بالنصر على جيوش النهار».

هل لاحظتم العبارة.. كتائب البنا هي «جيوش الليل» (لماذا)؟ وتنزل بالنصر على جيوش النهار فهل هذه إشارة إلى سرية تكوين الكتائب؟ أم ماذا؟.

ثم في ذات العدد مثال بعنوان «استعدوا يا جنود» والكاتب هو عبد الرحمن الساعاتي (والد المرشد العام) واستمعوا إلى ما كتب: «استعدوا يا جنود، وليأخذ كل منكم أهبطه ويعد سلاحه ولا يلتفت منكم أحد، وامضوا إلى حيث تؤمرون». ثم «خذوا هذه الأمة برفق فما أحوجها إلى العناية والتدليل، وصفوا لها الدواء فكم على ضفاف النيل من قلب معنى وجسم عليل، واعكفوا على إعدادة في صيدليتكم ولتقم على إعطائه فرقة الانقاذ منكم». كل هذا حسن. ولكن ماذا لو رفضت الأمة دعوة هذه الجماعة، استمعوا إلى العبارات التالية وتأملوها بإمعان «فإذا الأمة أبت فأوثقوا يديها بالقيود، وأثقلوا ظهرها بالحديد، وجرعوها الدواء بالقوة.. وإن وجدتم في جسمها عضوا خبيثا فاقطعوه، أو سرطانا خطرا فأزيلوه.. استعدوا يا جنود، فكثير من أبناء هذا الشعب في أذنهم وقر، وفي عينهم عمى».

أرأيتم كيف ينظر الإخوان ومنذ بداياتهم الأولى.. إلى جمهرة الأمة، وإلى مخالفهم في الرأي أو حتى غير الراغبين في الانضمام إليهم .

وماذا تختلف هذه النظرة عما ترده جماعة الجهاد، من ضرورة تعبيد الناس

لربهم؟ بل وماذا تختلف عن دعاوي إكراه الناس وإخضاعهم بالقنبلة والرشاش؟
فهنا نجد عبد الرحمن الساعاتي يأمر أعضاء الجماعة بأن يوثقوا أيدي الشعب
بالقيود وأن يثقلوا ظهره بالحديد وأن يجرعوه الدواء بالقوة، ثم «فاقطعوه» و«أزيلوه» .
أين إذن الادعاء بالاعتدال، أو الزعم بالقبول بالديمقراطية، واحترام الإرادة
الشعبية؟ وإذا كان الإخوان قد تغيروا، فلماذا يصممون على القول بأنهم لا يزالون على
نهج المرشد الأول؟ ولماذا لا يعلنون بشجاعة نقدا صريحا واضحا لمنهجه هذا؟
أم هي المراوغة والتلاعب والخداع، والأخذ بالتقية؟
وبعد...

يا أيها الإخوان .. هذا هو تاريخكم من بدايته فهل أنتم له منكرون؟ أم على ذات
الطريق سائرون؟ سؤال محدد، فهل من إجابة؟

الأهالي ٨ مارس ١٩٩٥

مصر . . مسلمون وأقباط

ونواصل حديثنا عن مصر الموحدة بكل أبنائها ولكل أبنائها، ونواصل الإلحاح على أن المصريين لم يعرفوا أبدا هذا التفريق المشين بين المصري المسلم والمصري القبطي الذي يروجه البعض، بل ويمارسه البعض سواء في إدارات الحكومة أو الجامعات .

هذا التفريق المشين ليس مصري المذاق ولا مصري التكوين، إنه «ميكروب» خطر يتعين علينا جميعا أن نواجهه كي نحمى الجسد المصري من مخاطره .

والنماذج المصرية عديدة، بل هي بلا حصر .

ويروى المؤرخ «ليدر» في كتابه « الأبناء المحدثون للفراعنة المصريين» ما يكفي ويزيد من نماذج وحكايات تؤكد التوحد الدائم والمستمر للمصريين .

«واحد من معلمي البنائين المسلمين زاره الشهيد مارجرجس في المنام وأخبره أن يترك عمله بالقاهرة وأن يسافر إلى ببا ليصلح كنيسة هناك، وسافر إلى ببا وأصلح الكنيسة» (ص ١٢٦) .

ويقول «ليدر» إن عيد الشهيد مارجرجس بميت دمسيس بالقرب من ميت غمر يحظى باحترام مصري كبير، وإن أكثر من خمسين ألفا من المسلمين والأقباط يحتفلون به كل عام، ونسبة المسلمين كبيرة جدا بينهم .

أما الشهيدة دميانه فهي كما يقول «ليدر» قديسة للمسيحيين وأن المسلمين يسمونها «الست دميانه» .

أما كنيسة الشهيد مارجرجس في بني مر بأسيوط فهي موضع إجلال الجميع ويسميه المسلمون «سيدي المري» نسبة إلى بني مر .

ويصف «ليدر» الأنبا ابرام أسقف الفيوم على زمنه «بأنه للمسلم والمسيحي على السواء ويقصده الفقراء على اختلاف دياناتهم فيمنحهم كل ما عنده» (ص ٢٦٥).

وإذا تركنا «ليدر» ولجأنا إلى المؤرخين المصريين فإننا نقرأ في الجبرتي حديثاً عن المعلم جرجس الجوهري يقول فيه: «وكان عظيم النفس ويعطي العطايا ويفرق على جميع الأعيان عند قدوم شهر رمضان : الشموع والعسلية والسكر والأرز والكساوي والبن، ويعطي ويهب» (ج ٢-ص ٢٦٢) .

ويقول الأستاذ محمود الشرقاوي في كتابه «مصر في القرن الثامن عشر» إن الفرنسيين حاولوا الوقية بين المسلمين والنصارى عندما أثاروا في «الديوان» مسألة المواريث عند النصارى، فنهض أحد النصارى وأقفل خطة الفرنسيين بأن أعلن «أن النصارى يتركون للعلماء أمر المواريث لأبناء طائفتهم» (ص ١٢٥) .

وسرعان ما رد المسلمون الجميل ففي ثورة القاهرة الثانية، وعندما انفصل القائد العثماني نصوح باشا بكتيبته من معركة عين شمس ودخل القاهرة نادى في الناس بقتل الأقباط، غير أن علماء المسلمين أعلنوا حمايتهم للأقباط..

ويروي الجبرتي «أن كاشف البحيرة في عهد محمد علي قبض على نقيب الاشراف في دمنهور السيد حسن وألزمه بدفع ألفي ريال وإلا قتله بعد أربع وعشرين ساعة، فلما عجز عن دفعها لجأ إلى النصارى المباشرين فدفعوها عنه ونجا» .

ويبدو أن مصر أرضاً ونيلاً لم تكن لتقبل إلا بمصر الموحدة وإلا بالأبناء الموحدين، ويروي الجبرتي في تاريخ سنة ١٢٢٣ هجرية «أن النيل جاء ناقصاً وانتظر الناس وفاءه فلم يف فضجوا وانزعجوا وشحت الغلة في الأسواق» وأقيمت كالعادة صلاة الاستسقاء في صبح يوم زاد فيه النيل قليلاً فلما أتموا ورجعوا عاد النيل فنقص .

وبعد يومين أشار البعض بمشاركة الأقباط في الصلاة فاشتركوا وجاء المعلم غالي ومعه كثير منهم فجلسوا في ناحية المسجد حتى أتم المصلون صلاتهم ودعاهم، ولم تمض ليلة حتى أوفى النيل وزاد ماؤه حتى غطى على المقياس..

إنه توجيه إلهي للمصريين، فصلاتهم الموحدة من أجل حياتهم الموحدة هي التي منحت النيل وقاه .

وفي كتابه: «أقباط ومسلمون» يروي د. جاك تاجر أنه زار ببا ووجد فيها «أن المسلمين والأقباط على وئام تام ، ويوجد في ببا ثلاثة عشر أسرة قبطية مقابل عدد كبير جدا من المسلمين، ومع ذلك انتخب الأهالي قبطيا اسمه جرجس عمدة لهم . وكانوا يقبلون يده طائعين بينما كنا نمر في الطرقات» (ص ٢٤٢) .

ولعل الكثير من المصريين لا يعرفون أن الحكومة المصرية قررت لأول مرة اعتبار رأس السنة الهجرية إجازة رسمية في عام ١٩٠٩ عندما كان رئيس الوزراء بطرس غالي باشا .

إنها الإرادة المصرية التي تفرض على الجميع الالتزام بها...

إنه تاريخ مصر الموحدة الأبناء، والموحدة الطموح .

إنه تراثنا الذي نعتز به، نحيا به، ونرفض أن يكون محلا للتكر أو التلاعب من جانب البعض الذين لا يفهمون حقيقة الدين ولا يفهمون معنى الوطن ..

الأهالي ٢٢ مارس ١٩٩٥

مواجهة «مواجهة المواجهة»

تحت هذا العنوان الغريب «مواجهة المواجهة» أصدر الأستاذ محمد ابراهيم مبروك كتاباً قال إنه يواجه به ما صدر من «سلسلة المواجهة» من كتابات .

وابتداءً أعترف أننا إزاء باحث متميز، فهو هاديء الكتابة وإن أخطأ في استخدام أوصاف غير لائقة لخصومه الفكريين، وهو يحاول الإطاحة بمختلف الآراء، وإن كان يأتي في النهاية متشدداً في التشبث بموقفه، ولعل أكثر ما يفقد الكتابة موضوعيتها هو تطيره ومغالاته في الهجوم على العلمانية، وهي في نهاية الأمر مدرسة فكرية .

لكن أهم ما في هذا الكتاب هو اعتراف صريح من المؤلف بوحدة الموقف والتوجه والهدف (مع اختلافات في التفاصيل) بين كل دعاة حركة التأسلم السياسي «فيدخل في إطار الحركة الإسلامية كل الإسلاميين الذي يستهدف نشاطهم في الأساس إقامة الدولة الإسلامية على الواقع المعاصر»... (ص ١٢)

ثم هو يحدد لهم حصراً «فيدخل في إطار هذه الحركة جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية، وحزب العمل بجناحيه : السياسي الأصولي، والأصولي السياسي (ولم أفهم المقصود من هذا التمييز) ومجموعة من المفكرين الإسلاميين سنشير إليهم هنا بالاتجاه العصري»، ويحدد الأسماء «فهني هويدي، ود. سليم العوا، د. كمال أبو المجد» (ص ١٤) .

الجميع إذن رغم اختلافات تفصيلية، أو ظاهرية، ورغم تنصل البعض من البعض أو ادعاء البعض، هم في نظر المؤلف باعترافه في سلة واحدة وهذا هو الهام، وهذا

هو الخطير في الأمر. لأنه يتفق معنا في حقيقة توحيد منابع الفكرية لكل دعاة التأسلم السياسي .

ويؤكد المؤلف ذلك أكثر من مرة فإذا كان الإمام المودودي هو أستاذ دعاة التطرف وتكفير المخالفين فإنه يربط بينه وبين حسن البناء: «إننا نستطيع أن نؤكد اتفاق المواقف الفكرية لكل من الإمامين البنا والمودودي من حيث الأسس والأصول، أما ما يعزوه البعض اختلافاً بينهما في بعض الأفكار فهو يرجع في الأساس إلى الطبيعة الشخصية لكل من الإمامين، وطبيعة الظروف الخاصة لطابع دعوتيهما» وأيضاً سيد قطب «وجد مرجعيته الفكرية في الإمام المودودي» (ص ٢٢) .

وحتى في قضية بالغة الأهمية مثل الديمقراطية نجد المؤلف يورد رأي «الجهاديين» في الديمقراطية ويلخصه فيما يلي :

«الديمقراطية تحمل في طياتها مخالقات جوهرية وعميقة للمنهج الإسلامي، بما يجعلها في تناقض صارخ مع الإسلام.. فالديمقراطية تجعل الشعب هو صاحب السيادة.. هذا ما لا يقره مسلم أبداً... والديمقراطية تجعل الشعب مصدراً للسلطات التشريعية والتنفيذية.. وحق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق.. والديمقراطية تخالف الإسلام عندما تمنح للشعب حقاً مطلقاً في تولية من يشاء وعزله وفق الهوى والمزاج، والديمقراطية ترسي قاعدة تعدد الأحزاب وتلك القاعدة تختلف مع الإسلام اختلافاً جذرياً، وتتادي الديمقراطية بالمساواة بين جميع المواطنين، فتجعل المواطنة هي أساس التسوية بينهم بغض النظر عن الدين. ويأبى الإسلام ذلك (ص ٧٢)

وبعد أن يورد المؤلف هذا الفهم المغلوط لصحيح الإسلام، ويعد أن يورد آراء القوى الأخرى ، فإنه يعود ليؤكد أنه «ليس هناك خلاف بين هؤلاء جميعاً في القضية من حيث الجوهر، وإنما الخلاف يدور حول المصطلحات التي يمكن قبولها أو عدم قبولها للتعبير عن الفكرة الجوهرية المتفق عليها من الجميع، وقد يمتد هذا الخلاف إلى

بعض التطبيقات العملية (ص ٧٨).

وحتى فيما يتعلق بأوضاع الأقليات الدينية، وتحديدًا موقع المسيحيين في المجتمع المصري ، فإنه وبعد أن يورد مواقف غاية في التطرف لبعض هذه الجماعات، يعود فيحدد موقفًا جماعيًا يلتزم به جميعهم، «ينطلق القصور الفكري للحركة الإسلامية عن وضعية الأقباط .. من المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه الدولة وهو كونها دولة ذات سيادة عقائدية » (ص ١٥٨).

أما إذا حاولنا الحديث عن الدستور والقانون وحقوق الإنسان وكل تلك المعايير التي تحدد علاقات المواطنة، فإنه يرد علينا صراحة أن كل ما يقال عن العلاقات التاريخية الخاصة، أو الواقع السياسي العالمي أو ظروف الحضارة المعاصرة لا يصلح بذاته أن يكون مرجعاً مستقلاً تستمد منه الأحكام المحددة لشكل العلاقة بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب ..» (ص ١٥٩) .

هكذا وبكل صراحة .. يقدم لنا الأستاذ محمد مبروك أدلة قاطعة تؤكد كل ما نقوله، نحن، وما ينكرونه هم من أنهم فصيل واحد متعدد الأساليب ومن أنه لا يوجد بينهم معتدل ومتطرف ..

أستاذ مبروك

شكراً .. وألف مبروك ..

الأهالي ١٥ مارس ١٩٩٥

عَدِيَّة يَس

كانت القاعة مغمورة بفيض من البشر، يفيض عن سعتها المتسعة، وكنا - لم نزل- في انتظار طرف الحوار الآخر الأستاذ عادل حسين. وبين المتزاحمين في الصفوف الأولى رأس ملتج مغمض العينين يتمايل في رتابة رتيبة. أستاذ جامعي أعرفه وأعرف إخوانيته، قال لمن حوله صراحة .. إنه يقرأ «عديّة يس» ضدي كي أرتبك . وتتبدد ريحي (هكذا قال) ..

تأملت الفكرة في مضمونها الحوارية، العدل السماوي لن ينحاز لغير الحق والحقيقة، وهو - في اعتقادي- ليس بحاجة إلى استدعاء أو استعداد. وحتى وإن صحت فكرة الاستعداد فيكف يكون الحوار متكافئاً، وماذا لو طلبت إلى زملاء لي أن يقوموا بهجوم مضاد، فيقرأون هم أيضاً «عديّة يس» ضد عادل حسين؟ وإن كان هذا صحيحاً وممكناً، فلم لم يلجأ إليها الرسول في حروبه، أو حتى في مجادلته مع المشركين.

استضاء قلبي بحقيقة أن هذا المتأسلم مجرد مسكين. وظلت عيناى متربصتين به طوال الحوار.. رأسه تزداد هستيرية.. اهتزازه دون جدوى.

وكان هذا درسي الأول من حوار ممتع .

وثانياً : أدهشتني جسارة هؤلاء المتأسلمين وتجاسرهم على آداب الحوار، صخبهم الصاخب، وغير الملتزم لا باللياقة ولاحتى بالتهذب المعتاد والمفترض، أشاح بوجوه الجميع عنهم .

لكن المصير.. هو لماذا كل هذه الحدة؟ هل لأنهم اعتابوا أنهم وحدهم أصحاب القول الفصل؟ أم لأنهم كانوا - يوما - يكتفون بقشور من المعرفة الإسلامية ينثرونها في وجوهنا، ليثيروا خوفنا ورهبتنا، بأكثر مما يثيرون قناعتنا، فإذا واجهناهم بصحيح الإسلام، وبمحاولة لفهم متعمق لصحيح الدين.. بهتوا؟ أم لأنهم لم يتعودوا على هذا التحدي المتحدى لمقولاتهم التي نعتقد أنها مجرد محاولة بائسة يائسة لتسييس الدين، أو تدين السياسة، بما يضر بصحيح الدين وبساحة الفعل السياسي؟

وأيا كان السبب، فقد كان مسلكهم قادرا فقط على الوشاية بنهج غير قابل لمبدأ الحوار - الحقيقي - وأفقدتهم الكثير لدى الكثير.. وأنا منهم .

فليكن الحوار حوارا، ونحن - لم نزل - جاهزون لمواصلته، والتواصل معه وبه، لعله يضطر البعض إلى دراسة أكثر عمقا لصحيح الدين، لعلها تفيدهم وتفيدنا، فهي بالقطع ستمحو غشاوات كثيرة، وأوهاما أكثر، عن أبصار وعقول تأسلمت عبر قشور، وليس عن تعمق .

وكذلك أيضا!

ولأن الحوار لم يزل متصلا، جلسنا أم تباعدنا، فقد أدهشني أن نسي الصديق عادل حسين أن يجيب على أسئلة محددة وجهتها إليه، وألحت، لعلها زحمة الحوار، ولعل المانع من الإجابة ساعتها ليس قادرا على منعه الآن من إفادتنا بصحيح موقفه، وأعيد بعضا من أسئلتي ليس من قبيل الإلحاح أو اللجاجة، وإنما لأتعرف على الوجه الحقيقي لصديق صادقته زمنا طويلا، ولم أزل .

أسئلة مثل:

* لماذا لم يفعلها الصديق عادل فيدين - ولو على استحياء - جرائم الإرهابيين

القتلة؟

* ما رأيه في وصف جريدته لهم: بالشهداء الأبطال الأبرار؟ وإن كانوا شهداء فلم يترك لهم هذا المجد.. وجنات النعيم فلا يلحق شباب حزيه بهم؟

* يقولون إنهم مستقلون عن جماعة الإخوان المحظورة، وليسوا متطابقين معها فكيف؟ وأين؟ ومتى؟ وهل له أن يورد مثالا واحدا.. واحدا فقط على اختلافه عنهم؟ أم أن هذا محظور؟

* هل يعتبر الاستاذ عادل مصر الآن ديار إسلام، أم ديار كفر يتحتم على المسلم أن يشهر سيفه في وجهها؟

* هل إذا وصل حزبهم أو أي من حلفائهم المتأسلمين إلى الحكم.. وحاولنا معارضته أو إزاحته.. فهل سنكون معارضين مسموحا لنا بالفعل والقول.. أم كفارا نحارب حكم الإسلام؟

والأصل في هذا السؤال أن حكاما ديكتاتوريين بل وسفاحين مثل حكام طهران والخرطوم يعتبرون أن حكمهم هم.. هو حكم الإسلام، وأن من يناوئ.. أو يعارض، أو يقاوم، هو كافر يعارض حكم الإسلام.

* إذا كنتم تصرخون هنا دفاعا عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة والعمل النقابي، فلم تمنحون تأييدا يصل إلى درجة الولاء لحكم في الخرطوم ينتهك كل ما سبق ويدوسه بأقدام غليظة؟ فأي منطق؟ وأية مصداقية؟

وتمتد الأسئلة تتكاثر ليس لأننا نبحث عنها، لكنها تفرض نفسها. فهل من إجابة؟ وإن كان الأمر يحتاج إلى حوار آخر. فنحن جاهزون كي نستمع لهذه الإجابات.. وتتجاوز حواها.

فهل هذا ممكن؟ ومتى..؟

إحصاء . واستقصاء

وكعادتهم يحاول المتأسلمون أن يخيموا فوق ظهر الوطن بادعاءات وأوهام، حول ما يسمونه «الصحة» و«انطلاق» الجماهير نحو مقولاتهم وخيمنتهم.

وكنت، ولم أزل، أعتقد أنهم يقتاتون بالوهم، ويفرضون على الناس أن يقتاتوا به، وأنهم معزولون، وأن بنية مصر صحيحة ، سليمة، خالية من أوهامهم .

وفي استقصاء علمي أجرته د. صفاء عبد العزيز المدرس بكلية التربية - جامعة الزقازيق عن «اتجاهات الشباب الجامعي نحو التغير الاجتماعي في مصر» (سئل في هذا الاستقصاء ٦٢٧ طالبا وطالبة من مختلف كليات الجامعة) كانت الإجابات تمنع المؤشرات الآتية :

* ٨٠,٩٥٪ يؤيدون تعدد الأحزاب .

* ٩٠٪ يطالبون بمزيد من الحرية لصحف المعارضة .

* ٨٩,٣٪ يعارضون أية سلطة لفقهاء الدين في شئون الحياة .

* ٨٧,١٪ يرفضون استخدام العنف ويدرّبونهم .

* ٨٨,٩٪ يؤكّدن على حق المرأة في التعليم .

* ٨٢,٩٪ يوافقون على حق المرأة في الخروج بدون حجاب .

* ٩٩,٦٪ يؤيدون حرية العقيدة الدينية (نشرة النداء الجديد يناير ١٩٩٥ ص ٥).

فهل من دليل على عزلة الأفكار المتأسلمة أكثر من هذا؟

هم فقط يصخبون بأقلية تجيد الضوضاء، ويفسح المجال أمامها سلبية وخلل في أداء أجهزة تعليمية وإعلامية عديدة، ويستفيدون من إحباط ناجم عن كبت إداري لحركة الناس العقوية، أو المنظمة، والمتسمة برغبة ليبرالية حقه، لكنها تكبت ليتبقى بارزا هذا

الصخب المتأسلم .

هذا الاستقصاء أهديه إلى الحكم عله يعرف كيف يتعامل معه .

وأهديه إلى المتأسلمين كي يعرفوا حقيقة حجمهم ، فيقللوا من غلوائهم.

وأهديه إلى مثقفي مصر وإلى قواها الحية ليعرفوا أن مصر بخير.

فقط تحتاج إلى من يمنحها بسمة الأمل وقدرة الفعل وحرية التعبير، فقط تحتاج إلى من ينظم معركتها الجماهيرية ضد الإرهاب المتأسلم، سواء تمثل في فعل سياسي، أو كتابة جامحة، أو فتوى مصطنعة، أو رشاش وقنبلة..

لنتأمل هذا الاستقصاء ، ونستلهم منه قدرة على الفعل والأداء..

فتعالوا كي نقترّب أكثر من حقيقة مصر الحقيقية، ونتعامل معها، وبها، فنزيع عن كاهلها وكاهلنا عبء التأسلم، وعبث تسييس الدين، والأوهام التي يفرضها علينا المتأسلمون .

تعالوا .. جميعا كي نفعل شيئا من أجل مصر .

تعالوا .. كي نحب مصر أكثر .

فهي تستحق أكثر .

الأهالي ٢٩ مارس ١٩٩٥

التأسلم .. والإرهاب

لنبتعد قليلا عما نحن فيه الآن .

سأروي لكم قصة مناضل عربي وهب حياته وكفاحه من أجل حرية وطنه وتقدم شعبه.

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر . خاض نضالا سياسيا مريرا ضد القهر العثماني لشعب سوريا واضطر عام ١٩١٥ للفرار إلى مصر هربا من الاعتقال .

وفي عام ١٩٢٠ كان وزير الخارجية في الوزارة الوطنية برئاسة الأتاسي، وبعد الاحتلال الفرنسي خاض معارك شرسة ضدهم فحكم عليه بالإعدام ولكنه نجح في الهروب إلى مصر.

وبعد العفو عنه عاد مرة أخرى ليواصل نضاله، وليقود ثورة شعبية مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، ويحكم عليه بالإعدام مرة ثانية، وينجح أيضا في الفرار ويبقى في مصر حتى ١٩٣٧ حيث لمع نجمه كواحد من أبرز المفكرين الليبراليين الداعين إلى حرية الأوطان وتحرير الشعوب، وأصدر عديدا من الكتب والدراسات كان أهمها «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي» .

ويصدر عفو عام .. ويعود الشهبندر إلى موطنه ليخوض معركة تحرير الوطن وتحرير المواطن. وفي ٦ يوليو ١٩٤٠ يصوب واحد من المتطرفين مسدسه إلى رأس الشهبندر عندما كان يعالج مرضاه في عيادته بدمشق، ويغتاله .

ويعلق عبد الله حنا في كتابه «النهضة والاستبداد» على عملية الاغتيال هذه قائلا:

«لقد مثل الشهبندر يسار عصر النهضة.. وكان اغتياله على يد تلك الفئة المنغلقة المتزمتة بمثابة تحذير للمنادين بحرية الفكر العربي والداعين إلى العقلانية والتتوير.. لقد كان المسدس الذي سدد طلقاته إلى الشهبندر يعني أن عصر النهضة العربية لم ينتصر.. وأن حرية الفكر ليست سهلة المنال.. ألم يهدر دم الشهبندر لأنه دعا إلى السفور ونادى بالديمقراطية وطرح أفكارا علمانية؟ لقد كان من السهل على أعداء النهضة ومناهضي التقدم اتهام الشهبندر بالكفر وتحليل قتله وإلقاء الرعب في نفوس رواد النهضة ودعاة التحرر والتقدم، ولكن قوى الاستبداد الغيبي لم يكن بإمكانها القضاء على روح النهضة» (ص ١١٤) .

.ونتوقف ، ونتأمل ونقارن.. ألا يذكرنا ذلك باغتيال فرج قودة؟ لكن الشهبندر وعلى خلاف زماننا الرديء وجد في زمانه من يدين القتل المتأسلمين، فبعد اغتياله أصدرت جماعة الإصلاح الاجتماعي العربي بياناً يقول «أيها العرب: في الوقت الذي يخطو فيه العالم المتمدين خطوات واسعة نحو التقدم والازدهار نون أن يعير المسائل الدينية غير اهتمام واحد، وهو أن الإيمان ليس إلا رابطة تؤلف بين الإنسان والله، نشاهد في هذه البلاد جماعة لا هم لهم إلا التفريق بين الله والإنسان، بما تدعيه من وكالة تخولها الدفاع عن حقيقة الله تعالى فوق هذه الأرض. لقد أقام هؤلاء من أنفسهم وكلاء عن الله فزعموا أنهم بعمائمهم وقلانسهم ينطقون باسمه ويعبرون عن مشيئته. إن من المؤسف حقا أن يمني الشعب السوري بمثل هذا الرهط من الناس كما حدث في قضية اغتيال الدكتور الشهبندر ، لقد أهدر رهط من الناس دم هذا الرجل لدفاعه عن السفور والديمقراطية .. ونحن نقول إن الدعوة إلى السفور لم تكن في يوم من الأيام كفرا، وأن القائلين بخروج المرأة من سجنها لم يخالفوا أي نص شرعي صريح. والديمقراطية أهم مميزات الدين الإسلامي».. «إن جماعة الإصلاح الاجتماعي العربي قد اهتمت بقضية اغتيال الشهبندر لأنه إذا صح أن التهوس الديني ساعد عليها، كان معنى ذلك أن العالم العربي يعيش في بؤرة من التقهقر الاجتماعي، وأن حرية الفكر في بلاد

العرب أصبحت في خطر، وأن كل مفكر لا يستطيع التفوه بما يعود على الحضارة العربية بالتقدم، وأن كل مفكر عربي تقدمي يقضي عليه سياسيا واجتماعيا باسم التعصب الديني، الذي لا يمت بأصرة من الأواصر إلى روح الدين. وأن الرضوخ لإرادة من لا يفهمون من الدين إلا القشور دون الباب سيؤدي إلى كارثة كبرى. إن المسدس الذي سدد إليه إنما سدد إلينا جميعا كعرب نقول ونؤمن بأن حرية الفكر والوجدان هما من أكبر الدعائم التي ارتكزت عليها الشريعة الإسلامية. أيها العرب: إن اغتيال الدكتور الشهبندر كان اغتيالا للفكر العربي التقدمي، هذا الفكر الذي لا يمكن لنا بدونه إبداع مكاننا تحت الشمس».

.وفي زمانهم وجد الشهبندر من يدافع عنه هذا الدفاع المجيد، ويدين قتلته المتأسلمين هذه الإدارة الساحقة، وفي زماننا صمت الكثيرون إزاء اغتيال فرج فودة . . . وفي زمانهم لم يتجاسر أحد من المتأسلمين على الدفاع عن القتلة، وفي زماننا تجاسر البعض.. ألم أقل إننا نعيش الزمن الأسوأ .

الأهالي ٢٩ مارس ١٩٩٥

الإخوان والعنف (١)

. ونعود وبعد انقطاع - إلى متابعة كتاب قيم بقدر ما هو ممتع «الإخوان المسلمون

- هل هي صحوة إسلامية؟» للأستاذ السيد يوسف. (دار المحروسة) .

وبين أيدينا الآن الجزء الثالث من هذه الدراسة الجادة وعنوانه «الجماعة والعنف» ويؤكد الكاتب في دراسة موثقة أن الجماعة منذ نشأتها الأولى تعتمد على سياسة القوة والعنف. وينقل لنا من خطاب ألقاه حسن البنا في حفل جماعة إحياء مجد الإسلام ونشر في مجلة الجماعة «النذير» (رمضان ١٢٥٧هـ) عبارة تقول «وما كانت القوة إلا كالنواء المر الذي تحمل عليه الإنسانية العابثة المتهاكة حملا ليرد جماحها، ويكسر جبروتها وطفغانها، وهكذا كانت نظرية السيف في الإسلام. لم يكن السيف في يد المسلم إلا كالشرط في يد الجراح لحسم الداء الاجتماعي».

وحتى الموقف المتشدد من المجتمع ومن كل خصوم الجماعة ورفض القانون الوضعي... حتى هذا التشدد نادى به أو بالدقة أرسى قواعده الفكرية حسن البنا منذ البدايات الأولى للجماعة. وفي «رسالة التعاليم» يحدد حسن البنا واجبات «الأخ المجاهد» وعددها ٣٨ واجبا، الواجب رقم ٢٥ منها «أن تقاطع المحاكم الأهلية وكل قضاء غير إسلامي، والأندية، والصحف، والجماعات، والمدارس، والهيئات التي تناهض فكرتك الإسلامية مقاطعة تامة» وفي البند رقم ٢٧ «أن تتخلى عن صلتك بأية هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها في مصلحة فكرتك» (ص ١٢) .

وحسن البنا هو صاحب فكرة تقسيم المسلمين على أساس موقفهم من جماعته ..

وعلى هذا الأساس قسمهم إلى : مؤمن ، ومتردد، ونفعي، ومتحامل. وتعقيباً على ذلك يقول ريتشارد ميتشل مؤرخ جماعة الإخوان إنه على أساس هذا التقسيم «لم يعد أمام المصري إلا أن يضع نفسه في أحد موضعين فإما أن يكون عدواً للإخوان، وإما أن يكون مؤمناً، أي أخاً مسلماً» .

إنها ذات الفكرة التي طورتها أشد الجماعات المتأسلمة تطرفاً عندما وصمت بالكفر كل من ناهضها، أو حتى لم ينتم إليها .

ومنذ البداية أعد البنا عدته لخداع الجميع وإيهامهم، وإبعاد أبصارهم عن التنظيم السري المسلح الذي كان يبذل أقصى الجهد في إنشائه، وينقل لنا المؤلف عن أحد قادة الجهاز السري.. بعضاً من خطة التمويه هذه.. يقول أحمد عادل كمال « مازلت أذكر تلك الطوابير الاستعراضية الضخمة التي كان يتراوح عدد المشتركين فيها بين الستة آلاف والعشرة آلاف جوال، كنا ننتهز الفرص لإجراء هذه الاستعراضات. ولم تكن تلك المناسبات مقصودة لذاتها دائماً، وإنما كانت ذريعة ، وكان بيت القصيد إظهار قوة الجماعة ومظهرها العسكري، ولفت النظر إلى أن الجواله بالذات هي القوة العسكرية للجماعة. وفي هذا صرف للنظر عن التشكيل الجدي الذي أعد سرا، وفي كتمان تام بعيداً عن مظاهرات الجماعة. وهو النظام الخاص» (ص ٢٦).

وفي سبيل هذا التمويه وضع حسن البنا نفسه وجماعته في خدمة القصر، وأحزاب الأقلية، وناصب الوفد العداء إرضاء لهم، وفي مرافعته في قضية اغتيال النقراشي باشا يقول أحمد حسين : «حكومات الأقلية هي من شجع تكوين هذا الجيش وقام بتمويله ، باعتباره سلاحاً ضد الوفد الذين يريدون القضاء عليه بأي ثمن» .

والجواله هي الخطوة الأولى نحو الجهاز الإرهابي ... ويعترف عبدالحميد حسن قاتل النقراشي باشا بأن «انتقاله من نظام الجواله إلى النظام الخاص قد تم دون أن يحس تغييراً طرأ على وضعه، لاتفاق النظامين في التدريبات، وأسلوب التعامل

والعلاقات داخل التنظيم» (ص ٢٧) .

ولكنه يضيف في اعترافاته: «إن كل عضو في الجهاز السري كان يخضع لمراقبة دقيقة وصارمة.. وكان يعرف أنه مراقب وعليه أن يتوقع الموت جزاء لأية خيانة ..»

ولكى تكتمل أدلة الإدانة.. واضحة.. ظاهرة.. ومعلقة في عنق حسن البنا وليس أحد غيره فإنه هو نفسه يؤكد الدعوة إلى العنف لاستخلاص الحكم قائلا «أما الحال كما نرى، التشريع الإسلامي في واد، والتشريع الفعلي في واد آخر، فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف» (ص ٦١) .

وفي قضية سيارة الجيب حيث اعتقل قادة الجهاز السري وعلى رأسهم السندي ومصطفى مشهور اعترف أحدهم بأن من سياستهم الإعلامية «إصدار منشورات عن الحوادث التي يرتكبها أفراد الجهاز نتناولها بالنقد والتجريح للإيهام».

وهكذا فإن العنف سياسة مقررة وشرعية في نظر الجماعة، وفي نظر مؤسسها.. وهم يعترفون صراحة بأن من وسائلهم ارتكاب الجريمة بيد، وإدانتها باليد الأخرى .. وقد كانوا كذلك. وظلوا كذلك طوال الماضي وطوال الحاضر..

والقول بقية..

الأهالي ٥ ابريل ١٩٩٥

الإخوان والعنف (٢)

ونواصل رحلتنا مع الأستاذ السيد يوسف في كتابه الهام «الإخوان المسلمون- هل هي صحوة إسلامية؟» لنتابع في الجزء الثالث منه موقف الجماعة من العنف..
ولقد رأينا في الأسبوع الماضي كيف أن الإرهاب سياسة مقررة، وأن من المقرر أيضا ارتكاب الجرم وإنكاره في آن واحد «فالإيهام» جزء أصيل في سياسة حسن البنا وسياسة الجماعة .

فبعد أن قتلت الجماعة اللواء سليم زكي مدير الأمن العام، أحس حسن البنا بخطورة رد فعل الحكومة فأرسل فهمي أبو غدير والشيخ أحمد شريت إلى حامد جودة رئيس مجلس النواب يطلبان وساطته ببدء صفحة جديدة بين الحكومة والإخوان وقالوا: «نحن نبرأ إلى الله مما حدث اليوم، ونرجو أن تكون حماسة السلام بين الإخوان والحكومة».

وبرغم ذلك يتواصل الإرهاب، ويتواصل إنكار الجماعة له واستنكارها لمرتكبيه.
ووصل الأمر بجريدة «النداء» الوفدية أن رسمت كاريكاتيراً لصورة البنا وأمامها مجموعات من القنابل ثم تعليق «القنابل لها ذقن» .

ويصدر أمر البنا بقتل النقراشي جزاء حله للجماعة ، ويقتل في ٢٨-١٢-١٩٤٨ ، وفي ١١/١/١٩٤٩ يصدر حسن البنا بيانا عنوانه «بيان للناس».

ولكن بعد يومين فقط من إصدار البنا بيانه المتخاذل المسمى «بيان للناس» وقعت محاولة إرهابية أخرى هي محاولة نسف محكمة الاستئناف . فمن فعل هذه الجريمة؟
الفاعل قبض عليه هو : شفيق أنس عضو الجهاز السري للجماعة، فهل سيقال أيضا إن الجهاز السري فعلها دون علم المرشد؟

لعله من الصعب القول بذلك، فعبد الرحمن السندي المقول إنه تمرد على تعاليم مرشده، مقبوض عليه ومودع في السجن والذي حل محله هو الأخ سيد فايز، ويصف

صلاح شادي رجل الجهاز السري المخضرم سيد فايز بأنه كان يحذره الحرص على الالتزام بكل ما يأمر به المرشد .

ويقول قيادي آخر في جهاز الإرهاب هو أحمد عادل كمال «إن حادث المحكمة نفذه شفيق أنس بأمر من السيد فايز» .. ها هي الدائرة تكتمل باعترافات أقطاب الإرهاب.. شفيق أنس نفذ. سيد فايز خاضع تماما للمرشد.. فهل اتضحت الصورة؟.

ومع ذلك يصدر حسن البنا بياناً عنوانه «ليسوا إخوانا.. وليسوا مسلمين» يهاجم فيه وبشدة الحادث ومرتكبيه ويقول : « إن مصر الآمنة لن تروعها هذه المحاولات الأثيمة، وسيتعاون هذا الشعب الحليم الفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته في ظل جلالة الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة». (ص ١٠٧)

وهكذا.. نفاق للحكومة ، ونفاق للملك وإدانة لأتباعه الذين اتبعوا تعليماته . والأخطر من ذلك كله هو أن الجماعة تربط جرائمها بالإسلام، وتبررها بالإسلام، والإسلام منها بريء.. بل ولقد وصل الأمر بأحد قادة الجماعة عبد القادر عودة أن خطب في المتظاهرين عام ١٩٥٤ فأراد أن يعلن أن ثمة معتقلين من الجماعة.. فقال «الإسلام وراء القضبان» (ص ١٦٣).

وبهذا تكتمل حلقة الإرهاب.. فهم يخلطون بين جرائمهم النكراء وبين الإسلام، ويربطون بين أشخاصهم وبين العقيدة الدينية . فإن فعل أحدهم فالإسلام هو الفاعل.. وإن سجن أحدهم فالإسلام هو السجين.. فهل بعد ذلك خلط؟

ويبقى أن نوجه تحية خالصة للأستاذ السيد يوسف على جهده الرائع، وكتابت المثقفة ونتمنى له أن يواصل رحلة البحث المثمر وتواصل دار المحروسة رحلة التصدي لظلام التأسلم .

الأهالي ١٢ ابريل ١٩٩٥

التطرف في أسيوط (١)

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها

ولهذا فإن الدراسة العلمية التي أعدتها «لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط» تكتسب أهمية خاصة لأنها لاكتفى فقط بالمعرفة العلمية الرصينة وإنما تكتوي بنار الممارسة الواقعية، والمعاناة الفعلية.

وفي المقدمة التي أعدها د. رجائي الطحلاوي ود. يحيى إبراهيم نقرأ عبارات بالغة الأهمية ، وبالغة الدلالة: «إن الإرهاب هو نتيجة التعصب لفكرة، ومحاولة إجبار الغير على تقبلها من خلال ممارسات ضغط مختلفة تبدأ بالاضهاد وتنتهي بالاغتيالات»... إنها العبارة الأولى.. في السطر الأول. وهي تأكيد حاسم لما نؤكد دوماً من أن «الإرهاب يبدأ فكرياً». ونواصل القراءة المتأنية: «التطرف الديني صنف من صنوف الإرهاب الفكري خاصة إذا ما أجبر الغير على سلوك معين قد لا يرتضيه لأنه ليس ضمن معتقداته، أو قد يجهل أهميته بالنسبة لمعتقداته، ففي مسألة الإجبار أصلاً يأتي معنى الإرهاب»، ثم وبعبارات محكمة وحاسمة «والإصرار على تغليب أي فكرة حتى ولو كانت صحيحة فيه إهدار لحق الإنسان الذي ولد حراً، وأراد له الله أن يعيش حراً»..

ومرة أخرى تؤكد المقدمة «إن التطرف الديني في مصر.. وفي السنوات القليلة الماضية كان نتيجة للإرهاب الفكري.. والذي بدأ سياسياً - بل كان أداة من أدوات النظام في مرحلة سياسية كلنا يعرفها ولا تخفي علينا أبعادها» (ص٢).

ثم نأتي إلى الجوهر الحقيقي فتؤكد المقدمة وبحسم : «إن البيئة الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية كانت المناخ المناسب لنمو التطرف» وأيضا «إن علاقة دول البترول بمصر بعد ثورة ١٩٥٢ كانت علاقة خوف وحقد في نفس الوقت.. تلك العلاقة المشوبة بالخوف والحقد كانت سببا قويا في مساعدة بعض هذه الدول للتطرف الفكري المصري».

ويحمل السادات الوزر.. «فالحق نقول إن تيار الإسلام السياسي الذي ليس فيه من الإسلام غير الاسم فقط قد بورك من القيادة السياسية حينما ولد، ثم قويت شكوته، وعلت إرادته لتصطدم بنفس ذات القيادة السياسية، وكان العلاج السياسي للظاهرة صعبا في ذلك الوقت حيث إن المناخ الاجتماعي والاقتصادي أصبح مناسباً لرعاية التطرف، ولو بطريقة غير معلنة». وتمضي المقدمة من جرح مؤلم إلى آخر أشد إيلا ما ونقرأ من بين الأسباب : «تقاعس رجال الدين المعتدلين عن القيام بدورهم في إطار غير رسمي.. بالإضافة إلى أن الاتجاه العام هو الاهتمام بأفكار رجال الدين الذين يتحركون من خلال مناصبهم» (ص٢).

ثم تقدم المقدمة ما يشبه البرنامج العام الذي يتعين علينا أن نسعى لتحقيقه إن أردنا لمصر أن تشفى من أدران هذا المرض المتأسلم.. ونتلمس بعضاً من بنود هذا البرنامج :

«- محاولة إيجاد الفكر البديل .

- التركيز على برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإشعار القاعدة الشعبية بجدية هذه البرامج .

- تهيئة المناخ السياسي للمشاركة الفعلية في المناصب العليا للدولة، واختيار الوجوه المقبولة لهذه المناصب .

- جدية الدولة في التعامل مع الأعراض بطريقة تختلف عن طريقة إطفاء الحرائق، بمعنى أن نتعامل معها ونعمل بإصرار على تتبع مواطنها حتى نصل إلى جسم المرض

للقضاء عليه .

- تغير شامل على جميع المستويات الحكومية تنفيذية وتشريعية .. الخ .

- .. التركيز على الحلول الداخلية للمشاكل الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الديون

التي لاتولد إلا ديونا ..

- إيجاد حلول عملية لمشكلة البطالة .. وتطبيق نظام الأمن الاجتماعي على خريجي

الجامعات والمدارس الفنية .

- إعادة النظر في نظام التعليم في مصر ..»

وهكذا ، تحدد لنا هذه المقدمة الموجزة والدقيقة تحديدا علميا حقيقة المواجهة

والعلل والأسباب والأغراض التي يتعين أن نتعامل معها .. معا . وعلى أساس شامل

ليس بالإجراءات الأمنية وحدها وإنما بإتخاذ إصلاحات شاملة، ومتكاملة، في مجالات

الاقتصاد والاجتماع والإعلام والتعليم ..

إنها رؤية علمية ولهذا تعين عليها أن تكون شاملة .. وحاسمة ..

وإذ نشكر لصاحبي المقدمة نظرتيها الشاملة .. وشجاعتهما المزدوجة (سواء في

مواجهة غول الإهاب المتأسلم أو أخطاء الحكم) .. فإننا فقط نذكر ونتذكر أننا لم نزل

بعد مع المقدمة ..

فإلى عدد قادم لتطالع معا التقرير الذي أعدته لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة

أسيوط .

الأهالي ١٩ ابريل ١٩٩٥

التطرف في أسيوط (٢)

ونواصل تعرفنا على دراسة ممتعة أعدتها لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط.. «عنوانها التطرف في أسيوط ومصر، وطرق المواجهة المستقبلية» .

ونقرأ معا عبارات محكمة، دقيقة، مختصرة لكنها كوخز الإبر : «التعصب لعقيدة أو لفكرة، هو تطرف يعكس ضيق أفق وضحالة فكر. وفي المقابل فإن تقبل فكرة أن الناس لها عقائدها التي قد تختلف جد الاختلاف، وأن أفكار الناس عن الأشياء نفسها قد تختلف كذلك، دون أن ينتقص ذلك من آدميتهم أو من حقوقهم، هو دلالة اتساع الأفق وبعد النظر وعمق الفكر، والتعصب ظلام، على حين أن التعايش في حياة ديناميكية تعج بالأفكار والرؤى المتباينة هو التنوير الذهني الذي يعلل، ويفترض، ويبرهن، ويدحض في تسامح واحترام». ونقرأ أيضا : «لعل أهم أسباب التطرف (التعصب) هو غياب أو تغييب المنهج العلمي بدرجة أو بأخرى». (ص٦) ثم «وفي منطقتنا من العالم يبدو واضحا في سلوك الأفراد والجماعات غياب المنهج العلمي كليا أوجزئيا، ولعل هذا يبدو واضحا في سيادة أنظمة الحزب الواحد، والاستغراق في تفسير كل شيء تبعا لتوجيهات عليا من الحاكم، أو تبعا لعقيدة دينية، دون مناقشة الظواهر أو إرجاعها لأسبابها، ومعالجتها بالعلم والمنطق والخبرة البشرية» .

ثم عبارة حاسمة أخرى: «وادعاء التفوق والتميز بناء على عقيدة دينية موروثة لادخل للإنسان في اختيارها هو نهاية المطاف بالنسبة للتطرف. ومن المعروف سلفا أننا نولد في هذا البلد إما مسلمين وهم الأغلبية، وإما مسيحيين وهم الأقلية، ولايتغير هذا الأمر أبدا إلا في حالات نادرة.. وإذا كان من الواجب احترام آراء الغير واختياراتهم

السياسية والاجتماعية والفكرية والتعليمية، فإنه من الواجب والأولى أن يحترم الناس بعضهم بعضاً دون نظر لمعتقداتهم الدينية التي لا دخل لهم في اختيارها أصلاً».

ونعود مرة أخرى إلى الجرح الحقيقي ونقرأ : «خلال العتدين الأخيرين شهد المجتمع المصري انفجاراً للصراع الطائفي، وتجاوز الأمر نطاق مشاعر الحساسية إلى العنف والعنوان الذي عانى من مظاهره وبوضوح أقباط مصر، وأصبحت المشكلة الطائفية حقيقة واقعة في مصر»، ثم تؤكد الدراسة في حسم ووضوح «غير أن الصراع الذي انفجر مؤخراً وما زال يهدد الذات الوطنية الواحدة يرتبط ارتباطاً ملحوظاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة، والمناخ الفكري الثقافي العام، وغير معزول عن قضية الحريات العامة، والتأثيرات العربية والدولية، وهنا تتداخل الأسباب والنتائج في دائرة واحدة» (ص ٨) .

وتحدد ملامح الظاهرة وأسبابها بوضوح واضح :

«- إنتهاء المشروع القومي الذي كان ظاهرة الستينيات، والذي كان يعبر عن درجة من الاستقرار والتوازن الاجتماعي.

- واكب انهيار المشروع القومي العام لصالح السوق الرأسمالي انهيار مماثل في القيم الفكرية والأخلاقية. ومن هنا استشرت روح المناقسة القاتلة.. وإحلال القيم المادية والانتهازية والجري وراء المال.. وانتهى الأمر إلى سيادة ثقافة الابتذال، وتغييب الوعي بمعرفة القائمين على وسائل الإعلام.. ومناهج التعليم، فبدلاً من أن يكون التعليم طريقاً أساسياً للتطوير وترسيخ العقلانية وفي التفكير بالنظرة الإنسانية الشاملة، أصبح أداة تكريس لضيق الأفق.. ووسائل الإعلام تتحول إلى أداة تفرقة، والنيل من عقائد الآخرين، وبسبب تدني الوعي السياسي والاجتماعي الذي صنعتة وسائل الإعلام ومناهج التعليم برزت النزعة الطائفية، والتطرف الديني، وساد التفكير غير العلمي، وغير التاريخي، وأصبح قانون الطاعة العمياء وخضوع الأضعف للأقوى

هو السائد في المجتمع والمدرسة والأسرة. ثم .. «وفي هذا المناخ كان من الطبيعي أن يزداد نفوذ التيار الديني السياسي المتعصب.. بما أتيح له من إمكانات ضخمة وقدرة على التحرك من خلال أجهزة ومنابر الدولة وخارج الدولة».

وأيضاً تتحدث الدراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أسبوط ويتدقيق مريد المذاق نكتشف أرقاما مذهلة .. «نصيب الفرد من الاستثمار الزراعي بالجنيه في أسبوط ١.٨٧ وفي مصر عامة ٢١,٠٧ وفي الاستثمار الصناعي بالجنيه في أسبوط ٠.٨ وفي مصر عامة ٢٢ ، وفي قطاع المواصلات بالجنيه ٢ في أسبوط ١٦,٠ في عموم مصر».

ثم رقم آخر مدهل.. نصيب كل محافظة أسبوط من الناتج الصناعي المصري هو فقط ٠.٤٪ هنا تؤكد الدراسة على معادلة محددة «التخلف = التطرف ويقابلها التنمية = الاستقرار». ثم بعد ذلك ملاحظة حاسمة وموجعة : «يتخذ اختيار القيادات في الحزب الحاكم والمجالس الشعبية المحلية منها انتقائيا استبعاديا، ويكاد يفرض نوعا من العزل السياسي لاسيما على المثقفين، فلا يوجد للجامعة في أسبوط أي تمثيل في تشكيلات حزب الأغلبية والمجالس المحلية» .

ولست أعتقد أنني بحاجة إلى التأكيد على الأهمية القصوى لهذه الدراسة الجادة والمخلصة والعلمية .

وألح على كل المسؤولين أن يطالعوها إن أرادوا لمصر مخرجا وألح على ضرورة طبعتها وتوزيعها على أوسع نطاق..

وألح في النهاية على توجيه الشكر لأصحاب هذه الدراسة، وهذه المبادرة .

الأهالي ٢٦ ابريل ١٩٩٥

النظام . والتأسلم (١)

ونواصل.. وتتوالى دراسات جادة حول موضوع تسييس الدين، أو تدين السياسة وهو ما يندرج تحت ما نسميه «بالتأسلم السياسي» ولعل أكثر هذه الدراسات جدية وأهمية، هي الدراسات الأكاديمية، فهي فضلا عن جديتها تكتسي قدرا عاليا من الحياد في التقدير والتقييم وتغوص في أعماق الظاهرة بحثا عن مختلف جوانبها، ومختلف العوامل المؤثرة فيها، والمتأثرة بها .

ومن أهم الدراسات الأكاديمية التي أعدت مؤخرا رسالة الدكتوراه التي أعدتها د. هالة مصطفى بعنوان «النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر».

ومع تحفظنا الأولى والمتكرر على تعبير «الإسلامية» والذي نفضل أن يستبدل «بالتأسلم» أو على الأقل المتسترة بالدين فإننا نجد أنفسنا أمام كنز من المعرفة المتعلقة بهذا الموضوع.

ونحاول قدر الإمكان تقديم قدر ولو محدد من متابعة لفكر جاد .

فحول موضوع الخلافة والحكومة الدينية تتفق د. هالة مع الكثيرين ومعنا في أن هذا الموضوع لم يكن أبدا من الأصول في الإسلام، ذلك أن الإسلام «لم يعرف شكلا واحدا لنظام الحكم والمعارضة يمكن الاستناد عليه لتعيين صورة النظام السياسي الإسلامي. وذلك بسبب عدم وجود نص قرآني يحدد بشكل قاطع شكل الحكم والنظام السياسي.. فالآية التي يعتمد عليها في تحديد شكل الحكم والتي تقول «أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولى الأمر منكم» لا تشير إلى طبيعة الحكم بقدر ما تربط بين

الطاعة السياسية والطاعة الدينية.. ويستنتج البعض من ذلك أن السلطة أصبحت عمليا تستمد من المباديء وتقوم على رضا الأمة، استنادا إلى مقولة أبو بكر الشهيرة في خطبته «إن أحسنت فأعينوني، وإن أخطأت فقوموني» بمعنى أنه قرن الخلافة برضاء الأمة» (ص ٤١) .

وتقول: «ومن الناحية النظرية فإن مبدأ البيعة يقوم على حرية الإرادة وانتفاء الإكراه مما يتيح مجالا للمعارضة.. إلا أن الواقع العلمي يشير إلى ممارسات مختلفة. فالبيعة تحولت خلال العهود الإسلامية المختلفة، بالذات منذ الحكم الأموي، إلى مجرد إجراء شكلي حرصا على استمرار «مظهر» الخلافة بغض النظر عن مضمونها» . ثم هي تؤكد في حسم: « وتجدر الإشارة إلى أنه ليست هناك طريقة محددة لاختيار الحاكم إذ أن هذا الأمر يختلف باختلاف الزمان والمكان.. ويستنتج من ذلك أن مرد ذلك إلى الأمة، التي لها أن تختار من الوسائل ما يتفق مع ظروفها وأحوالها» (ص ٤٢). وإن يحاول البعض أن يفرض علينا إرادته المتأسلمة بادعاء نظرية «أهل الحل والعقد» فإن الدراسة تكشف حقيقة مهمة، هي أن هذا التعبير اختراع بشري، أتى في الأزمنة التالية لصدر الإسلام وتقرأ: «كما يصعب بصفة حاسمة تحديد مصدر مصطلح «أهل الحل والعقد» وإن كان هناك شبه اتفاق على أن أول من كتب في هذا الشأن هو الإمام أبو الحسن الماوردي المتوفى عام ٤٥٠ هـ في كتابه «الأحكام السلطانية» (ص ٤٨) .

هذا بالإضافة إلى أنه ليس هناك «إجماع على شروط اختيار أهل الحل والعقد أو على من يتوافق فيهم العلم المؤدى إلى الاجتهاد في الأحكام الشرعية».. فمثلا يرى رشيد رضا أن أولى الأمر «هم أهل الحل والعقد الذين يملكون سلطة الأمة، وهم أيضا أهل الشورى الذين يختارون الخليفة، ويسمون في الدول الأخرى نواب الأمة» (أى البرلمان) (ص ٤٩) وبذلك تسقط هذه البدعة المتأسلمة التي تحاول أن تجعل من عصايات الإرهاب المتأسلم أهل الحل والعقد، بينما يعتقد البعض من فقهاء المسلمين

مثل رشيد رضا أن هذه السلطة تعود إلى الشعب وإلى نوابه. كذلك تؤكد الدراسة أن هناك خلافا شديدا بين الفقهاء حول مدى إلزامية الشورى للحاكم وتقول :

«إن تعدد الآراء في هذا الصدد ترجع إلى عدم قطعية النص القرآني وحسمه بالالتزام بالشورى» (ص ٤٩) وهكذا نعود إلى الفكرة الأولى ذاتها وهي أن الأمر كله «من المسائل التفصيلية التي قد تختلف باختلاف التجربة السياسية».

وبعد.. فإننا إزاء دراسة أكاديمية جادة، وسلسة وممتعة في آن واحد.. لكننا مجبرون على مواصلة محاولة التعرف على أبعادها المختلفة.. فألى لقاء آخر ..

الأهالي ٢ مايو ١٩٩٥

النظام والتأسلم (٢)

ونواصل رحلتنا مع دراسة أكاديمية جادة بقدر ما هي ممتعة مع «النظام السياسي والمعارضة الإسلامية» (د. هالة مصطفى) ونكتشف منذ الوهلة الأولى حقيقة مهمة: «لقد أصبحت قضية المعارضة في الإسلام مرتبطة بدرجة كبيرة بإضفاء الصبغة الدينية على الصراع السياسي.. أي أصبحت تتعلق بقضية الإيمان والكفر» (ص ٥٩).

بل إن الباحثة تكتشف لنا عبارة لمحمد عمارة، لعلها أفلتت منه قبل أن يفرق في تأسلمه، عبارة تقول «إن الصراع على السلطة والإمارة تحركه عوامل كثيرة بعضها قبلي وبعضها اقتصادي وبعضها قومي، ولكن القوم غلقوا عوامل صراعهم هذا وأسبابه بغلاف من الدين والعقيدة كي يشحنوا الهمم فتحارب كما يحارب الناس في المعارك المقدسة لنصرة الغايات المقدسة» (محمد عمارة- الإسلام وفلسفة الحكم-ص ١٤).

بل إنها تتابع محمد عمارة لتكتشفه وهو يقول «وبذلك فإن السلطة لم تكن حصاد البيعة، بل كانت البيعة محصلة السلطة» (محمد عمارة- الإسلام والثورة- ص ٢٧٣).

وتواصل د. هالة اكتشافاتها فالأزهر عندما سألته المحكمة التي حاكت جماعة التكفير والهجرة.. أي قتلة واحد من كبار شيوخ الأزهر وعلمائه «الشيخ الذهبي».. عن رأيه في هذا الجماعة وأفكارها وأفعالها.. ماطل ولم يجب شيخه آنذاك الشيخ عبد الحليم محمود على المحكمة، الأمر الذي دفعها إلى إصدار حكمها دون انتظار لرأيه. بل ودفعها إلى أن تثبت في حيثياتها عبارة بالغة الدلالة تقول: «إن المحكمة تسجل

للتاريخ أسفها لما أصاب الإسلام على يد من يتقاعس عن أداء رسالته ، وهروب رجال الدين عن الإفصاح عن رأيهم وإبداء حكم الدين فيما يعرض عليهم من أمور».

الأمر الذي أخرج شيخ الأزهر فأصدر بياناً يوضح رأي رجال الأزهر في هذه القضية ولكنه استند فيه إلى التفريق بين مسألة «القتل» وقضية الفكر... (ص ١٩٢) وكأن القتل نبت عشوائياً بغير فكر يبرره بل ويفرضه فرضاً..

وبعد أن تقدم لنا الدراسة كثيراً من الأدلة على تواطؤ نظام السادات سواء مع الإخوان أو مع «الجماعات» أو حتى محاولاته «لأسلمة» أجهزة الإعلام من مكتوبة ومسموعة ومرئية، وبعد أن تورد ويتدقيق محاولاته اكتساب بعضاً من مشروعياته عبر استمالة الأزهر كمؤسسة وكأفراد. فإنها تورد التقييم بالتالي: «إن إصرار النظام على الحصول على الشرعية الدينية من قبل المؤسسات الدينية الرسمية خاصة الأزهر لتبرير أغلب سياساته قد أفضى في النهاية إلى إضفاء نوع من «الأسلمة» على هذه السياسات، أو بمعنى آخر إلى تغليب العامل الديني في مجال صنع وتنفيذ السياسات. وهو الأمر الذي جعل الصراع السياسي بين النظام وقوى المعارضة السياسية الإسلامية يدور على أرضية دينية، وإذا كان أحد الأهداف العامة لهذا التوجه يتمثل في رغبة النظام في السبعينيات في تجريد هذه القوى من الشرعية، فإن النتيجة النهائية للصراع، والتي انتهت بمقتل السادات كانت على العكس تماماً. وربما تكون هذه النتيجة نموذجاً على خطورة استخدام الدين وتوظيفه في مجال الصراع السياسي» (ص ٢٠٠) .

فإذا أتينا إلى عصر مبارك. نجد أن العنف المتأسلم قد تصاعد بصورة كبيرة، وتلاحظ الباحثة ملاحظتين أساسيتين : «اعتمدت سياسة النظام في مواجهة ظاهرة العنف على أساليب المواجهة المباشرة من خلال السياسة الأمنية، واستخدام الأداة التشريعية والقانونية التي أسفرت عن إصدار عدد من القوانين لمواجهة هذه الظاهرة،

كذلك «استمر النظام في الثمانينيات في الاعتماد على المؤسسة الدينية كإحدى الركائز الأساسية في سياسته لاحتواء ظاهرة العنف» (ص ٢١٦) .

وقد أدى مثل هذا الاعتماد إلى ما أسمته الباحثة «تصاعد الدور الرقابي للمؤسسة الدينية».. «فقد مارست هذه المؤسسة وبالتحديد الأزهر نوعا من الرقابة لم تقتصر على الحياة السياسية، وإنما امتدت لتشمل الحياة الفكرية بكافة جوانبها».. «ويكشف عقد الثمانينيات عن نجاح المؤسسة الدينية في فرض دور رقابي - خاصة في مجال حرية الفكر والتعبير - وهو ما جعلها قادرة على ممارسة ضغوط متزايدة على توجهات الدولة والمجتمع، في الوقت الذي اتسم دورها بالازدواجية والانقسام في مجال تبرير السياسات أو احتواء المعارضة الدينية السياسية» (ص ٢٢٠) .

وبعد ..

نحن إزاء دراسة جادة، تستحق الاهتمام. وتستحق أن تكون أساسا في كثير من مباحثها لفهم علمي دقيق لظاهرة التأسلم السياسي في مصر، ومنابعها الحقيقية، وحقيقة دور المؤسسة الدينية ونتائج محاولات المتأسلمين لتسييس الدين.. أو تدين السياسة .

إنها دراسة تستحق التحية.. وتستحق الاهتمام ..

الأهالي ١٠ مايو ١٩٩٥

إلى من يهمه الأمر :

مسابقة التكفير الكبرى!!

علنا .. وعن جمعية علنية، ولعلها تتقاضى أموالا طائلة من وزارة الشؤون، علنا .. ودون أى إحساس بالخشية أو التردد، ودون أى رد فعل رسمى، أمنى أو غير أمنى .. أعلنت جمعية الدعوة السلفية بالإسكندرية عن مسابقتها الكبرى .. أوكما أسمتها «المسابقة الإسلامية السلفية الكبرى ذات الجوائز القيمة» ..

والمسابقة متضمنة فى كتيب من ست صفحات تتضمن الصفحة الأخيرة منه ملخصا لبرنامج الجماعة ونقرأ فيه عبارة صريحة واضحة قاطعة «الكفر بالقوانين الوضعية الطاغوتية».

هذا عن البرنامج الذى لانعرف إذا ما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد أقرته عند إشهارها للجمعية، أم أنه قد أدخل على النص كما يفعل ممثلو المسرحيات الهابطة. فماذا عن المسابقة؟

الأسئلة عديدة نختار منها :

– أذكر آية من كتاب الله تدل على ما يأتى مع ذكر السورة :

* كفر النصارى الذين يعتقدون فى ألوهية المسيح أو أنه ابن الله.

* حرمة الغناء .

– وسؤال آخر عنوانه من هو؟

* كفرة علماء الأزهر بسبب كتابه «الشعر الجاهلي»، ثم لقبوه «بعميد الأدب العربي»؟

* صاحب المقولة الباطلة: «الدين لله والوطن للجميع» .

* سب الله ورسوله في رواية أولاد حارتنا، ثم أعطاه اليهود جائزة نوبل في الآداب؟

- وفي جزء آخر من المسابقة تقرأ «الديمقراطية والعلمانية بدع معاصرة تخالف الإسلام، وتفصل الدين عن الدولة».

ولا مبرر للإطالة في الاقتباس فالصفحات الست طافحة بسموم التطرف.. والتكفير، ولا مبرر لأن نعود فنكرر للواهمين والغافلين أو المتغافلين أن الإرهاب ليس مجرد رشاش وقنبلة، لكنه يبدأ فكريا.

يبدأ عندما يتلقن الإنسان «أن القانون الوضعي كافر وطاغوتي».. فإن اقتنع فماذا سيكون موقفه من القانون الوضعي، ومن يشرعونه، ومن يتعاملون به؟ وماذا سيكون موقفه من الدولة التي تشرع هذا القانون، وتتخذة أساسا للتحاكم؟

وبعد كل ما كان ، وبعد المحاولة الطائشة لاغتيال كاتب مصر الكبير، يأتي ومن جديد هذا اليوم الناعق بالتحريض والاتهام بالكفر وبسب الله ورسوله، بل وامتهان الجائزة التي هي شرف لمصر كلها.. وبعد كل ما كان يأتي هذا اليوم لينعق بتمزيق الوطن واتهام المسيحيين بالكفر..، وبعد كل ما كان يطل هذا اليوم مرة أخرى لیتهم حتى دعاة «الدين لله والوطن للجميع».

.. فماذا يتبقى من أطراف التطرف لم تجمععه هذه الوريقة؟

ويمماذا يمكن أن يفسر لنا الحكم سكوته على هذه الجريمة وتركه لها توزع علنا وفي سر، وترك سمومها تستدرج البسطاء بحثا عن جوائز قيمة؟.

إننا نتوجه بهذه الكلمات إلى من لايعنيهم الأمر.. أي إلى المسئولين الذين يتصورون- من فرط الذكاء- أن مهمتهم فقط هي اقتناص حملة الرشاشات، ناسين أن وريقات كهذه هي الفاعل الأصلي، والمعرض، والمسئول عن الإرهاب..

ياسادة .. يامن لايعنيكم الأمر تذكروا أن الإرهاب يبدأ فكرا..

ياسادة.. إن لم يكن من أجل صحيح الدين، ولا من أجل مصر تاريخا وحاضرا ومستقبلا، فمن أجل أنفسكم ومصالحكم ومناصبكم.. أم أن البعض لم يزل يهوى إمساك العصا من منتصفها بأمل أن يصلح لكل العصور؟.

الأهالى ١٧ مايو ١٩٩٥

حقوق الإنسان الضرورات لاتبيح المحظورات

تكاثرت منظمات وجماعات ومراكز ومؤسسات حقوق الإنسان في مصر بكثرة مثيرة للاهتمام في أيامنا هذه.

ولعل مصر بحاجة إلى ما هو أكثر بكثير من هذه الكثرة، لكن أخشى ما أخشاه هو أن تصبح الكثرة عنوانا يثير الحيرة والريبة معا .

وابتداء نقرر ونقر ونعترف بأن مصر بكل ما تعانيه من افتقار للاستنارة والليبرالية والاعتراف بالآخر، وبكل ما تحمله في سلتها الحكومية من احتقار للإنسان وحقوقه، وفي سلتها المتأسلمة من إهدار لحق الإنسان في استخدام العقل وحتى في الاتجاه إلى الله وفق رؤيته، ومن رفض رافض للآخر، ومن تشبث برؤى لاعلاقة لها بصحيح الإسلام لينسجوا منها مشنقة لحقوق المسيحيين شركاء الوطن، والنساء أجمل ما في هذا الوطن.. ولإنكار العقل والعلم والفن والحضارة، والمستقبل...

مصر إذن تعاني معاناة حقّة، وهي معاناة مزدوجة توشك أن تحاصرها بين خيارين: انتهاك حكومي لحقوق الإنسان أو من جانب دعاة التأسلم.. ويزداد عمق هذه المعاناة إذا نظرنا إليها بشموليتها.. بمعنى أن تحوى السلة الحكومية على اضطهاد متنوع المذاق يبدأ بممارسات غير مقبولة ضد كل من يقع في قبضة الأمن، ويتمدد ليشمل انتهاكات مثل فرض قوانين غير قانونية وغير عاقلة على المجتمع، انتخابات أنتم تعرفون جميعا ما يجري فيها، ممارسات تفرق بين المواطنين في تولي الوظائف

العامة على أساس من الدين، عمال حقوقهم النقابية والمهنية والمعيشية مهددة، احتكار لأدوات الإعلام الأساسية بما يحرم الإنسان حقه في التعبير وحقه في التعرف على الرأي الآخر. وبمعنى أن تحتوى السلة المتأسلمة على فتاوى وأحاديث مذاعة ومقالات (في صحف حكومية وغير حكومية) ورشاشات وقنابل تستحل دماء المواطنين وأموالهم وحقوقهم في التفكير والتعبير والاختلاف والاجتهاد، وهي ممارسات تطال كل من خالفهم في الرأي حتى من بين صفوفهم، وتطال كل ليبرالي أو عقلاني أو علماني أو متحرر أو مجتهد أو منتقد أو مختلف.. إلخ، وتطال كل مسيحيي مصر وكل نساء مصر.

نحن إذن إزاء حالة من المطاردة المزبوجة لحقوق الإنسان.. وهي مطاردة شاملة.. متسعة، وأخشى أن أقول إنها إن لم تكن تزداد اتساعاً فهي لا تنكمش بالقدر الكافي.

ولقد حرصت على أن أورد كم القيم التي يجري إهدارها لأحد أمرين :

- ١- إننا بحاجة ملحة إلى مؤسسات للاهتمام بالدفاع عن حقوق الإنسان .
- ٢- إن حقوق الإنسان مسألة متكاملة وإن اجتزأها وتلخيصها في حبة واحدة من حبات العنقود، فضلاً عن أنه غير منطقي، فإنه يغطي على الممارسات الأخرى بفحمة تخفيها عن الأنظار، وهو أمر غير مقبول، بل ويسارع باستثارة الريبة والارتياب..
- ولقد تفجرت في الآونة الأخيرة حملة ضارية ضد منظمات حقوق الإنسان، أخذت العاطل مع الباطل، وخلطت بين الفكرة الجليلة والمهيبة وبين الممارسات المثيرة- أحياناً- للرفض .

وما دفعني للكتابة في هذا الموضوع هو تكاثر الحديث ضد هذه المنظمات بصورة أصبحت قادرة فعلاً على تشويه الصورة، وأن يمتد التشويه من الممارسات إلى المنظمات، ومن الأفراد إلى الفكرة...

ولعل لا أبالغ إذا قلت إن البعض من كبار مفكري مصر بدأوا وعن عمد يتأون بأنفسهم عن الإسهام في أنشطة هذه المنظمات من قبيل: «إبعاد عن الشر وغنى له». وخوفا من أن يتهموا بأنهم نالوا بعضا من هذا المال المتدفق عبر نهيرات مثيرة للدهشة والريبة معا. وهذه كارثة بكل المعايير لأنها تعزل الفكرة عن حصنها وتضفي على الممارسة ظلالة من الشك .

ولكى أكون واضحا أحدد نفسي في نقاط محددة :

- حقوق الإنسان في مصر تعاني معاناة تستدعى وتستوجب حشد الجهود للدفاع عنها .

- لابس من تلقى هذا الدعم المتدفق من نهيرات أو أنهار مرئية وغير مرئية، طالما يستخدم استخداما صحيحا ولغير المصلحة الفردية، وطالما لم يفرض على الممارسة الخضوع لإشارات أو إيماءات أو تعليمات بتجاهل كل الكوارث التي تحاصر حقوق الإنسان المصري، والتركيز، بصورة مثيرة للدهشة والريبة، على جانب واحد.. وعلى قضية واحدة ..

- مفهوم ومقبول ومنطقي أن تتلقى منظمة غير حكومية دعما خارجيا لإنشاء مستشفى أو دار للمسنين أو مركز لتنظيم الأسرة أو محو الأمية.. لكن المثير للحيرة هو تدفق أموال بغير حصر على منظمات حقوق الإنسان وأسأل لماذا؟ وفيم ينفق؟

الدفاع عن حقوق الإنسان مسألة تتعلق بالضمير.. فهل للضمير ثمن؟ وهو مسألة تتطلب مواجهة شجاعة، فهل للشجاعة ثمن؟ وهو دفاع عن الإنسان والوطن والمستقبل فهل لمثل هذا الدفاع ثمن؟

وقد يتطلب الأمر قدرا من الإنفاق على مطبوع، أو تحرك أو نشر، فهل عقلت مصر بحيث لا يستطيع مثقفوها وإيبراليوها والمدافعون فيها عن حقوق الإنسان أن يمولوا مثل هذا النشاط؟ فإن كانت هناك حاجة ملحة لتقبل مثل هذا الدعم فهل يمكن

اختصاره؟

مثلا: هل يمكن أن يوضع ميثاق يحتم علي جميع القيايين العاملين في مجال حقوق الإنسان ألا يتقاضوا أجرا أو مكافأة مادية عن عملهم؟ أو بمعنى أدق هل يمكن إلغاء صفة الاحتراف عن النشيطين في مجال حقوق الإنسان ؟

- وهل يمكن التنازل عن عقد الندوات في فنادق الخمس نجوم، المصحوبة ببوفيهات فاخرة تتفوق على بوفيهات الأفراح الارستقراطية؟

- وهل يمكن بعد ذلك أن تحقق منظمات حقوق الإنسان قدرا كافيا من الاستقلال في نظرتها، ومنهجها، ومسلكتها، وتوجهاتها، فلا تنتقى من سلة انتهاك حقوق الإنسان إلا ما يرضى دافعي المعونات فتبدو كلماتها ناقصة المذاق كطعام بلا ملح .

فما من عاقل يرفض أن تدافع منظمات حقوق الإنسان عن الذين يتعرضون لتعذيب أو ترويع أو معاملات خارجة عن القانون سواء من الإرهابيين أو أسرهم، لكن الجملة هكذا ناقصة، طعام بلا ملح، أو بالدقة ملح بلا طعام .

فلا بد من إدانة الإرهاب والإرهابيين، دعاة ومفتين وقتلة من حاملي الرشاشات والقنابل. ولا بد من إدانة ترويع وتكفير كل خصوم التيار المتأسلم، ولا بد من إدانة أي انتقاص من حقوق المرأة ومن حقوق المسيحيين .

هكذا يصبح الأمر مستقيما، وهكذا تنتفى الحيرة أو الشكوك، ويصبح الدعم الأجنبي غير مثير للشبهات أو حتى المتقول بالشبهات..

يا إخوتي الأعزاء.. العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مهمتكم .. نبيلة ونبل القصد لا يتباعد عن نبل الممارسة ونبل الأداء ونبل التصرف.

بعض الأخطاء أتاح لخصوم حقوق الإنسان من الطرفين.. فرصة امتهان الفكرة النبيلة، والتشويش عليها.

فهل أن لنا جميعا أن ننقذ الفكرة.. أن نحميها من خصومها ومن الممارسات غير الصحيحة وغير الصحية التي تنسب إلى أنصارها.

أنتم تتوجهون بقولكم وفعلكم إلى الرأي العام.. والشفافية إزاء الرأي العام مهمة جدا، وإلا أعرض عنكم، وعن الفكرة ذاتها.. فإن أعرض، فلا قيمة لأى قول أو فعل.. أو صراخ.

إن مقصدى من هذه الكتابة هو الخير للفكرة وللقائمين عليها.. وإنقاذها وإنقاذهم من تقولات الخصوم ومن أخطاء الفعل والممارسة .

الأهالى ٢٤ مايو ١٩٩٥

المواطنة (١)

وإذ يتجنب البعض - مخطئين - أن يتلمسوا جوانب الوجع في الجسد المصري، فإن البعض الآخر بدأ في إثارة قضية هذا الوجع، وتفحصوا أسبابه ومسبباته بأمل التوصل إلى ما يشفى الجسد المصري .

ويصدر «المركز القبطي للدراسات الاجتماعية» مجموعة من الكتيبات بعنوان «المواطنة» .. أليست مسألة المواطنة هي أحد مواطن الوجع المصري؟ ونتفحص نتاج هذه المحاولة الشجاعة.. ونقرأ.

كتيب للدكتور سليم العوا نقرأ فيه : «وغنى عن البيان أن من سنة الله في الاجتماع البشرى أن يتجاور فيه أهل مختلف الملل والنحل، كما يتجاور أهل مختلف الألسنة والألوان وهم جميعا أخوة لأب وأم، وإن تباعد بمعاني الأخوة الإنسانية طول الأمد بين الأصول والفروع، قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة في قوله تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».. وفي حديث المصطفى «صلعم» يوم حجة الوداع خاطب الناس جميعاً بقوله «يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لأدم وأدم من تراب» (ص ١) .

ويحدد الكتاب الأصول التي يبنى عليها وجهة نظره في «المواطنة» فيورد من بينها «قبول ما تقتضيه المشاركة في الدار، أو الوطن بتعبيرنا العصري، فكل ما حقق مصالح المشتركين معاً فيه، جاز، وكل ما أهدرها فهو بالإهدار أولى وأحق.. وذلك وفق قاعدة: إن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» .

ويتحدث الكتيب عن «صحيفة المدينة» التي وجهها الرسول إلى أهل المدينة محددات أسلوب التعامل فيما بينهم ويقول: «وهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين» ويورد عهد الرسول إلى أهل

نجران ونقرأ: «ولنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدتهم... وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لا يغير أسقف من أسقفية، ولا راهب من رهبانية، ولا كاهن من كهانته» (٦). أما الجزية «فأصبح أقوال الفقهاء في تعليلها عدم اشتراك غير المسلمين في الدفاع عن دار الإسلام، لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عن قيل منهم الاشتراك في الدفاع عنها».

وأيضاً: «صالح المسلمون أهل النوبة (وكانوا مسيحيين) على عهد الصحابي عبد الله بن أبي السرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل بين الفريقين في كل عام» ويمضى الكاتب مؤكداً: «ومن هنا نقول إن غير المسلمين من المواطنين الذي يؤتون واجب الجندية.. لاتجب الجزية عليهم» (ص ٩٨). بل هو يؤكد في وضوح واضح «وفى بعض كتب الفقه تصوير يأباه العدل الإسلامي، وترفضه النفوس الكريمة لكيفية أخذ الجزية - عند وجوبها - من غير المسلمين. وهذا التصوير مما لا أصل له في الإسلام. وقد صدق الإمام النووي حين قال: «هذه الهيئة (المكروهة) باطلة، ودعوى استحبابها أشد خطأ».

ثم يورد الكتيب عبارة للإمام القرافي حول ضرورة البر بأهل الكتاب وذلك «بالرفق بضعيفهم، وسد خلّة فقيرهم، وإطعام جائعهم، وكساء عاريهم، ولين القول على سبيل التلطف والرحمة، ونصيحتهم في جميع أمورهم، في دينهم ودنياهم، وحفظ غيبتهم إذا تعرض أحد لأذيتهم، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم، وجميع حقوقهم ومصالحهم وإيصالهم إلى جميع حقوقهم» (ص ١٣).

أسمعتم - والكلام نوجهه إلى اليوم الناقع بخراب الوطن وتقسيمه - قول الإمام القرافي .

«وإيصالهم إلى جميع حقوقهم» فأين هذا مما تقولون وما تفعلون؟ أما نعيق اليوم، فهو «تأسلم» لا يرضاه الإسلام ولا يرضاه الوطنية .
والى لقاء آخر .

الأهالي ٣١ مايو ١٩٩٥

المواطنة (٢)

وتواصل مطالعتنا لمصدر الوجد في الجسد المصري، ومحاولة فحص أسبابه، والبحث عن مخرج لمصر يفصل عنها جراحها المؤلمة، فنواصل قراءة الكتيبات التي أصدرها «المركز القبطي للدراسات الاجتماعية» بعنوان «المواطنة».

فنطالع الكتيب الذي أعده د. وليم سليمان قلادة، ونقرأ نصوصا تثير من الاحترام قدر ما تثير من الشجن. الاحترام لأنها تعبير صحيح عن وحدة الوطن، والشجن لأن هناك من يتجاسر فينشق ضدها..

«نقرأ في تاريخ البطريك ميخائيل (١٠٩٢-١١٠٢م) أنه وصلت عساكر الفرنج من البلاد الافرنجية إلى الشام في خلق كثير، وملكوا أنطاكية وما يليها، ثم ملكوا مدينة القدس الشريف.. وصرنا نحن النصارى القبط لانصل إلى الحج لأجل ما هو من بغضهم لنا.» (ص١٦).

ونقرأ أنه مع نشأة مصر الحديثة على يد محمد علي توحد المصريون في بنائها «قالوا إلى اختار بعض المأمير من نصارى البلاد» والجيش والأسطول ضما المصريين، مسلمين ومسيحيين على قدم المساواة (ص٢٢).

وهكذا وبالانتظام في خدمة العلم تصبح الوحدة الوطنية مجسدة قولاً وفعلاً. إلى الدرجة التي دفعت البابا كيرلس الرابع إلى القول «يقول البعض إنى طلبت من الباشا أن يعفى أولادنا الأقباط من الخدمة العسكرية، حاشا لله أن أكون جباناً بهذا المقدار، لا أعرف للوطنية قيمة، أو أن أفترى على أعز أبناء الوطن بتجردهم من محبة أوطانهم،

أو عدم الميل لخدمته حق الخدمة، والمدافعة عنه» (ص ٢٦).

ومنذ أول مجلس نيابي «مجلس شورى النواب ١٨٦٦» يضم فى أولى انتخاباته وحتى نهاية عمله «نوابا مسلمين ومسيحيين أتوا جميعا- وفى جميع الدورات- بالانتخابات» (ص ٢٨) .

فهل من حقنا أن نسأل سؤالا التقليدي، والذي لم نمل من تكراره، «ماذا جرى لمصر؟».

* ثم نطالع الكتيب الذي أعده الأستاذ سمير مرقس مدير المركز لنتابع معه رأيه فى «مشاركة الشباب القبطي فى الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات الخاصة».

وبعد دراسة استطلاعية لتاريخ المواطنة المصرية يصل بنا الكاتب إلى المرحلة الساداتية التي يسميها مرحلة تدين الحركة السياسية.. ثم يربط بين ظاهرة تدين السياسة وبين ما لازمها ونتج عنها «ففى ظل هذا المناخ بدأت تثار قضايا لم تكن مثارة من قبل فيما يتعلق بالمواطنة والمساواة، وبدأ التشكيك فى قيم أصيلة اكتسبتها معا مكونات الجماعة الوطنية عبر التاريخ» ثم يكون طبيعيا «أن يصير عقد السبعينيات هو البداية لعصر الاحتكاكات والصراعات الطائفية» (ص ٧).

أما الصعوبات التي تعوق مشاركة الشباب القبطي فى الحياة العامة فيحددها الكاتب فيما يلي: «المناخ الطائفي- تدين الحركة السياسية - التراجع التاريخي عن المواطنة - الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى الحياة العامة - التشكيك فى العقيدة الإيمانية - الحديث المغلوط عن الاقباط وكنيستهم» ثم يقول فى صراحة موجعة: «إن الاستمرار المتصاعد للممارسات الطائفية الموجهة ضد الأقباط فكريا وماديا، وكما وكيف! كما من حيث مرات حدوثها، وكيف! من حيث نوعية وأسلوب تنفيذها، على مدى ما يقرب من ربع قرن.. له أثره ولاشك فى تردد الشباب القبطي عن المشاركة الفعالة

فى الحياة السياسية، خاصة وقد رافق هذه الممارسات إعادة النظر فى الموقف من الأقباط من حيث طرح التعامل معهم على أساس «أهل الذمة» و«الولاية»

وبعد....

إن هذا الجهد الشجاع الذى قدمه «المركز القبطي للدراسات الاجتماعية» ينبغى ألا يضيق فى خضم «المكلمات» المتكاثرة فى أيامنا هذه. وينبغى ألا ينظر إليه بضيق أفق، أو بضيق صدر، فهو يحدد ويشكل واقعى موطن الوجع فى الجسد المصرى.. و من ثم يتعين - وبالضرورة- البحث عن نواء مصرى شامل، شعبى ورسمى، فكرى وعملي لهذا الوجع .

وينبغى ألا ينظر إلى هذه الكتيبات على أنها شكوى مظلوم.. وإنما على أنها صرخة مصرية.. مصرية التوجه، ومصرية الوجع.

وينبغى ألا نغمض الأعين عما ورد فى هذه الكتيبات من حقائق. سواء أكانت حقائق تاريخية، أو حقائق أنية.

فمصر يوجعها حقا هذا التفريق المشين. والويل لمن يترك من يتألم نون أن يمد يدا كى يشفى جراحه .

الأهالى ١٤ يونيه ١٩٩٥

ردا على ياسر الزعاترة : كى لا تختلط الأوراق في السجال!

وجه الأستاذ ياسر الزعاترة (الحياة ٢٥ مايو ١٩٩٥) لوما قاسيا لفريق سماه «اليسارى- العلمانى- الرسمى» «متهما» إياه بأنه يضع الإسلاميين جميعا في سلة واحدة.

وبما أننى واحد ممن يقولون ذلك، وكذلك كواحد ممن يمتلكون شجاعة الانتساب إلى اثنتين من المفردات الثلاث التى حددها، وممن يمتلكون شجاعة المعارضة للمفردة الثالثة وهى «الرسمى» وبما أننى ألح فى كل كتاباتى على ما يرفضه السيد الزعاترة ويكرس مقاله له، فإن الرد عليه أصبح مفترضا، أو قرضا.

لكننى سأتوقف (وأنا دائما ألح على ذلك) عند التسميات... «الإسلاميون» - «الأصوليون» - «التيار الإسلامى».. كل هذه المفردات استخدمها الزعاترة دون احتراس، وكان الأمر مسلم به من الجميع، ولكن لندقق معا.

* الأصوليون نسبة «إلى الأصل» والأصل جليل ولا يحتكره أحد، والدعوة للارتداد غير المحترس نحو ذات أنواته وآلياته القديمة لا يكون بالضرورة اقترابا منه أو من صحيح الإسلام، فالأمر يتوقف على ما هو «الأصل» وما هو «الواجب الاتباع» وما هو «الممكن التطوير» .

* «الإسلاميون» «التيار الإسلامى» .. وكل من التعبيرين صفة، والصفة «لغة» هي تمييز الشيء عما عداه، فإن أضيفت إليها «ال» التمييز (هكذا تسمى لغة) ، باتت

تعنى استغراق كل الشيء كأن تقول الشعب المصري أو الفلسطينيون ، فكل من عداهم لا يكون مصرياً أو فلسطينياً .

ومن هنا تكون التسمية بذاتها بداية للفرز المؤدى إلى اعتبار «الآخر» ليس مسلماً، أى كافراً، فإذا كانوا هم «الإسلاميين» فنحن الذين ضدهم أو حتى لسنا معهم، نكون «غير الإسلاميين» أليس كذلك؟.

ولهذا نفضل نحن تسميتهم «المتأسلمون» أي الذين ينتسبون إلى الإسلام لكنهم ليسوا «الإسلام» ذاته، فلو كانوا هم «الإسلام» ذاته لما تجاسرنا أو رغبنا في أن نتوجه إليهم بانتقاد أو حتى إعراض.

أما «التاء» التي تسبق الفعل فهي (كما هو وارد في القاموس) تجعله علامة، كأن تقول «تأقلم» أو «تأرجح» في مشيته، فكانت «التاء» علامة تشبيه بالأرجوحة ، دون أن يكون الشيء المشبه هو الأرجوحة ذاتها.

هذا عن اللغة، فماذا عن السياسة؟

السيد الزعاترة يصف نفسه برئيس تحرير «فلسطين المسلمة» فلتأمل الاستغراق للشيء الذي يرد، وعن «عمد متعدد» في هذه التسمية؛ فلسطين، مهد السيد المسيح عليه السلام، وموطن نسبة عالية من المسيحيين، ليست موجودة ولو بأى نسبة على خريطة السيد الزعاترة، ويقفز سؤال غير محترس يلح على رغم احتراسى في الكتابة: ماذا لو أصدر مسيحي متعصب مجلة «فلسطين المسيحية»؟ هل تعطيه الحق؟ أم أن هذا الحق لك وحدك؟

هذا عن التسميات التي يحاول المتأسلمون تمريرها ببساطة محاولين فرضها علينا في غفلة من احتراستنا .

ثم أتى إلى المثلث الذي افترضه السيد الزعاترة: المثلث «اليسارى - العلمانى -

الرسمي» معا في سلة واحدة .، هل هذا صائب؟

أولا : هناك يساريون (وهم في اعتقادي مخطئون) يتوهمون مثلك أن بالإمكان الفرز بين متأسلم إرهابي ومتأسلم معتدل، وهناك يساريون(وهم في اعتقادي مخطئون) يتحالفون معكم في فلسطين.

ثانيا: هناك رسميون يستريحون إلى وهم التفريق بين المعتدل والإرهابي في التيار المتأسلم، وقد ظل النظام المصري، واقعا في هذا الوهم حتى فترة قريبة جدا، ولم يزل هناك في صفوفه - حتى الآن- من يعتقد بمثل ما تقول .

بل إن أكثر من يلح على ضرورة هذا التفريق (لفرض في نفس يعقوب) هو الإدارة الأمريكية التي تسمونها بالاستكبار النصراني، فهي كانت ولم تزال تلح بل وتضغط من أجل ضرورة التفريق بين معتدل ومتطرف في الجزائر (لصالح من تحب وتهوى هناك «جبهة الإنقاذ») وبين معتدل ومتطرف في مصر (لصالح من تحب وتهوى هنا أيضا «جماعة الاخوان»).

قآئن الصواب في هذا الإجمال غير الصائب؟

لكن تعال كي أريحك أنا «يساري علماني» وأقول وأكرر وأقرر أنه حتى الآن لامجال للتفريق بين معتدل ومتطرف في التيارات المتأسلمة التي أتابع وبإلحاح القراءة عنها، وألاحق أدبياتها العلنية والسرية ما استطعت.

ولكي أختصر الطريق أتوجه إليك بعدة أسئلة، أتمنى ألا تكون محرجة .

شرعيا: من هو الأكثر مسئولية؟ الذي أفتى (وهو مفترض فيه أنه الأكثر علما بشرع الله) بتكفير شخص، أم الذي صدق الفتوى وحمل الرشاش فقتل المقول بكفره وارتداداه؟

ولأسهل الأمر عليك وعلى القارىء، أفسر السؤال:

في محاكمة قتلة الشهيد فرج فودة (وأرجو ألا تؤذيك كلمة الشهيد هذه)، وقف فضيلة الشيخ محمد الغزالي وهو المشار إليه بأنه رأس الاعتدال في تياركم (وبهذا الوهم سمح له التليفزيون الرسمي أن يتسلل إلى بيوتنا فيعلم الناس شئون الدين)، ليعلن أن من حق أحاد الناس تطبيق حد الردة (أى قتل المرتد أو بالدقة المقول بارتداده) وقال : إن القاتل هنا لا يعاقب، بل يثاب على فعلته .

ثم أفتى البعض بأن رواية «أولاد حارتنا» كفر، وحاولوا استنابة الكاتب الكبير فترفع عليهم ترفعا يليق به، ونحمده له، ثم أتى صبى يحاول ذبح الرجل، وأمام المحقق أقر بأنه «سمع» (لاحظ «سمع» هذه) أن الرواية كافرة، وأقر أنه لم يقرأها، لكن «الفتوى» كافية، ولهذا قرر ذبح الرجل، وأكد المسكين أنه لو واثته فرصة أخرى لفعلها ثانية.

من المجرم هنا ياسيدى؟ أريد إجابة محددة .. أهو من أفتى بغير صحيح الإسلام أم الصبى المسكين الذى أعدم؟ وأسألك بالمناسبة : أليس ظلما بينا أن يعدم الصبى ويترك الذى أفتى (أى المحرض) حرا طليقا؟ وهل سمعت المثل السودانى البليغ: «يشوف الفيل ويضرب في ظله»؟.

وتتبقى بضعة أسطر أكرسها لتحديد واضح ومحدد.

من هو المعتدل بمعايير زماننا؟.

هو من يؤمن بالديموقراطية ولا يعتقد أنها بدعة نصرانية.

والديموقراطية تعنى وتفترض (في اعتقادى) أربع آليات أساسية «فى مجتمعاتنا»:

– انتخابات حرة، لإقامة مجلس تشريعى يشرع لتحقيق مصالح العباد، وفقا لمبدأ:

حيث تتحقق مصالح العباد فثمّة شرع الله، وذلك من خلال قوانين وضعية تطبقها

محاكم مدنية تلتزم بهذا القانون الوضعى..

- تعددية حزبية حقه لكل القوى التي تؤمن بالديموقراطية حقا (الآن وفي المستقبل)، ولا تسمح لأحد أن يحتكر الحقيقة، أو يحتكر التحدث باسم الإسلام، أو يخلط بين الدين وبين الفكر السياسي المتستر بالدين، ولا تسمح لأحد أن يزعم أنه وحده «الجماعة المسلمة» وأن من خالفه فقد خالف صحيح الدين.

- تداول حق للسلطة، الآن وفي المستقبل، وهذا يعنى عدم الخلط بين «الحكم» وبين «الدين» أى بالدقة: لا يجوز لأحد أن يدعى أنه إذ يحكم أن حكومته هي «حكومة الإسلام» (أرأيت الرسول الكريم إذ نهى عامله عن أن ينزل الناس إن أراوا على شرع الله وقال أنزلهم على رأيك أنت. فشرع الله أجل من أن يحتكره أحد ليتحصن به) .

وكمثال للتقريب: هل تعتقد أنت أو اخوتك أنكم إن حكمتم ستقيمون حكومة حزبكم أو جماعتكم أم «حكومة الإسلام» فإن كانت حكومتكم فأهلا وسهلا قلنا حق المعارضة بل حق إطاحتكم . ولكن هذا لا ينطبق بحال من الأحوال «على حكومة الإسلام».

وهذا هو بالدقة الفارق في النظر إلى كل الحكومات التي تدعى أنها «حكومة الإسلام» فكل معارض أو متظاهر أو مطالب بتغيير الحكام، كافر لأنه يعارض حكم الإسلام وليس حكم الفريق الفلاني، أو الشيخ الفلاني، وكلاهما بشر يخطئ ويصيب .

- احترام حقوق المواطنة فكل مواطن (بغض النظر عن ديانته) كامل الحق في تولى المناصب وفي حيازة الحقوق ذاتها التي يحوزها مواطن آخر، على أساس المبدأ المعترف به «أن المواطنين أمام القانون سواء».

وبعد، ولست أريد أن أزيدك حرجا، لكننى أدقق فأؤكد على ضرورة الإقرار بمبادئ كهذه، الآن وفي المستقبل، وألح على «وفي المستقبل» هذه. لماذا؟.

لأن البعض يحاول أن يجارينا أو كما يقول المصريون «ياخذنا على قد عقلنا» ويقول : موافق، وهو ليس موافقا هنا، إنه فقط يقول في قرارة نفسه «هذا مجتمع غير إسلامي.. مجتمع كافر، تعلوه آيات الكفر فلا بأس من أن تجاري فيه هذه الضلالات

الكافرة، أما عند قيام دولة الإسلام فلنا شأن آخر».

والسيد الترابي قالها علنا عندما تنصل (في ظل ما يعتقد هو أنه دولة الإسلام) من كل ما التزم به في ظل المجتمعات الكافرة، والسادة أعضاء جماعة الإخوان وحزب العمل في مصر يطبقون ذلك نون إحساس بأى تناقض أو عيب أو خجل، فهم يصرخون وبالقدر نفسه مؤيدين حكومات «إسلامية» كما يقولون، لاتفعل ولا تقول كل ما يطالبون به الآن، لمجرد أنها حكومات «إسلامية».

فهل لنا أن نتوقع على أيديهم إن حكموا، أكثر مما يفعل أصدقاءهم الذين يصرخون دفاعا عنهم؟ ولعلّى بهذا القول المختصر لا أكون قد آذيت مشاعر السيد الزعاترة فما قصدت سوى تبيان الحقيقة.

ولعله هو المعلوم إذ وطأت قدمه ساحة يحرص كل المتأسلمين على تجنب الخوض فيها .

الحياة (لندن) ٢ يونيو ١٩٩٥

المال والأصوليون وحقوق الإنسان

كلما حاولنا مع القاموس المصري وجدنا مفرداته محددة تحديدا مصريا فهي نوما
مصرية المذاق، ومصرية المعاناة، ومصرية التحديد.

فإن قلبنا صفحات هذا القاموس، وتوقفنا عند صفحة حقوق الإنسان، تدافعت
أمامنا مفردات عديدة كل منها يزاحم ويتزاحم كي يبدو الأكثر أهمية: حرية التعبير،
حرية الرأي، حرية الصحافة، الحق في استخدام العقل، الحق في الاعتداد بالعلم،
الحق في الاختلاف، الحق في أن تكون «الآخر» دون أن تصبح عدوا، حرية الاعتقاد،
حقوق المرأة، انتخابات حرة أو أقرب إلى أن تكون كذلك، تداول السلطة، وأيضا حقه
في حماية نفسك - حياتك وجسدك- من عدوان «الآخر» الذي يصمم على أن كونك
«الآخر» هو بذاته مبرر لقتلك أو تهديدك بالقتل، أو اتهامك بالكفر، أو في أحوال أخرى
انتهاك حريتك وهكذا .

لكن القاموس «الافرنجى» نجح - ولأسباب محددة وربما لمصالح محددة - في أن
يختزل «حقوق الإنسان المصري» إلى واحد فقط من المفردات، هو الدفاع عن حقوق
الإرهابيين.

وابتداء نقرر ، ونعترف ، بحقوق الجميع، إرهابيين أم غير إرهابيين، في ممارسات
ومواجهات وأساليب ومحاكمات في إطار عادل وقانوني، فليس بالإمكان أن نبادل
المجرم إجراما بإجرام، وأن نكرس إنكار حقوق «الآخر» بإنكارنا حقوقه، ولكن الجمل
غير المكتملة تبدو نوما غير منطقية وغير مقنعة، بل مثيرة للدهشة أحيانا، وللارتياح

فى أحيان أخرى .

وإذا كان الفنان يونس شلبى قد اكتسب شهرته ، وكرس نفسه كفنان مبدع، من تهكمه الساخر عبر جمل غير مكتملة، فإن جماعات حقوق الإنسان الغربية، والأمريكية تحديدا، اكتسبت عدم صدقيتها بل اكتست تصرفاتها بالريبة من تمكسها المستميت بالجمل غير المكتملة.

فقد أثارت حقوق الإرهابيين حتى حقوقهم فى تكفير «الآخر» وحتى إن كان «القول» بالتكفير يتحول حتما إلى فعل «القتل».

والغريب أن هذا القاموس الافرنجي مخصص وفقط للاستخدام عندنا، ففي ألمانيا مثلا عندما قررت الحكومة حل التنظيمات النازية أو شبه النازية لم يتجاسر أحد من أصحاب «بوتيكات» حقوق الإنسان فى أوروبا أو أمريكا على أن يعلن احتجاجا أو شبه احتجاج، اعتراضا أو شبه اعتراض. وهذا طبيعى ومنطقي، فأنت لاتستطيع أن تعطي- وبحجة أعمال الديمقراطية- الحق لأعداء الديمقراطية فى اغتيالها .

وفى علم المنطق مقولة منطقية بقدر ما هي جميلة: «من اللامنطق أن تستخدم المنطق لفهم قضايا غير منطقية» وهكذا يمكن أن نؤكد وأن نتأكد من أنه «من اللاديموقراطي أن تستخدم الديمقراطية لتحقيق أهداف غير ديموقراطية».

وإذا كان الأمر يبدو غريبا بالنسبة لبوتيكات حقوق الإنسان الغربية، فإنه يصبح أكثر غرابة بالنسبة للترجمة المصرية لهذه المنظمات.

ويبدو مثيرا للدهشة أن نتحاشى استخدام القاموس المصري، ونعتمد فقط القاموس الافرنجي، ونرفض المفردات المصرية، أو نتجاهلها، لنكتفى فقط بما يكتفى به السادة الغربيون أو الأمريكيون.

ويتداول البعض أن ربما كان السبب فى ذلك تلك المعونات أو الهبات أو المساعدات

التي تمتد عبر قنوات مفتوحة وبسقاء مندفع، والذي يثير الدهشة هو من أين تأتي هذه الأكوام من الأموال، قيل في البدء إنها تأتي من «منظمات غير حكومية» متربةعة في أوروبا وأمريكا، ولم يسأل أحدهم من أين تحصل هذه المنظمات غير الحكومية على هذا الطوفان من الأموال، ومن الذي يمولها .

لكن فرسان حقوق إنساننا المصريين اخترقوا الحواجز، ورفضوا التستر خلف لافتة «غير الحكومية» وأسرعوا وبسرعة مدهشة للحصول على هبات الحكومات، بون أن يسألوا أنفسهم ذلك السؤال البريء، والعاقل: لماذا تتحمس هذه الحكومات التي تدوس حقوق إنساننا المصري والعربي كل يوم وتنتهكها علنا، ورسميا، لأن تقدم فيض أموالها «للدفاع» عن حقوق ذات الإنسان ذاته الذي تدوسه بأقدامها كل يوم، سواء عبر تعليمات صندوق النقد الدولي، أو في مجلس الأمن، أو على أيدي إسرائيل، أو صنائعها؟ أليس هذا غريبا؟

لكن الفرائب ليست أحادية بل هي كومة من الأشياء الغريبة، فالدفاع عن حقوق الإنسان مهمة نبيلة، وهي من فرط نبيلها تبدو أسمى من أي ثمن، إلا أن البعض قرر بجسارة مثيرة للدهشة أن يؤجر نبلة مقابل راتب شهري، أو منحة مالية هي كبيرة بكل المعايير، فهل هذا طبيعي؟ هل من الطبيعي أن يترك الكثيرون مهنهم الأصلية، لتصبح مهنتهم الدفاع عن حقوق الإنسان؟ وهل يفسر هذا سر استبدال القاموس المصري، واستخدام قاموس من يدفعون؟ وهل يفسر هذا حمى الانقسامات، وتكاثر المؤسسات والمنظمات والمراكز والمسميات، إذ يحاول كل أن يحصل على أكبر قطعة من الكعكة، وعندما تشتعل المنافسة فإن المانع يختار، وهو بالقطع سيختار الأكثر أدبا والأكثر ولاء، أو بالدقة، الأكثر خضوعا لقاموسه هو وليس للقاموس المصري .

ليس معنى ذلك - بطبيعة الحال - أننا نرفض الفكرة، وهو ما تحاول بعض الأقلام الحكومية، لكنه يعنى أننا نحاول أن نحمل الفكرة النبيلة من الشوائب والتصرفات غير

النبيلة، وإننا نعتقد بل نثق بأن مصر بحاجة إلى حملة وحملات للدفاع عن حقوق الإنسان، وإلى منظمة ومنظمات، ونشرة ونشرات، وجهد وجهود، فحقوق الإنسان مضيعة في الأغلب لكننا نرفض أن يكون الثمن الآتي من الخصوم هو أن ننحني، فكيف يمكن أن نحقق ذلك؟ الإجابة في اعتقادنا بسيطة وسهلة، وهي أن نرفض أن يكون للنبل النبيل ثمن، فيمتنع «النبلاء» الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الإنسان عن أن يتقاضوا رواتب أو منحا أو مكافآت على أدائهم النبيل دفاعا عن حقوق الإنسان .

ومن ثم تتخلص - وإلى أقصى حد- الحاجة إلي أي عون أجنبي. ومن ثم تتلاشى - وإلى أقصى حد- الحاجة إلى اللجوء للقاموس الافرنجي للتعامل مع قضية حقوق الإنسان، وتكتمل الجمل، فتصبح جملا مفيدة.

إن مؤسسات حقوق الإنسان لا تمتلك عناصر ضغط سوى الرأي العام، واستخدام المال القادم من العدو، والمفردات التي يحددها العدو، والتربيع الفاضح. من ذلك كله يفرض بل ويفترض عزلة كل الدعاوى والأقوال والأقاويل عن أي تأثير فاعل في الرأي العام. وربما كان هذا أيضا أحد أهداف، أو أهم أهداف البوتيكات الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان .

فيادعاء حقوق الإنسان، نحن بالفعل بحاجة إليكم، ومصر بالفعل بحاجة إليكم. وإنسانها يحتاجكم كي تدافعوا عن حقوقه الحققة والمتكاملة، فلا تخذلونا ولا تخذلوا مصر ولا إنسانها مقابل حفنة دولارات ينفق بعضها على ولائم في فنادق النجوم الخمس، والبعض الآخر على مطبوعات من ورق مصقول، ثم على مرتبات ومنح وما هو غير ذلك، وكل هذا يمكن تجاوزه ويمكن اختصاره واختزاله، ليبقى الدفاع عن حقوق الإنسان نبيلًا كما يجب أن يكون، نقيًا كما يجب أن يكون، مصريًا كما يجب أن يكون، أو هذا ما أعتقد .

الحياة (لندن) ١٣ يونيو ١٩٩٥

رسالة إلى السيد الرئيس :

هذه جريمة

السيد الرئيس حسني مبارك

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

..أتوجه إليك اليوم ليس كرئيس لهذا البلد.. وإنما كرئيس للحزب الحاكم، ولست أطلب سوى أمر بسيط .. واضح.. وهاديء، وهو أن تتفضل فتخصص من وقتك المزدحم ربع ساعة لا أكثر لتصفح جريدة تصدر باسم الحزب الذي يتشرف برئاستك والجريدة هي «اللواء الإسلامي» والعدد المقترح قراءته هو العدد ٧٠٠ (٢٢-٦-١٩٩٥) ففيه تكتشف ياسيادة الرئيس إلى أي حد تسلل المتطرف المتأسلم إلى داخل الحزب الحاكم وإلى صحافته الناطقة باسمه والمعبرة عن سياسته .

فالعدد طافح بدعاوي التأسلم المتطرف، كل سطر منه، يقطر سما معاديا لحرية الرأي والفكر والعقيدة، وأكثر كلماته مكرسة لتكفير المخالفين.. فهم لا يكتفون بتكفير د.نصر حامد أبو زيد، وإنما يكفرون كل من أيده وكل من ساندته . والغريب ياسيدي أن بعضا من رجال الحزب الحاكم نشروا مقالات يساندون فيها د. نصر، بل إن المجلس الأعلى للثقافة فعلها هو أيضا وأعلن مناصرته لنصر.. ونحن أيضا فعلناها من منطلق التعبير عن وجهة نظر نعتقد أنها هي الصحيحة، أو أنها الأقرب إلى صحيح الإسلام، وبعد ذلك تأتي جريدة تقول عن نفسها «يصدرها الحزب الوطني الديمقراطي» لتكفر هؤلاء جميعا ..

وأنت ياسيدي الأكثر دراية بالنتيجة.

شاب متهوس طائش يمسك برشاش ليطيح برؤوس كثيرة وساعتها سيقع اللوم عليكم، فأنتم أو بالدقة جريدتكم، هي «المحررض» و«الفاعل الأصلي».

ولعلك سيدي الرئيس تتفق معنا في أن «الإرهاب يبدأ فكراً» يبدأ بالعقل الجامد المتخلف الذي يغلق كل أبواب الاجتهاد إلا بابه هو، ويرفض أي فكرة إلا فكره هو.. ثم يقرر أنه وحده صحيح الإسلام، ومن ثم فإن كل من عاداه فقد عادى صحيح الدين، ثم تفتح أبواب جهنم قتلاً وإرهاباً وجنونا متأسلماً..

ولقد نعيننا ياسيدي الرئيس على الحزب الحاكم أن بعض رجاله وكتابه يمسكون العصا من منتصفها في معركة مصر المصيرية ضد الإرهاب المتأسلم، ونعيننا على البعض تصويره أن المعركة ضد الإرهاب هي معركة أمنية فقط مؤكدين أنها معركة حضارية شاملة تستهدف الاندفاع بمصر في طريق تطوير تعليمها وإعلامها واقتصادها وثقافتها وفنونها. ولكن ها نحن ياسيادة الرئيس نكتشف أن الحزب الحاكم يصدر لنا ثعابين سامة تنحاز وعلنا إلى الإرهاب المتأسلم، بل وتفتح أمامه وياتساع كامل كل أبواب الفعل الطائش والإرهاب المتوحش.

إن دماء مصرية كثيرة وعزيزة قد أريقت في معركة مصر ضد الإرهابيين المتأسلمين: رجال شرطة، مفكرون.. مسيحيون، وكأني بهذه الدماء تصرخ مستنكرة هذه الجريمة الجديدة المترتبة على صفحات جريدة تنتسب - ويا للأسف - إلى الحزب الحاكم .

سيدي الرئيس

لست أطلب أكثر من أن تقرأ هذا «العدد- الجريمة» .. فإن رأيت أنه يعبر عن رأي الحزب الوطني الديمقراطي كان بها.. وكان لنا نحن شأن آخر.. وإلا فإننا ننتظر منك ويصفتك رئيساً للحزب الذي أصدر هذه الجريدة أن تتفضل بإيضاح أو بموقف..

إننى وبصراحة تامة ياسيدي الرئيس أكتب هذه الرسالة واثقا من أن في الأمر خطأ كبيرا، وأعتقد أن هذه الجريدة لم تعبر بما قالت عن الرأي الرسمي لحزبكم.. لكن السكوت هو ياسيدي علامة الرضا..

وأنا لم أرض ولم أسكت.. وأنتظر رد فعل رسميا من الحزب يوضح لنا مدى رضائه... ومدى قدرته على السكوت على جريمة كهذه .
وفي الختام أرجو أن تتقبل ياسيدي الرئيس خالص احترامي .

الأهالى ٢٨ يونيه ١٩٩٥

الإرهاب.. والحصار

ويأبى الإرهاب المتأسلم إلا أن يتصاعد بجريمته المجرمة إلى المدى الأقصى.. وكأنه يستحثنا ويستثير نخوتنا كي نصعد من حملتنا ضده إلى المدى الأقصى .

.. والمتأسلمون السودانيون ليسوا خيرا من متأسلمي البلدان الأخرى، لعلمهم يتفوقون عليهم.. في الإفراط المفرط في تطرفه، ومن فرط الإفراط في التطرف يكون التفوق في الغباء، ذلك الغباء الذي ينتهى بشعب يجوع وإرهاب يسيطر ووطن يتمزق.

ويتجلى الغباء في مناطق الصخر المصري.. «فأدمى قرنه الوعل».

والمتأسلمون المصريون تضاعل نورهم، ومن فرط لهات مقاولى الأنفار المقيمين مرفهين في أوروبا وراء التمويل السخي، تحولوا إلى مجرد أدوات تدار فتستدير ، فتحولوا إلى قتلة مأجورين، يستأجرهم أعداء أغبياء لهذا الوطن كي يواصلوا معركة التأسلم المجرمة ضد الشعب وحرية.. وضد العقل واستنارته.. وضد الإبداع والخلق والحضارة والتقدم..

والآن، وبعد أن صعدت الجريمة إلي أعلى قممها المجرمة، هل لنا أن نتعلم الدرس؟ أكثر من مرة يطرق الدرس المرير أبواب عقولنا لكن البعض يأبى إلا إغلاق بوابات الفهم، ويواصل الاكتفاء بمعركة الأمن الباسلة ضد الفلول المتأسلمة، بينما يسهم هو بتهاون، أو تهادنه، أو تهالكة، في نسج الخيمة السوداء التي تفرخ ثعابين التأسلم السامة. البعض لم يزل لا يفهم، أو يصمم ألا يفهم أن الإرهاب تجرى صناعته عبر تشويش العقول، ورشه المتكرر بمبيد للفهم والتفهم.. وأن الإرهاب يبدأ فكرا. فتركوا

ثعابين كثيرة تمرح فوق منابر مساجد هي أظهر من أن يدنسها رجس التأسلم الإرهابي.. وتسرح عبر صحف وبرامج تليفزيونية وإذاعية.. كي تنفث سمومها السامة في عقول المصريين.. ناسين أننا كي نأمن شر ثعابين التأسلم يتعين علينا ألا نكتفى بضرب الرؤوس الحاملة للرشاشات والقنابل.. وإنما «فأُتبع رأسها الذنبا» .

والبعض لم يزل يهوى لعبة الإمساك بالعصا من منتصفها.. ناسين أنه مع هذا التصعيد المجنون للإرهاب يصبح إمساك العصا من منتصفها وقوفا- في واقع الأمر- على الضفة الأخرى. الضفة المعادية للوطن والشعب والمستقبل .

فلنتبع رأسها الذنبا، ولنسحق كل الأذناب السامة التي لم تزل تفح بسمومها في أماكن مطهرة، وفي صحف حكومية، وفي برامج تليفزيونية .

لقد سادت سياسة التهاون والتهادن مع مروجي سموم التأسلم لزمان ظللنا طواله نستصرخ الضمائر، ونهز أغصان الحكم لعله يفيق.. فهل أن له أن يفيق..

وإن لم يفق الآن.. فمتى؟

السودان والعمار..

وتلح على قصة قديمة يذكرني بها حال السودان الشقيق..

«جلس أعرابي إلى جوار جملة المحتضر.. وفيم يلفظ الجمل آخر ما تبقى من أنفاس، قال الأعرابي : سامحني، لقد أثقلت عليك بالأحمال، وقترت عليك في الطعام.. ولم أبال بما أصابك من مرض.. فهل تسامحني؟

التقط الجمل بقايا أنفاسه وقال: أغفر لك كل شيء وأني شيء إلا شيئا واحدا هو أنك كنت تربطني في ذيل حمار وتركه كي يقودني» .

ويا شعب السودان الصديق والشقيق هل تتصورون أن الوطن سيغفر لكم..أنكم فعلتم به ما فعل الأعرابي بجملة؟

ثعابين رسمية

وجحور الثعابين المتأسلمة كثيرة في مصر، لكن أخطرها وأكثرها إيواء للأفاعي السامة هي مجلة تسمى نفسها «اللواء الإسلامي» وتقول إن الذي يصدرها هو الحزب الحاكم فهي إذن لسان حاله، أو هو مسئول عن خطاياها وأخطائها. وهذا «اللواء المتأسلم» ينقث سمومه الداعية لخراب الوطن، وإلى تكفير كل خصومهم متسربلا في كل ما يكتب بستار رسمي يضيفي على تأسلمه حصانة، وعلى سمومه مشروعية .

وهل أحتاج أن أقرر وأكرر أن مثل هذه السموم هي المصدر الشرعي للقتل بالرشاش والقنبلة؟

هل أحتاج أن أستثير ضمائر الحزب الحاكم إن لم يكن باسم دماء الذين استشهدوا في معارك التصدي للقتلة المتأسلمين، وإن لم يكن باسم مصر ومصالحها ومستقبلها وعقلها وعلمها وفنونها وحضارتها، فباسم مصالحه وهو الحاكم الأمر، والناهي.. والمستفيد.. هل أحتاج بعد كل ما كان أن أستثير ضمائرکم، وأن أستنهضکم كي تجففوا منابع الإرهاب القابعة في رحابکم؟

مجرد حكاية

ويحاول البعض أن يبرر أو يمرر هذه الأخطاء المتراكمة مستصغرا من شأن كل واقعة على حدة ، ناسيا أن تكاثرها عبر السياق العام يهييء المناخ المسموم،.. ويفرض المظلة المتأسلمة.. المفترض أنها المنبع الأساسي للثعابين الإرهابية..

ويذكرني ذلك بحكاية الرجل والشیطان.. فهل أحكيها لکم؟

«قابل رجل الشيطان فاستعاذ منه، لكن الشيطان تمسكن قائلا: أنتم تظلمونني يوما، مع أنکم أنتم البشر السبب في كل الخطايا، ومرتكبو كل البلايا.. ثم أخذ الرجل من يده وقال: سأريك واقعة توضح لك ذلك. واقتربا من محل حلواني يغلى عسلا في

قدر. مد الشيطان طرف إصبعه في القدر وبلل إصبعه بالعسل ثم مسح قطرة منه على حائط وابتعد.. ثم تراكمت التداعيات .. النمل تجمع على العسل. عقرب لاحظ النمل فاقترب لينال غذاءه. قط شاهد العقرب فقفز مستفزاً ، كلب سمع مواء القط فانقض عليه، صاحب القط ضرب الكلب بعصاة، قفز الكلب فقلب قدر العسل، ثار الحلواني وضرب الرجل، تشابك أنصار كل منهما، ووقع قتلى جرحى فيما كانت النار تمتد من محل الحلواني لتحرق المحلات المجاورة... ضحك الشيطان وسأل الرجل : أرايت ماذا فعلت أنا وماذا فعلوا هم؟»

..وأهدى هذه الحكاية إلى بعض حكامنا الذين يستهينون بآثار الأفعال الشيطانية التي تأتي على أيدي ثعابينهم المتأسلمة... ناسين ما يترتب عليها من تداعيات.

حكمة

تظل الحماقة حماقة حتى ولو كررها ألف رجل
«فولتير»

حديث شريف

«إنني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس أو أشق بطونهم» .
رواه البخاري ومسلم.

وحكمة أخيرة

«إن المستقبل يعذبنا، أما الماضي فيحتفظ بنا في إيساره، ولهذا يهرب الحاضر منا ويقتل من أيدينا».

«جاك فلويير».

فهل نستطيع أن نخلص أنفسنا وعقولنا وأوطاننا من إيسار الماضي كي نستطيع أن نمسك بالحاضر ونتطلع إلى المستقبل؟

مجرد سؤال

الأهالي ٥ يوليو ١٩٩٥

وجيه أباطة.. شاهدا

أسعد الآباء هم الذين يستحقون أبناء يمتلكون القدرة ويمتلكون الوفاء، وقد أثبت وجيه أباطه أنه واحد من أسعد الآباء ، فأبناؤه يتابعون وفاعهم له.. بنشر تراثه وأفكاره.. ومواقفه.. وفي الكتاب الممتع والمفيد «وجيه أباطة.. صفحات من النضال الوطني» الذي حرره «عبد الله إمام» نطالع شهادات عدة لوجيه أباطة.. كواحد ممن عاصروا أهم ما عاشه الوطن من أحداث..

ومن هذه الشهادات شهادته عن «جماعة الإخوان» . ونقرأ شهادته عن «الإخوان» عام ١٩٥٠.

«وبعد اغتيال حسن البنا اختارت الجماعة مرشدا جديدا من خارج أعضائها هو المستشار حسن الهضيبي المتزوج من شقيقة نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية، وابنه متزوج من بيته، وقريب عمر حسن رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية.. وبدأت الجماعة علاقة حميمة مع الملك في حين كانت الحركة الوطنية قد وجهت أهدافها نحو إسقاط الملك الذي ظهر فسادُه وعبثُه بالحياة السياسية» .

ويمضي وجيه أباطه في شهادته: «وقد التقى الهضيبي بالملك أكثر من مرة في عز غليان الشعب ضده.. وعندما سئل عن سبب هذه الزيارات قال إنها «زيارة كريمة لملك كريم»..

ووفقا لرواية فتحى العسال مراقب المركز العام للإخوان، والذي كان قريبا جدا من حسن البنا فإن الملك اشترط على الهضيبي عند مقابلته «عدم خوض الإخوان المعركة

ضد الانجليز، ووعده بتولى الوزارة، لذلك كان المرشد العام الجديد يصرح دائما بأن الإخوان لن يحاربوا الانجليز، وليس لهم دخل بهذا العداء».. (ص ١٧٤).

وإذ يكذب «الإخوان» كعادتهم يوما مدعين أنهم أسهموا في الكفاح المسلح ضد الإنجليز عام ١٩٥١ فإن وجيه أباظه يذكرهم بأن الهضيبي صرح لجريدة الجمهور المصري (١٥ أكتوبر ١٩٥١) متسائلا: «وهل تظن أن أعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد، وإن واجب الحكومة اليوم أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب، وإعداده، وذلك هو الطريق لإخراج الانجليز». وعندما توجه له شباب الإخوان ملحين على مشاركتهم في الكفاح المسلح قال لهم «اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن». (ص ١٧٥).

ويتذكر وجيه أباظه ما رواه كمال رفعت - زميله في قيادة الكفاح المسلح آنذاك - (في كتابه: حرب التحرير الوطنية) من أن أحد الفدائيين ذهب إلى الشيخ فرغلي مسئول الإخوان في الاسماعيلية يسأل عن موقف الإخوان من احتلال الانجليز للمدينة فقال: «نحن لسنا على استعداد لتحمل نتيجة تهور النحاس، ولا يمكن أن نضحي بأولادنا من أجل الوفد.. الوفد عملها وعليه أن يتحمل نتائجها.. الوفد حاليا لا يخيف الانجليز لأنهم يعلمون أن هناك قوة ثابتة في البلد هي الإخوان، فإن لم يقتنع الوفد بقوتنا فلن تفلح أي محاولة له، علينا أن نترك الوفد وحده يفرق وينتهي». ويقول: «لقد كان لدى الإخوان أسلحة كثيرة مخبأة لم تستخدم في القتال ضد الانجليز»..

ويذكرنا أباظة أيضا بتصريح لرئيس شعبة الإخوان بالسويس بأنه «ليس للإخوان أي نشاط في حركة المقاومة» (ص ١٧٥).

ثم يمضي وجيه أباظة مكملا شهادته: «جميع الذين التقيت بهم من الذين ساهموا في العمل الفدائي نفوا مشاركة الإخوان في مرحلة ما بعد إلغاء المعاهدة في أي من العمليات الفدائية التي قاموا بها..» ثم يقول وهو قائد المجموعات الأساسية «إنني أتصدى أن يواجهني أي واحد من الإخوان المسلمين ويقول إنه شارك في العمل

الفدائي في ذلك الوقت» (ص ١٧٦) .

ثم يعزز وجيه أباظه شهادته.. وهي ليست بحاجة إلى تعزيز- فقد كان هناك، وفي موقع القائد، ورأي بنفسه من شارك ومن لم يشارك- يعزز شهادته بشهادة أخرى من خالد محمد خالد الذي كتب أيامها غاضبا وساخطا على الإخوان (روز اليوسف ١٦-١٠-١٩٥١) . فقال : «الإخوان المسلمون وكانوا أملا من أمالنا، لم يتحركوا ، ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر، ولا طوية، وحين وقف مرشدهم الفاضل يخطب منذ أيام قال للشباب: اذهبوا، واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم، وسمعت مصر المسكينة هذا التوجيه فمزقت صدرها بيدها، وصاحت ياكبدي..أفي مثل هذه الأيام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم، ومرشد الإخوان يعلم، أو لا يعلم أن رسول الله وخيار الصحابة معه تركوا صلاة الظهر والعصر من أجل المعركة» (ص ١٧٥) .

تحية عطرة لوجيه أباظة

وإذ نبعث إليه بتحية لنضاله في سبيل الوطن ، فإن من تهريبوا من واجبهم إزاء الوطن.. لا يستحقون سوى أن نذكر الوطن والأجيال المتعاقبة بتهريبهم وتقاعسهم، وما هو أكثر من التهرب والتقاعس.

أليس كذلك ؟.

الأهالي ١٢ يوليو ١٩٩٥

الترابي كنموذج

يمكن القول إن حكومة الترابي- البشير تمثل نموذجا صافيا لعملية «أسلمة» الدولة، وجهاز الحكم، كما أنها نموذج واضح للتطبيق العملي للأيديولوجية «المتأسلمة» (ملحوظة: متأسلمة هنا تعني التستر بالإسلام رغم كونها ليست صحيح الإسلام).

ومن هنا فإن الفحص الدقيق لمعطيات هذا النموذج يقدم لنا تصورا يمكن أن يكون واضحا، للنموذج الذي يطمح المتأسلمون الآخرون لإقامته في بلادهم .

وابتداء نكتشف أن الترابي كان قبل وثوبه إلى الحكم يتحدث طويلا عن الديمقراطية وأهميتها، والتعددية الحزبية وضرورتها، وعن حرية العمل النقابي والعمل السياسي والانتخابات الخ.. وما أن أصبح حاكما أو شبه حاكم تنكر لذلك كله وأقام نموذجا شموليا صارما لايسمح بأي قدر من الحريات العامة.

وتفسير ذلك سهل إذا ما تفهمنا حقيقة المنطلق الذي يحكم رؤية المتأسلمين في هذا الصدد وهو:

* يجوز للمسلم إيهام القول (أي الكذب) لخداع العدو.

* إنه لايجوز للمسلم أن يقبل بعض معطيات المجتمع الكافر من قبيل أن «الضرورات تبيح المحظورات»، ولكن عندما يقوم المجتمع المسلم (في تصورهم) فلا مجال لأي قبول بها .

ويثير هذا الموضوع سؤالا محددا.. ما هي رؤية هؤلاء «المتأسلمين» للديمقراطية؟

وإذ كنت أعتقد أن الديمقراطية في بلاد كبلادنا تعني ثلاث خطوات محددة هي :

١- مجلس تشريعي منتخب في انتخابات حرة .

٢- تعددية حزبية .

٣- تداول السلطة .

فإن الفكر المتأسلم يرفض هذه الخطوات جميعا (وإن قبل بها في ظل مجتمعات الكفر من قبيل المناورة وإيهام القول) فهؤلاء المتأسلمون يعتبرون الديمقراطية «بدعة نصرانية». وهم جميعا إبتداء من أبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب وحتى عمر عبد الرحمن والترابي يرون أن «الأغلبية» القائمة على أساس مبدأ النصف زائد واحد ليست معيارا للصحة، فقد تتفق الأغلبية على ضلال، ومن ثم فمعيار الصحة هو رأى الأمير (أو الإمام أو الفقيه حسب التسمية) الذي يعتبر الأقرب دوما إلى الصواب من إجماع الناس إن خالفوه .

أما عن التعددية فهم يعتبرون أن معارضة «الأمير» فرقة ، والفرقة فتنة، والفتنة ضلالة، وأنه لا يوجد في واقع الأمر سوى حزينين «حزب الله المأمور بقيامه، وحزب الشيطان الممنوع قيامه».

أما عن تداول السلطة فهي ممنوعة في ظل هذا النموذج ، والمنع هنا نابع من موقف أيديولوجي يخلط بين الدين والفكر الديني (الدين بمعنى التعاليم السماوية المطلقة الصحة، والفكر الديني بمعنى النتاج البشري وهو بالضرورة نسبي الصحة، أو ما يسمى في الفكر الإسلامى بالفقه) .

وإذ يخلط السياسى المتأسلم مثل هذا الخلط فإنه يفترض مطلق الصحة لأفكاره ويضيف على جماعته صفة «أهل الحل والعقد في الإسلام» (وبالمناسبة ثبت بعد بحث دقيق أن تعبير «أهل الحل والعقد» مستحدث ولم يكن معروفا في صدر الإسلام) وهذه الصفة تمتد لتقول: «إن كل ما والا هم فقد والى صحيح الدين وكل من خالفهم خالف صحيح الدين».

ولهذا نجد أن حسن البنا يقول إن «الخلافة» هي أصل شرعى ، وإن الخليفة «هو ظل الله في الأرض» ويقول عمر عبد الرحمن نفس الشيء لكنه يقول إن الخليفة هو «وارث النبوة ليقيم الدنيا بالدين».

علما بأن أكثر الفقهاء يرون أن الخلافة ليست من أصول الإسلام، وإلا لما سكّنت الشرع عن تحديد مقوماتها وأساليب اختيار الخليفة. فليس معقولا أن يحدد الرسول للمسلمين أشياء كثيرة وتفصيلية في حياتهم مثل كيفية تناول الطعام ونظافة الجسد وغيرها ويتجاهل كيفية اختيار الخليفة، إذا ما كان هذا الاختيار أصلا من أصول الإسلام .

وإذا يتوهم الحاكم المتأسلم أنه «الخليفة» وريث النبوة، وظل الله في الأرض فهل يمكن أن يتحدث أحد عن ديمقراطية أو معارضة؟

وإذا يختلط الدين كمعتقد بالفكر الديني كاجتهاد، فإن وصول شخص كالترابي إلى الحكم سيعنى في نظرهم أن «الإسلام» يحكم. ومن ثم فإن أية معارضة لهذا الحاكم هي معارضة لحكم الإسلام ذاته، كما أن محاولة تغيير هذا الحكم هي كفر من عمل الشيطان لأنها تعنى إسقاط حكم الإسلام كي يسود حكم الكفر.

ومن هنا يكون إطلاق الرصاص على المتظاهرين ضد سياسات الحكم هناك ليس عملا إجراميا ولا استبداديا لكنه (في نظرهم) إعمال للشرع . ويبقى من دراسة النموذج مسألتان :

أ- قضية الجنوب : وتعالجها حكومة البشير ليس كقضية عرقية أو حتى انفصالية، وإنما كقضية دينية (مسلم ضد مسيحي أو وثني) ومن هنا تسود تسميات مثل «الفتح» و«الكفار» الخ. ومن هنا أيضا نلمس أن الحكم السوداني الحالي لا يعالج المسألة من زاوية توحيد الوطن.. فالوطن عندهم ليس مساحة جغرافية ، لكنه «دين».

وحتى الانفصال ليس مستبعدا قبله عند العجز عن «فتح بلاد الكفر بحد السيف».

فالحكم الحالي ليس مستعدا لأي تنازل أيديولوجي مع هؤلاء «الكفار» حتى لو كان الانفصال هو الثمن.. لأن وطننا صغيرا «متأسلما» أفضل عندهم من وطن كبير ليس كذلك .

ب- التوتر الحاد مع الجيران :

ويسود هذا التوتر من منطلق أيديولوجي، فالجيران جميعا يشكلون «ديار كفر» أي «ديار حرب». ومن منطلق عملي فالحكم السوداني الحالي، يجعل من نفسه معبرا لطموحات إقليمية وأيديولوجية لإيران، ومن ثم فإيران تمول عملية «أسلمة» قوى معارضة في بلدان عديدة بينما السودان يلعب دور مقاول الباطن بالنسبة للمعارضة المتأسلمة في بلاد كمصر، أريتريا، الصومال، وغيرها من البلدان الأفريقية .

والحدة تأتي من الفارق الأيديولوجي بين المسلم والكافر، بين ديار الإسلام وديار الحرب.

إن رؤية الوضع من هذا المنظور الأيديولوجي تفسر لنا أمورا كثيرا، وتجعل الصورة واضحة تماما، بل لعلها تقدم لنا حولا لبعض الألفاظ .

كما أنها تقدم لنا حقيقة ما يمكن أن يتخيله المتأسلمون عندنا لنورهم وأسلوبهم في الحكم إن نجحوا في الوثوب إلى الحكم، وهو ما نستبعده تماما. لكننا فقط نقدم النموذج لنبدد أوهاما عند البعض، ولنكشف الأكاذيب التي تردد هنا من قبيل «إيهام القول لخداع العدو».

العدو الذي هو مصر كلها ..

AL - AHARAM IBDO

١٩ يوليو ١٩٩٥

اتصالات «الإخوان» بأمریکا

ویمضی الزمن ینکشف المستور ، فحتی الوثائق السریة لابد لها من یوم تفقد فیہ سریتها، وتعلن علی الملأ. وینکشف هؤلاء الذین أقاموا علاقات «سریة» «خاصة جدا» مع الأمریکان، بل وینکشف استعدادهم للتنازل عن کل شیء، وأی شیء طمعا فی مساندة أمریکا لهم .

ولامجال - الآن- للکذب الإخوانی المتكرر، والتکذیب الذی لم یعد یصدقہ أحد، فالوثائق الأمریکية..موجودة ومتاحة وجاهزة.. بعد أن أتاحت الخارجية الأمریکية إمكانية الإطلاع علیها .

ولنطالع معا بعضا منها ..

عندما بدأ الخلاف بین عبد الناصر وجماعة الإخوان سارع المستشار الهضیبی إلى ترتیب لقاء سرى مع «ضابط الاتصال» بالسفارة الأمریکية بالقاهرة. ویرسل السفير الأمریکي جیفرسون کافری برقية عاجلة إلى واشنطنون یسرد فیها ماحدث فی الاجتماع، الذی حضره أيضا سعید رمضان، ویقول کافری إن الهضیبی حاول أن یبدو مطمئنا وأكد «أن العسکریین لن یمکنهم القضاء علی جماعة الإخوان»..

وتشیر برقية ثانية إلى أن الهضیبی التقى بـ«عبد الناصر» فی بیته فی ٢٠ ینایر ١٩٥٣ وبعدها بیومین قابل سرا مستر إیفانز ممثل المخابرات البریطانية فی السفارة وأبلغه بما دار مع عبد الناصر.

لکن أهم الاتصالات بدأت مع وصول مبعوث خاص للهضیبی إلى واشنطن هو

المحامي محمود مخلوف (وتصفه التقارير الأمريكية بأنه محام ورجل أعمال، وابن مفتى مصر، وشقيق د. على مخلوف المتزوج من ابنة الهضيبي) وقد عقد الاجتماع الأول في ٢٧ مايو ١٩٥٣ وأوضح فيه مخلوف «الجوهر الحقيقي لجماعة الإخوان» وفي الاجتماع الثاني (٢٨ مايو ١٩٥٣) كما تقول الوثيقة أوضح مخلوف أن الإخوان ليست جماعة أو منظمة متطرفة، وأكد على رغبة الإخوان في إقامة اتصالات وثيقة مع المسؤولين الأمريكيين. وتقول الوثيقة «أما موقفه من النظام الحاكم فلم يكن محددا» وفي ٤ يونيو ١٩٥٣ زار مخلوف مرة أخرى مبنى الخارجية الأمريكية ويتلقى كافرّي برقية سرية من وزارته تحيطه علما بما يلي، وتأملوا الأسطر القادمة فهي كاشفة لحقيقة الجماعة، ومدى تمسكها بالمبادئ التي تزعم الدفاع عنها، الوثيقة تقول نصا: «زار مخلوف المستر جيرنيجان وتحدث عن أهمية العلاقة بينهم وبيننا» ثم وهذا هو الأهم «وأوضح مبعوث الإخوان أنه على اتصال بأعضاء من الجالية اليهودية المصرية، وبأصدقاء يهود في لندن، وأنه يرغب في إسداء العون في عملية التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل، وقال إن السيدة بولاند هامر التي كانت تعمل سابقا في القاهرة، وتعمل حاليا في مكتب موسى شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي، يمكن أن تكون مفيدة فيما يتعلق بجهود السلام وقال إن هناك يهودا معينين في بريطانيا وفي أماكن أخرى سوف يكونون مستعدين للإسهام في تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين من أجل إعادة توطينهم في أماكن أخرى غير فلسطين».

والآن لنتوقف ونتأمل الأسطر السابقة.. إنهم يجعلون من أنفسهم خداما للأمريكيين والصهاينة ويسهمون في ترتيبات لتوطين اللاجئين خدمة للمصالح الإسرائيلية، وذلك في الوقت الذي كانوا يصرخون فيه بالعداء لأمريكا وإسرائيل معا..

فهل يمكن لأحد أن يصدقهم بعد ذلك؟

وتمضي الوثيقة قائلة «وأوضح مبعوث الإخوان أن اللواء نجيب سوف يكون مستعدا

لعقد تفاهم سرى مع أمريكا.. وأكد أن جماعة الإخوان سوف تؤيد هذه الخطوة، وقال إن عبد الناصر وعامر سوف يعارضان ذلك».

وبعد ذلك التقى الهضيبي بنفسه مع مبعوث للمخابرات الأمريكية وكان حاضرا أيضا سعيد رمضان.. ويرسل كافري ببرقية سرية إلى واشنطن يقول فيها: «في ٢١ يونيو عقد اجتماع بين ممثل المخابرات المركزية التنج والقاضي الهضيبي المرشد العام للإخوان. وقال الهضيبي: إنه حتى لو صدر قرار بحل الجماعة فإن الجماعة سوف تتجاهله ولن تنفذه وسوف تواصل نشاطها».

وبرقية أخرى عن لقاء مع الهضيبي تم في ٢٧ يوليو ١٩٥٣، واستمر ثلاث ساعات ، شرح فيه الهضيبي موقف الإخوان من مجلس الثورة وقال «إن الإخوان سيسعدهم التخلص من أعضاء محددين، من قيادة الثورة، وكان واضحا أنه يقصد عبد الناصر وإن لم يذكره بالاسم وقال: «إنه في حالة انهيار النظام فإن الإخوان مستعدون لإقامة حكومة ائتلافية بينهم وبين شخصيات صالحة. وسأله التنج بصراحة عن فرصة بقاء العسكريين في الحكم؟ فقال إن النظام سينهار قريبا. وقال إن الإخوان لن يتقدموا بخطوات سياسية محددة حتى يصبحوا واثقين تماما من الفوز ، وإنهم لن يتعرضوا مرة أخرى للهزيمة» وتمضي الوثيقة قائلة : «كان مخلوف حاضرا المقابلة، وبعد المقابلة قال مخلوف لاكتنج : إن الأمور سوف تتحسن بالقطع طالما استمر الهضيبي على رأس الجماعة».

وفي لقاء سرى آخر عقده مخلوف مع الملحق بالسفارة قال مخلوف: « إن الجماعة لن تكشف أوراقها، وقال إن الجماعة قوية جدا في المستويات الدنيا من ضباط الجيش وخاصة في سلاح المدفعية».

والآن ما رأي الإخوان.. فيما أعلنه اصداقائهم القدامى.. وربما الدائمون في واشنطن؟

هل سنسمع ردا.. أم كالعادة سيمارسون عادة الكذب.

الامالى ١٩ يوليو ١٩٩٥

«الجهاد» على الطريقة الأمريكية

بعد حادثة تفجير مركز التجارة الدولي في أمريكا، بدأت أوراق كثيرة تتكشف، وخاصة حول علاقة الإرهابيين المتأسلمين بالمخابرات الأمريكية، ومن بين أهم المحاولات الصحفية لإعادة استكشاف هذه العلاقة مقال طويل بعنوان «رسالة من باكستان - أبناء الجهاد» بقلم ماري أن ويفر، نشرته جريدة «نيويورك» الأمريكية .

وتبدأ الكاتبة بوصف تفصيلي «لجامعة الدعوة والجهاد» التي أسسها عبد رب الرسول سياف في بيشاور، وفيها تخرج ولم يزل آلاف من الإرهابيين المتأسلمين الذين ينشرون الفرع والموت في عديد من بلدان العالم .

وتقرر الكاتبة صراحة وأكثر من مرة أن الأمر كله قد بدأ بتحديث وتنظيم وتمويل من جانب المخابرات الأمريكية. وتقول إن التمويل قد وصل إلى أكثر من ثلاثة بلايين دولار، لكن الغريب أن مدير «الجامعة» حاجي دوست (صهر عبد رب الرسول سياف) أجاب صراحة وبلا تردد على سؤال للكاتبة : من يمول هذه الجامعة؟ أجاب قائلاً «السعودية» (!) وتقول الكاتبة : «والسعودية هي شريكة أمريكا في هذا الأمر» وتقول الكاتبة: «إلا أن الآلاف من أطنان الأسلحة السوفيتية والصينية الصنع قد اشترت من أسواق مصر وإسرائيل وجنوب أفريقيا لترسل إلى هؤلاء «المجاهدين» خلال حربيهم ضد السوفييت وأن الكثير منها لم يزل في أيدي المجاهدين». وتمضى الكاتبة : «لكن أكثر ما يزعج أمريكا هو اختفاء قرابة خمسمائة صاروخ ستينجر مضاد للطائرات، ذات مدى يصل إلى ثلاثة أميال كانت ضمن مجموعة صواريخ سلمتها المخابرات الأمريكية للمجاهدين، وهي معروضة الآن للبيع في أسواق السلاح السرية مقابل أكثر

من مائة ألف دولار للصاروخ الواحد، وبعض هذه الصواريخ اشترتها إيران وقطر وبعضها تسربت إلى ثوار طاجكستان والفلبين».

ويركز المقال على واحد من أهم خريجي جامعة الدعوة والجهاد وهو رمزي يوسف «(اسمه الحقيقي عبد الباسط محمد عبد الكريم) وهو من منطقة بلوشستان».. وتقول الكاتبة: «لقد اتخذت المخابرات الأمريكية مجموعة من السائقين من أبناء المنطقة أدلاء لقيادة طوابير السيارات التي كانت تحمل الدعم والسلاح والأموال للمجاهدين، لكن هؤلاء السائقين استخدموا الحماية الأمريكية في تهريب السلاح والهيروين».

وتتبع الكاتبة رحلة «عبد الباسط» إلى أمريكا .. «فقد وصل بجواز سفر مزور، واكتشف ضابط الجوازات الأمريكي تزوير الجوازات وقررت ضابطة الأمن في المطار احتجازه، لكن رؤسائها أمروا بإخلاء سبيله على أن يتقدم فيما بعد إلى قاضي الهجرة، ويخرج عبد الباسط من المطار إلى بروكلين، ليتصل على الفور بالشيخ عمر عبد الرحمن».

وتقول الكاتبة: « كان الاثنان بمثابة ضابطي اتصال سابقين بين المخابرات الأمريكية وبين المجاهدين أثناء الحرب ضد السوفييت».

ويقول المقال «إن عبد الباسط اتصل بمركز الكفاح للاجئين الذي تموله السعودية والذي أصبح مركزا للمتطرفين الإسلاميين. وكان نقطة ارتكاز لتجميع الأموال والسلاح للمجاهدين».

ثم يقوم عبد الباسط بالتخطيط لتفجير مركز التجارة الدولي.. ولعديد من العمليات الإرهابية الأخرى في باكستان والفلبين برغم رفع رايات الجهاد الإسلامي..

ولكن ماهي علاقة ذلك كله بالإسلام؟ أقصد بصحيح الإسلام؟

الإجابة أيضا موجودة عندما تسأل الكاتبة أصدقاء عبد الباسط وزملاءه في

«جامعة الدعوة والجهاد» عن مدى التزام عبد الباسط بتعاليم الإسلام .

زميل له من المجاهدين يقول : «لم يكن يسلك مسلكا إسلاميا، بل إنه طوال إقامته في بيشاور لم يصل الجمعة إلا نادرا، ولم يكن يصوم رمضان . أما أصدقائه ورفاقه خلال إقامته في مانيلافيقولون إنه كان منغمسا في حياة الليل الصاخبة في مانيلاف».

أما رفيقه الآخر «والمجاهد» الذي درس معه فنون الإرهاب المتأسلم في جامعة الدعوة والجهاد، واسمه «اشتياق ياركر» فقد باعه للمخابرات الأمريكية ليحصل على الجائزة التي خصصت للقبض عليه وهي مليون دولار..

والآن هل من حقنا أن نسأل :

أي نوع من الجهاد المتأسلم هذا؟

وأي نوع من المجاهدين المتأسلمين؟

مخابرات أمريكية- مخدرات- بلايين الدولارات- ابتعاد عن تعاليم الإسلام، لا صوم ولا صلاة، بل تسكع في علب الليل.. وبعد ذلك كله يزعمون أنهم يرفعون رايات الجهاد. فهل يمكن أن يصدقهم أحدا؟

الأهالي ٢ أغسطس ١٩٩٥

التأسلم بين الإخوان والجماعات

وتتواصل عملية البحث الأكاديمي في ظاهرة التأسلم. وتتواصل ثم ممكنات التعرف الجاد على الظاهرة وعلى حقيقة موقفها، ومكونها الفكري..

وبين أيدينا دراسة أكاديمية حصل بها «د. عبد العاطي محمد» على درجة الدكتوراة، وهي دراسة أجهدت نفسها في أن تتمسك بالحياد الأكاديمي.. بما يجعل الاطمئنان إلى ما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات أمرا طبيعيا ومشروعا.

ونقرأ أسطرا توضح لنا حقيقة التأسلم السياسي وحقيقة موقفه من الدين: «إن أبرز سمات الحركة الإسلامية أنها حركات سياسية صنعت لنفسها غطاء دينيا. فقد انطلقت من أهداف سياسية، ثم أضفت على اعتراضاتها واحتجاجها مسحة دينية، باعتبار أن الإسلام هو الإطار الفكري الذي تعمل من خلاله. وخضعت هذه المسحة الدينية لاجتهادات قيادات هذه الحركات ورؤيتهم كبشر للأصول الدينية، ولمصالح الجماعات التي انضمت إليها» (ص ١٥٢).

وإذا يتابع الباحث دور التأسلم السياسي منذ عهد الأمويين وحتى الآن، ويتابع نتائجه فإنه يصل إلى نتيجة هامة للغاية: «يمكن القول إن هذه الحركات لم تؤد إلى تطوير الممارسة السياسية؛ فهي لم تكن تعبيرا عن تعددية سياسية وفكرية في المجتمع بالمعنى العلمي للتعددية، ذلك لأن التعددية تعني الإقرار بوجود الآخر، أي أن تعدد الحركات الإسلامية لم يكن في الحقيقة دليلا على التعددية بقدر ما كان الأسلوب لتقويض الوضع القائم. ثم إن معظم الحركات الإسلامية لم تكن تقبل الآخر وتصل

أيضا إلى حد تكفيره» (١٥٥).

وهكذا فإن جوهر التأسلم هو إنكار الآخر ورفضه ومن ثم تفكيره .. وهنا يصبح التأسلم السياسي بذاته عبئا على التطور الديمقراطي وعلي فكره التعددية ..

ويصبح هذا طبيعيا أيضا بالنسبة لجماعات التأسلم الحاضرة .. إذ يلاحظ الباحث أن حسن البنا كان يرى «أن منهج الإخوان هو الإسلام، وقد عرضت الجماعة منهجها ليس كأحد التفسيرات أو الاجتهادات الممكنة للإسلام، ولكن باعتباره الإسلام» (ص ١٥٧) ومن ثم يكون كل من يرفض دعوة حسن البنا وأتباعه رافضا للإسلام ذاته .. وهذا هو جوهر فكرة تكفير الآخر ..

أما المتأسلمون الآخرون فهم صنائع لنظام السادات ونقرأ: «وعن طريق محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الأسبق والذي كان مستشارا للرئيس السادات في أوائل السبعينات وجدت الجماعات الدينية دعما مباشرا، ماليا وسياسيا، من نظام الحكم» .. والشهود موجودون بشهاداتهم: «يؤكد بدر محمد بدر الذي كان من أبرز قيادات هذه الجماعات أن هذا الدعم كان له دور هام في ظهور جماعة الإسلام التي قادها عصام العريان» (ص ١٦٨).

وهكذا أن لنا أن نتعرف على بعض جوانب تاريخ د. عصام العريان القطب الإخواني الآن ..

ويبدو أن هذا الانتقال نحو الإخوان كان طبيعيا، فالباحث يؤكد أنه: «بمجرد ظهور الجماعات الدينية في الجامعات بدأت هذه الجماعات تتلقى الدعم والتوجيه في كل شيء من الإخوان، وكان الاتصال بعمر التلمساني مستمرا .. وكثيرا ما ترأس التلمساني المؤتمر الإسلامي الصيفي الذي كانت تنظمه الجامعات .. حتى أنه أطلق عليه أمير الأمراء» (ص ١٦٩) .

والآن لتتوقف وتتأمل العبارة السابقة فالعلاقة الوثيقة بين الإخوان والإرهابيين أكثر

من علاقة منشأ، وفكر، وتمويل . إنها علاقة تنظيمية وعضوية واضحة جدا ..

وفي معرض تقييمه لمجمل نشاط القاسم السياسي تاريخيا ولمستقبله يقول الباحث «إن جوهر الأزمة التي تكشف عنها الخبرة الإسلامية منذ انتهاء عصر النبوة هو ذلك الفشل المتصل في الجمع بين الإسلام والقوة السياسية» (ص ١٥٥).

ولهذا فإنه يصل إلى نتيجة مهمة هي «أن المتابعة التاريخية للحركات الإسلامية في الماضي تكشف عن أن تاريخها اتسم بالإحباطات المتكررة، سواء لمن عارض منها الوضع القائم وطالب بتغييره، أو لمن تصدى لهذه المعارضة بحركات مؤيدة للوضع القائم، أو لمن اتخذ شكل الإصلاح السلفي» (ص ١٥٢) .

ذلك أن الخلط بين الدين كمنحة إلهية، وبين السياسة كصراع بشري هو بدعة تستهدف استقواء المصلحة السياسية بالدين الإلهي.. وهي لعبة ضارة، فوق أنها كما أدت شواهد التاريخ غير مجدية.

ويبقى أن نقدم التحية لبحث جيد وباحث جاد .

الأهالي ٩ أغسطس ١٩٩٥

المهدي ... والتطرف

لا يعرف الشوق إلا من يكابده.. ولهذا فإن كتابة الصادق المهدي عن الاعتدال والتطرف في الإسلام تكتسب مذاقا خاصا ، فقد واجه وهو المسلم المعتدل، أو بالدقة المسلم حسن الإسلام، واجه هؤلاء المتأسلمين الذين ارتدوا ثياب الوحوش فاغتالوا في السودان كل مساحة من الاعتدال والعدل والديمقراطية وحرية الرأي بحجة الأصولية.

ونقرأ كلمات الصادق المهدي في بحث عنوانه «الاعتدال والتطرف، وحقوق الإنسان في الإسلام»:

.. «يشكل الانكفاء الإسلامي الذي يزعم أنه يسعى للتأصيل بصيغة ماضوية لإقامة علاقات دولية على أساس المنازلة والمفاضلة والمواجهة.. ويوجه هذا التيار كل جهده لضرب التيارات القومية والوطنية في البلاد العربية».

ونواصل القراءة .. «التطرف حيثما كان يزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ويجرد الإسلام من سماحته واعتداله ووسطيته ويحوّله من دين يرتكز على الفكر والعقل ومقارعة الحجة بالحجة.. إلى دين يكون سيفاً مسلطاً وسوطاً» (ص ٣).

والوسطية عند الصادق المهدي، تعني: «الدعوة لإعمال الفكر واستنباط ما يلائم حياة الإنسان وفطرته، ومراعاة ظروف زمانه ومكانه، وهي أيضا دعوة المسلم ليجتهد ويتدبر، ولا ينفلق ويتجمد، فأطراف الأشياء تعرف بالبداية وأواسطها تعرف بالعقل والقياس». «قال تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا» وروى أبو سعيد الخدري عن

النبي(ص) في معنى هذه الآية أن الوسط هو العدل بين طرفي الإفراط والتفريط. وقال مطر بن عبد الله التابعي: خير الأمور أوسطها. وبعض الناس يرويه حديثاً (ص ٥).

ويعمضي الصادق مؤكداً أن : «الاعتدال من وسائل الإسلام: قال تعالى: «ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج» وقال: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» وروى البيهقي والترمذي أن النبي(ص) قال: أحب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما. وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما .. وعن عائشة (رضي الله عنها): كان رسول الله (ص) ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً. وروى البخاري عن أبي هريرة أن النبي (ص) قال: إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» (ص ٧).

ثم يتحدث الصادق عن الاجتهاد والمجتهدين فيقول: «والاجتهاد في ماليس قطعي الورد وقطعي الدلالة من النصوص الإسلامية واجب إسلامي. وكان أئمة الاجتهاد يمارسون واجبهم في نهج معتدل تدل عليه الشواهد الآتية :

* قال الإمام أبو حنيفة: كلامنا هذا رأي ، فمن كان لديه خير منه فليأت به .

* وقال الإمام مالك : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فاعرضوا أقوالى على كتاب الله وسنة رسوله .

* وقال الإمام الشافعي : إذا صح الحديث فاضربوا بقولى عرض الحائط .

* وقال الإمام أحمد: لا تقلدني، ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلم كما تعلمنا .

* وقال الإمام ابن الجوزي : في التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل، وقبيح بمن أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشى في الظلام» (ص ١٣).

ويقول: «إن القراءة الصحيحة لتاريخ الإنسان تقتضي التسليم بحقائق أن الدين جاء بمعارف وقيم ضرورية للحياة، والتسليم بأن العقل والتجربة الإنسانية طوروا الحياة وحققا لها كثيرا من المعارف والمصالح والمنافع» (ص ٢٧) .

وفي كتيب آخر.. «الدولة في الإسلام» يؤكد الصادق: «إن الدولة الإسلامية دولة مدنية تستخدم الإنجازات البشرية، لكن المهم أن جوهرها يكون دائما.. الحكم لمن يحوز ثقة الأمة بالطريق السلمي، وتستبعد أية محاولة عنيفة للاستيلاء على السلطة.. فالجور والاحتكام للأمة التي منها تستمد السلطة، وهي التي تقويها، وتراقبها، وتصحح الاعوجاج والخطأ إن حادت عن الطريق القويم أو انحرفت عن النهج السليم» (ص ٤) ..

ويقول: «الإسلام لم يحدد مفهوما واحدا محددا للدولة. الدولة التي أقامها النبي (ص) في المدينة دولة نبوية شورية أو بالتعبير الغربي ثيوقراطية شورية. العنصر الثيوقراطي فيها هو أن رئيسها الذي يمارس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية نبي يوحى إليه، أما عنصر الشورى فيها فهو أن النبي (ص) ألزم نفسه بالشورى في كل الأمور التي سكت عنها بالوحي .

دولة النبي كانت نسيجا وحدها لأن ما جاء بعدها لم يكن على رأسها نبي يوحى إليه. والنبي لم يحدد من سيخلفه على دولة المدينة، بل لم يكن أحد يعلم من سيخلف النبي (ص) » (ص ٩) وبعد أن يرفض الصادق المهدي فكرة الدولة التي ينادي بها المتأسلمون والتي يحاولون أن يحكموا قبضتهم على أعناق البشر باسمها أو بالتمسح بها ، فإنه يؤكد أن هذه الممارسات أدت إلى أن «ضاعت العدالة وقلت محاسبة النفس، واستحكم الاستبداد وكره الناس حكومات الجور على النحو الذي عبر عنه دعبل الخزاعي :

خليفة مات لم يحزن له * وآخر قام لم يفرح به أحد

فمر ذاك ومر الشؤم يتبعه * وقام ذاك فقام النحس والتكد ..

الامالى ١٦ أغسطس ١٩٩٥

قراءة في مجلة صوفية.. عن فكر الإخوان

في مصر أشياء غريبة كثيرة، من بينها مجلات حسنة الطباعة، جيدة الإخراج وربما كانت واسعة الانتشار، وإنما في أطر منعزلة بحيث لا يسمع عنها التيار العام القاريء في مصر .

ومن هذه المجلات واحدة تسمى «الإسلام ووطن» تصدرها مشيخة الطريقة العزمية بجمهورية مصر العربية .

وأطالع في صفحات أعداد وقعت في يدي بالمصادفة، وأختار لك القراءة في عدد ربيع الثاني ١٤١٥هـ.

وبما أن أهل مكة أدري بشعابها فإننا سنهتم اهتماما خاصا بمقالات هذا العدد عن الإرهاب المتأسلم ودعائه، ونقرأ مقالا بعنوان «البدايات تحكى النهايات لفكر الإخوان المسلمين» ثم عنوان فرعي «مفكر الإخوان رأس الأفعى عميل للماسونية» . ونقرأ «ولو عدنا إلى الوراء قليلا، في الخمسينيات، حيث جاءت دعوة خاصة من جهات مشبوهة بأمريكا لمفكر الإخوان وفيلسوفهم، السيد قطب، والذي عاد لزرع الفوضى في وطنه» .

ثم « وقد قام مفكر التنظيم السري للإخوان المسلمين على إباحة القتل، والسطو على أموال الغير، وإقامة نولتهم بالقوة، ويؤمن الإخوان بأن مصر ليست دار سلام بل هي دار حرب تباح دماء وأموال سكانها» .

ثم يتحدث المقال عن فكر سيد قطب، ونظرة الحاكمية له ويقول: «يؤكد الفقيه

المبرمج بعد عودته من أمريكا وبعد الانضمام للإخوان: ليس لأحد أن يقول بشرع
يشرعه، هذا شرع الله، إلا أن تكون الحاكمية العليا لله معلنة.. وأن يكون مصدر
السلطات هو الله سبحانه» وتمضي المجلة متسائلة «لم يقل كيف؟ هل يتصور الفقيه
المبرمج أن الله سبحانه وتعالى سوف ينزل على الأرض ليباشر السلطة بنفسه؟ أم أن
الفقيه يريد أن يعين نفسه نائباً عن الله في تنفيذ هذه الحاكمية؟ ثم يقول: «ومع ذلك
فالجهاال يسارعون إليه مؤمنين به، لأنه يرفع المصحف فوق أفكاره السوداء النابعة من
قلب مظلم حاقد ونفس ممزقة».

وتمضي المجلة قائلة : «ويرحل عنا سيد قطب وتبقى أفكاره لتصنع الإرهاب ولتدفع
جماعة الإخوان المسلمين إلى قيادة هذا الإرهاب الدموي» ثم تؤكد في حسم حاسم
«إن الذين يتوهمون أن الإخوان المسلمين هم دعاة دين، أو أن التنظيمات المنبثقة من
هذه الجماعة وبارشادها هي تنظيمات إسلامية، هؤلاء يساعدون الإرهاب ضد مصر
قلعة الإسلام.. والتي يراد هدمها لحساب إسرائيل، وحين تنشر الصحف بقصد أو
بغير قصد عن نشاطهم واجتماعاتهم وتطلق عليهم صفة الإسلاميين أو التيار الإسلامي
فإنها بذلك تؤكد شرعية هذه المؤامرة».

وتمضي المجلة قائلة «وعلماء الإسلام كانوا ضد هذه الجماعة على الدوام، وكان
الإمام الأكبر شيخ الإسلام المغفور له حسن مأمون من أشجع علماء الدين ومن أفضل
من تولوا مشيخة الأزهر لأنه بشجاعة الغيور على الإسلام تصدى في الستينيات
لجماعة الإخوان المسلمين بالرأي السديد. وفي حديث له بإذاعة القاهرة قال بالحرف
الواحد: إن هذه الجماعة تريد أن تعيد إلى مصر في القرن العشرين إرهاب القرون
الوسطى، وتنتشر في الديار المصرية مفاهيم الهمجية والبربرية».

ثم ينتقل المقال إلى مرشد الإخوان الحالي الأستاذ محمد حامد أبو النصر وينقل
عنه شخصياً ومن كتاب عنوانه «الإخوان المسلمون وعبد الناصر» عبارة يقول فيها :

«وانتقل المرشد العام- حسن البنا- إلى داري بمنفلوط. وجلس على الفراش متربعا وقال: هيه. ياسيد محمد، ماذا أعجبك من خطابي؟ قلت له: إن المعاني التي ذكرتها فضيلتك كثيرا ماتجربى على السنة الخطباء والوعاظ وليس هذا هو السبيل للرجوع بالمسلمين إلى عهدهم وأمجادهم السالفة. فقال حسن البنا إذن ماذا ترى؟ وكنت في تلك اللحظة متوشحا بمسدسي الذي لايفارقني وقلت له: إن الوسيلة الوحيدة للرجوع بالامة إلى أمجادها السالفة هو هذا وأشرت إلى مسدسي، فانبسطت أسارير المرشد العام كأنما لقي بغيته وعثر على مطلبه، وقال لي وهو يخرج المصحف من حقيبته: هل تعطي العهد على هذين؟ (مشيرا إلى المصحف والمسدس) .

قلت: نعم، وقد غمرني الفيض الإلهي والسعادة الأبدية .»

وتعلق المجلة ونتفق معها في تعليقها:«نفهم إذن من كلام محمد حامد أبو النصر أن الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ليست هي منهج الإخوان المسلمين بل إن المنهج الذي وضعه وحدده حسن البنا وحامد أبو النصر معه هو العنف.. هو المسدس المختفي داخل المصحف ..»

..هكذا لخصت مجلة «الإسلام ووطن» التي تصف نفسها بأنها : راعية الفكر والمنهج الوسطى الذي هو جوهر الإسلام.. هكذا لخصت تاريخ وفكر وأسلوب وتراث جماعة الإخوان «المسدس المختفي داخل المصحف» .

لكن الأكثر أهمية هو أن المسدس رغم اختفائه داخل المصحف لا يخدم المصحف ولا حقيقة مادعا إليه، ويدعوا إليه، وإنما يخدم أغراضا ضيقة الأفق لجماعة تستهدف الوثوب إلى الحكم أيا كان الثمن.. حتى ولو كان هذا الثمن تجاهل الحقائق الأساسية لصحيح الإسلام.. وحتى لو كان الثمن دمارا وتخريبا وإرهابا وتخلفا ورجعية..

أو هذا ما نعتقد...

الأهالى ٢٣ أغسطس ١٩٩٥

جماعة الإخوان المسلمين «تحترف» الكذب والإرهاب

وقائع التاريخ لا تكذب، والتاريخ يؤكد لنا أن الإخوان المسلمين هم أول من مارس الإرهاب المتأسلم وأول من روج لفكرة قتل الخصوم باعتبار أنهم خارجون عن الجماعة، والجوهر الفكري لهذه القضية هو أن «حسن البنا» عندما أسس جماعته تصور أنها «جماعة المسلمين» وليست مجرد جماعة من المسلمين، لهذا عندما اختلف معه بعض أتباعه بسبب قبوله رشوة من شركة قناة السويس الاستعمارية أمر بهم، فضربوا على حد قوله (علقة ساخنة) كما جاء في كتابه مذكرات «الدعوة والداعية» بزعم أن «من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف» .

كان ذلك في بداية الثلاثينيات، إذن الجماعة تمارس الإرهاب منذ أيامها الأولى، وفي عام ١٩٤٧ قتلوا القاضي أحمد الخازندار وكان المفتي في القتل هو حسن البنا شخصيا، فقاتل الخازندار قال إنه قتله بزعم أنه سمع المرشد يقول إن هذا القاضي يستحق القتل.

ثم قتلوا بعد ذلك النقراشي باشا، ثم محاولات قتل متكررة يزعم البعض من جماعة الإخوان أنه لعلقة لهم بهذه الجرائم، بل بعضهم يكذب ويدعى أنه لم يكن هناك وجود للجهاز السري، أو يحاول بعضهم أن يقول إن هذه الجرائم ارتكبت دون علم المرشد، وإلى هؤلاء جميعا أوجه الدعوة لقراءة عدة كتب ومذكرات منها «الدعوة والداعية» لحسن البنا «النقط فوق الحروف» لأحمد عادل كمال نائب رئيس الجهاز السري للإخوان، «حصان العمر» لصالح شادي رئيس جهاز الوحدات وهو جهاز سري للإخوان، «قصة الجهاز الخاص» لمحمود الصباغ نائب رئيس الجهاز السري أيضا.

هؤلاء جميعا يعترفون بل يتباهون بالجرائم التي ينكرها بعض قادة الجماعة ممن احترفوا الكذب، بل إن السيد محمود الصباغ يقول صراحة إنه من حق المسلم بل من واجبه إيهام القول (الكذب) للعدو بخداعه، بل هو يؤكد أن القتل غيلة من شعائر الإسلام .

فوق هذا نعود إلى كتاب أصدره القاضي عصام حسونه وكان وكيل النيابة الذي حقق في قضية «السيارة الجيب» التي كانت تحتوي على كل وثائق التنظيم الخاص للاخوان التي تقول (إن القتل الذي يعد في بعض الأحيان جريمة يصبح أمرا مشروعاً دفاعاً عن الدعوة) وبالمناسبة كان من بين المتهمين في هذه القضية «مصطفى مشهور» نائب المرشد الحالي و الرجل الأكثر قوة في جماعة الإخوان، فقد اعترف في تحقيقات النيابة أنه كان ينوي نسف منشآت مطار ألماتة، ونسف العديد من المنشآت الأخرى من بينها محطات السكك الحديدية وبعض مخازن الأسلحة في القوات المسلحة.. وغيرها. ثم كانت هناك محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه المحاولة ينكرها الإخوان ويقولون إنها تمثيلية مدبرة للإيقاع بهم، وأدعواهم إلى قراءة كتاب الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف وهو اخواني عتيدي، ومسئول الإخوان في الجيش بعد الضابط محمود الحضري، يتحدث في كتابه «هكذا عزلت فاروق عن الحكم» بتفاصيل دقيقة عن إعادة بناء تنظيم مسلح وسط جماعة الإخوان المسلمين عقب هروبه من السجن الحربي عام ١٩٥٤، ويروي علاقته المباشرة بالذين حاولوا قتل عبد الناصر في تفاصيل دقيقة..

ويروي حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق أنه خلال عمله كضابط ، وبينما كان يفتش مسكن أحد المتهمين من الإخوان، ضبط في أحد الكتب رسالة تخاطب قيادة الجماعة بشأن عملية محاولة اغتيال عبد الناصر . إذن نحن إزاء سلسلة متكاملة من عمليات الاغتيال والقتل، وهذه السلسلة تستند إلى بناء فكري، هذا البناء الفكري طوره

وأعاد تنسيقه أكبر مفكري الجماعة سيد قطب، والجماعة أنكرت علاقتها بكتابات سيد قطب، وخاصة كتابه الشهير (معالم على الطريق) الذي يقول بجاهلية كافة دول العالم وأنه لا توجد دولة واحدة تعمل شرع الله ويقول بتكفير كل من لم يعملوا شرع الله وهو لا يقبل في ذلك أية مساومة، وله شعار شهير «إما إسلام وإما كفر وليس هناك بين بين» والإسلام عنده الإيمان بالحاكمية ورفض كل الأفكار الإسلامية الأخرى ، وهو يمعن في تكفير الجميع، وحكم الكافر معروف إن كان مرتداً، وهو لا يكتفي بالشهادة فمن قالها ولا ينقاد لها فهو كافر، وهو يعتقد أن عدم الانقياد يكون القبول بالقانون الوضعي على اعتبار أن (من خلق ملك، ومن ملك حكم، وكل من شرع فقد أشرك بالله) .

وهو يرى أن أي قبول بقانون وضعي هو شرك بالله .

بهذه المقولات التي يختتمها سيد قطب مؤكداً أن الإخوان كينونة مستقلة لاتعترف بالوطن ولا بالشعب ولا بالقومية ولا بالأحزاب ولا بالبرلمان، وتتزع ولايتها عن ذلك كله لأن ولايتها فقط لأميرها، فبهذا المفهوم صاغ سيد قطب فكره الذي هو الأساس الذي تقوم عليه كل الجماعات المتأسلمة ابتداءً من جماعة التكفير والهجرة (كان شكري مصطفى أميرها واحداً من تلاميذ سيد قطب في سجن طرة) انتهاءً بجماعة الجهاد حالياً. إزاء حالة سيد قطب يكذب الإخوان كما يتنفسون فعندما كان مرشدتهم المستشار حسن الهضيبي تحت وطأة حكم عبد الناصر، أنكر علناً كتابات قطب وأصدر كتاب «دعاة لا قضاة» لكننا نعود فنكتشف أشياء غريبة، السيدة «زينب الغزالي» وهي واحدة من قيادات الإخوان تقول في كتابها «أيام من حياتي» إن المستشار حسن الهضيبي قرأ كتاب سيد قطب «معالم في الطريق» مرتين وهو في السجن، وأجازه قبل طبعه معلناً أن هذا الكتاب قد حصر أمل الدعوة كله في سيد قطب، وعندما ارتفع موج الإرهاب في الثمانينيات بدأ الإخوان يتمسكون بانتمائهم لسيد قطب محاولين بذلك التقرب من حملة الرشاشات الجدد، وأصدر صفوت منصور

وهو واحد من كوادرات الاخوان كتابا اسمه «منهج العمل الاسلامي عند جماعة الاخوان المسلمين» أكد فيه أن سيد قطب هو الذي جدد شباب الدعوة وحدد منهجها الفكري والعملية، ثم يأتي صلاح شادي وهو ما هو من جماعة الاخوان ليصدر كتابا عنوانه «الشهيدان حسن البنا وسيد قطب» يقول فيه «إن حسن البنا كان البذرة الصالحة وسيد قطب هو الثمرة الناضجة»، والذي يعرف كيف يقدر الاخوان حسن البنا ويعرف الفرق بين الثمرة والبذرة يمكنه أن يعرف قيمة سيد قطب (سيد الارهابيين الجدد لجماعة الاخوان) .

باختصار جماعة الاخوان تحترف الارهاب كما تحترف الكذب ولا يمكننا أن نصدقها بعد كل هذه المخاتلة، ولا مخرج أمام الاخوان كي نصدقهم إلا بأن يعلنوا إدانتهم صريحة واضحة قاطعة لا التواء فيها لكل ما كان في تاريخهم الأسود، ساعتها قد نعيد النظر في هذا السجل الأسود، وقد نعيد التفكير في تقييمنا لهذه الجماعة. أخيرا أسأل كيف يفسر لنا الاخوان التهم الواضحة والمحددة والصريحة والتي هناك أدلة عليها من أنهم يمولون الان الجماعات الإرهابية، نسأل أولا من أين ؟ وثانيا لماذا ؟ ؟ .

المجلة (لندن) ١٢ أغسطس ١٩٩٥

عن الدولة الدينية (١)

ويواصل الأستاذ خليل عبد الكريم عطاءه .. أو بالدقة يواصل معركته بكتاب جديد «الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية» (دار سيناء).

وكعادته يبدأ خليل عبد الكريم ساخنا منذ الصفحة الأولى .. بل منذ الأسطر الأولى فيركز في مقدمة الكتاب على موقفه من النص .. ويشير إلى محاولات البعض أن «يزايد» : «فرأينا من يقيم مؤتمرات أو ينشيء مراكز أبحاث حول الإعجاز العلمي الذي تنطوي عليه النصوص ومحاولة استخراج «نظريات علمية» منها وذلك بنسبة أمور إلى «النصوص» بعيدة كل البعد عنها أو لي أعناقها، أو تفسيرها تفسيراً ساذجاً، أو تفسيراً يخرج عن شروط التفسير المعروفة، ولكن في نظر بعضهم كل هذا لا يهم، والمهم هو «استنتاج» النصوص بنظريات علمية حديثة» .. «ومن أسف أن من بين من يشارك في تلك المزايدات وفي ذلك العمل الفالت أساتذة جامعات وأكاديميون ، ولعل بواقعهم معروفة بل مكشوفة» (ص٧).

ونأتي .. وفي ذات المقدمة إلى الموقف من الشورى: ونقرأ «ال جماهير المسحوقة المحكومة بالحديد والنار ووسائل الإعلام .. وبآلات التجسس، هذه الجماهير أي فائدة تعود عليها من الادعاء بأن الشورى هي الديمقراطية؟ ولم تمتلك الشجاعة الأدبية لتقرر أن الشورى انبثقت من بيئة معينة، وظهرت في مجتمع مغاير كانت ملائمة له، ولكن التطور المذهل في جميع مناحي الحياة والدرجة التي توصلنا إليها في سلم الحضارة تحتم تجاوز ذلك النظام وتخطيه، وأنه من ثم فقد آن الأوان للأخذ بالديمقراطية حتى ينصلح حالنا مثلما حدث مع الأمم والدول التي تمسكت بها».

وكذلك عن المرأة : «لماذا لانسلم أن ما منحت المرأة في عصر التأسيس يعد بمقاييس ذلك العصر نقلة رائعة ومتميزة، ولكن في نهاية المطاف ليس هو غاية المراد وأقصى الأمانى، بل هو فتح باب ولكن للأسف لم يتم ولوج ذلك الباب، وتوقفت المسيرة لأسباب عديدة أبرزها التقاليد الصحراوية البدوية، والتي مازالت حتى الآن تفرض هيمنتها، ومن أسف أن يطلق على تقاليد الصحراء وأعراف البدو وصف الأصولية حتى تنال القبول من العامة، وتخيف الدارسين والباحثين وترهبهم وتمنعهم من نقدها وكشف حقيقتها لأن هذا الوصف يضفي عليها قداسة مصطنعة» .

ويمضي خليل عبد الكريم قائلا في مقدمته «إن الذين يدعون أن المرأة نالت كافة حقوقها تراهم يتحملون النصوص ويلوون أعناقها، ويحملونها مالا طاقة لها به، وماهي ليست مؤهلة له، ونذكر على سبيل المثال ما أورده العقاد في فصل عقوبة الزوجات في كتابه «عبقريه محمد» دفاعا عن ضرب الزوجة، والصفحات التي كتبها تبريرا لهذا العقاب- وهو الكاتب الليبرالي السابق- وكان في مقدوره أن يوفر على نفسه ذلك العناء، وأن يقول: إن ذلك الجزاء كان ملائما لظروف ذلك المجتمع الذي كان فيه النص، وأنه ليس أمرا ملزما، ولا تثريب على من لا يأخذ به أو لا يطبقه على شريكة حياته، وإنه مجرد مؤشر لعلاج نشوز الزوجة أو عصيانها أو عدم توافقها مع زوجها، هو لا يعدو أن يكون مجرد مؤشر، وإن كل مجتمع من حقه أن يأخذ بالأسلوب الذي يتفق مع ظروفه ودرجة حضارته في الوصول إلى الحل الأمثل للخلافات الزوجية، وإن هذا الأمر ليس من أركان الإسلام، ولا من جوهر الدين. والعقاد ليس هو الوحيد في ذلك، بل هو ممثل لمن أسميهم بالتبريريين» (ص ٩).

وذاات الأمر ينطبق على قضية الحريات وحقوق الإنسان التي يؤكد خليل عبد الكريم ومنذ المقدمة أنها «لم يتوصل إليها البشر إلا بتضحياتهم الكبيرة، وأن هناك من النصوص ما يشهره بعضهم في وجه تلك الحقوق» (ص ٨) .

خلاصة الأمر فإن خليل عبد الكريم ينصحنا ويؤكد لنا «إن التجمد على النصوص والتعبد لها هما الوجه المقابل لوجود فضلها لأنه نكران للمغزى الذى استهدفته» ثم يعود ليحاول أن يمسك بأصحاب المصلحة في هذا التمسك بالنصوص قائلاً «ألا يدرك عبدة النصوص لماذا يتمسك طواغيت الحكم في الدول العربية والإسلامية، خاصة أولئك الذين يرفعون زيفاً وبهتاناً لافتة تطبيق الشريعة، لماذا يتمسكون بالشورى ويعضون عليها بالنواجذ ، ويتجاهلون نصوصاً أشد إلزاماً من آيتي الشورى تتناول أموراً أخرى على قدر بالغ الخطورة سواء في مجال الحكم أو في نطاق المالية العامة أو في ميدان حقوق الإنسان.. ألم يدرك أولئك الدوجماتيقيون علة إصرار الطواغيت الحاكمة أو المتحكمة، وخاصة من يدعون أنهم يطبقون الشريعة، على الأخذ بالشورى في إدارة دفة الحكم ويضربون بها عرض الحائط عند نقل السلطة إلى إخوانهم أو أبنائهم أو أقاربهم، وحتى «أهل الحل والعقد» لا يأبهون بهم في هذه الخصوصية. لماذا يجزئون الشورى فيأخذون منها ما يروق لهم، ويتركون ما يتصادم مع مصالحهم القبلية؟».

أما الغاية عند خليل عبد الكريم فهي النظر في النصوص من أجل «الكشف عن القيم البكر العذراء الغضة التي تضمنتها النصوص، والتي هي في رأينا جوهر رسالة الإسلام، وأنها منفتحة رحبة وبمثابة المنارة الهادية للاجتهادات البشرية التي يتوصل إليها الناس بعقولهم وعبر تجاربهم..» (ص ١٠) .

وبعد ذلك كله نحن لم نزل مع المقدمة ..

فإلى العدد القادم لنطالع معاً هذا الكتاب القيم والممتع ..

الأهالى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

عن الدولة الدينية (٢)

ونواصل رحلتنا مع كتاب جدير بالقراءة «الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية»
لخليل عبد الكريم .

وتتركز أبصارنا على الفصل الأكثر أهمية ، وهو الفصل الذي حمل الكتاب عنوانه
نقلا عنه ونطالع قولا صريحا واضحا وحادا كسكين قاطع .. «لم يعرف الإسلام الدولة
السياسية ، ونعني الإسلام الدين لا الإسلام التاريخ، أو الإسلام الحضارة ، هذا
بديهي لأنه ليس من وظيفة الدين إنشاء دولة سياسية، والإسلام شأنه في ذلك شأن
سائر الأديان السماوية التي سبقته، النصوص المقدسة- القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة- سكنت عنها والرسول(صلعم) بلغ الرسالة وأدى الأمانة على الوجه الأكمل،
ولا يقول عاقل - مع ذلك- أنه في الوقت الذي علم الأمة آداب دخول الخلاء لم يشر
مجرد إشارة عابرة إلى كيفية إنشاء دولة أو تنظيم الحكم من بعده، وهذا مرجعه إلى
أنها لم تكن من ضمن مهامه كنبى ورسول» (ص-١٣) .

ثم يمضي الاستاذ خليل عبد الكريم في رحلة ممتعة للتفريق بين الدولة الدينية التي
أقامها الرسول وعدد من الرسل الكرام الذين ترأسوا دولا مثل داود وسليمان عليهما
السلام، وبين الدولة السياسية.

والفوارق واضحة جلية وكلها تؤكد إنه لامجال الآن ولا في المستقبل لإقامة دول
دينية .

- «فالدولة الدينية يختار رأسها الله جل جلاله، بينما الدولة السياسية ينتخب

الشعب أو الحزب رئيسها (أهل الحل والعقد بلغة السلف) أو يرث الملك عن أبيه أو عمه أو أحد قرابته أو من يستوى على السلطة بانقلاب دموي أو أبيض».

– «الدولة الدينية يقف على قممها رسول يوحى إليه من قبل الله تعالى، والدولة السياسية يحكمها بشر عاديون» .

– «الدولة الدينية يظل رئيسها طيلة حياته على اتصال بالسمااء في كل وقت بالنهار أو الليل.. بينما علاقة رأس الدولة السياسية بالسمااء منقطعة» .

– «في الدولة الدينية توالي السمااء رئيسها بالمشورة في كل معضلة صغيرة أو كبيرة.. أما رأس الدولة السياسية فهو يعتمد في حل ما يصادفه من مشكلات على عقله وتفكيره وعلى الوزراء والمستشارين» .

– «طاعة رأس الدولة الدينية فرض ديني (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) بل إن هذه الطاعة هي محك الإيمان، وليس الأمر كذلك في الدول السياسية، إذ لا صلة بين طاعة المحكوم للحاكم فيها وبين إيمانه، وعصيانه إياه لا يقدح في دينه».

– «والمعارضون لرأس الدولة الدينية إما كفار مصيرهم جهنم، وإما منافقون في الدرك الأسفل من النار، أما المعارضون في الدولة السياسية فقد يعرضون أنفسهم لعقاب دنيوي فحسب، إنما لا شأن لهذا العقاب بعقيدتهم الدينية. فعلى سبيل المثال: الصحابي الجليل سعد بن عبادة سيد الخرج لم يبايع الصديق أبا بكر ولا الفاروق عمر بن الخطاب، واستمر طوال حياته معارضا لهما، لا يصلي بصلاتهما، ولا يجمع بجمعتهما، ولا يفيض بإفاضتهما، ولم يجرؤ أحد على أن يدعى بأنه كفر أو نفاق».

– وفوق ذلك كله «رأس الدولة الدينية الذي عينه الله جل جلاله ومن ثم فلا يحق للمحكومين عزله، أو الحد من سلطاته التي منحها له الرب لأن ما يبرمه الرب يستحيل أن ينقضه المربوب. أما رأس الدولة السياسية فإن جماهير الشعب هي التي تحد من سلطاته ولها أن تعزله إن حاد عن الخط الذي رسمته له أو خرج عن الدستور الذي

ارتضته ..»

- كذلك فإن «رأس الدولة الدينية مدة رئاسته غير محدودة إلا بأجله.. فوفاته هي التي تنهيها، أما رأس الدولة السياسية فرئاسته موقوتة ورهن بمشيئة الشعب» (ص ١٧).

ومن هذه المقارنة الحاسمة القاصمة نجد أن «الدولة الدينية نوع خاص من أنواع الدول اختص به الله سبحانه وتعالى.. عددا محددا من رسله الكرام.. ولا يجوز أن يتعداهم لغيرهم»..

ومن ثم يصل بنا الأستاذ خليل عبد الكريم إلى حقيقة واضحة «إن الإسلام كغيره من الأديان السماوية عرف الدولة الدينية وهي التي أقامها الرسول.. ولكنه لا يعرف الدولة السياسية التي هي من صنع البشر.. وأن المناداة بمبدأ الحاكمية لله تعالى هو إعادة للدولة الدينية التي انقطعت من الأرض بانتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى، مع افتقار من يقومون بشأنها إلى العصمة التي كانت من خصوصيات الرسول وذلك سيؤدي لامحالة إلى قيام دولة ثيوقراطية استبدادية لا تسمح بوجود أدنى قدر من المعارضة، وهو نوع من الحكم تجاوزه الزمن، ودخل متحف التاريخ السياسي» (ص ١٩).

ويبقى أن نقدم الشكر للأستاذ خليل عبد الكريم على كتاب ممتع ويحث جاد. ونتمنى له أن يواصل العطاء.

الأهالي ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

المهندسون .. بين الاستحلال والاستهبال

منذ تعرضت النقابات المهنية لغزو التتار المتأسلم المتمثل في جماعة الإخوان المحظورة والتي تسلت إلى هذه النقابات وغيرها متسترة بشعار «الإسلام هو الحل» منذ هذه الغزوة، وفضائح السرقات ونهب الأموال تفرض نفسها على كل مهتم بمصير هذه النقابات..

ولعل تتار جماعة الإخوان المحظورة يبررون لأنفسهم هذه السرقات القاضحة بأخذهم بمبدأ «استحلال أموال الكفرة» الذين هم كل من لم يخضع لتعاليمهم الآثمة، لكن الاستحلال استفحل.. تضاعف.. حتى تحول إلى استهبال.

والحجة بين أيدينا .. الدليل الدامغ الذي لامه رب منه.. تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات. فهي وفق القانون حجة للجميع وعلى الجميع .

ونقرأ «تقريراً عن الميزانية في ٣١-١٢-١٩٩٢ والحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٩٣ للنقابة العامة للمهندسين» ونورد الفقرات بنصها «تكررت الإشارة بتقاريرنا إلى وجوب الحد من الإنفاق بحيث يكون في إطار الموارد المتاحة، نظراً لما لوحظ من تزايد اعتمادها في سد العجز بين نفقاتها المتزايدة ومواردها، من صندوق المعاشات مما كان له أثره على اقتصاديات هذا الصندوق الذي كانت النقابة قد استنفدت من أمواله نحو ١٣ مليون جنيه بخلاف ما فرضته عليه من أعباء أخرى حملتها على مصروفاته خلال السنوات المالية السابقة».

إنهم إذن يستولون على أموال المعاشات، أموال كبار السن واليتامى فأين تذهب؟

«عجز يبلغ ١٩٦. ٤١ جنيه طرف السيد أمين الخزينة منذ نهاية عام ١٩٩١»
و«تحميل مصروفات النقابة للسنة المالية ١٩٩٢ بمبلغ ٢٨ ألف جنيه بالزيادة عن قيمة فاتورة مطبوعات يتم صرفها دون وجه حق»، وكذلك «تضمنت المصروفات العمومية لعام ١٩٩٣ نحو ٨٨١ ألف جنيه للإعلانات والمطبوعات حصلت منه شركة سفير للإعلانات (شركة إخوانية) على نحو ٦٥٤ ألف جنيه بنسبة ٧٤٪» «وتجاوز ما أمكن حصره مما صرف على الإعلانات خلال الفترة من يناير إلى مايو ١٩٩٤ مبلغ ١٣٩ ألف جنيه حصلت منه شركة سفير على ما تجاوز ٩٥ ألف جنيه بنسبة ٦٨٪ من المصروفات». وليست شركة سفير وحدها ، وإنما هناك الشركة الشهيرة والشريك الدائم في كل عمليات الاستحلال أو الاستهبال: شركة سلسبيل (الإخوانية أيضا) واستمعوا إلى ما يقول التقرير «تبين أنه يستحق للنقابة منذ عام ١٩٨٩ لدى شركة «سلسبيل» مبلغ ٩٧٦. ١٢٩ جنيه لم تكن قد أثبتت بدفاتر النقابة، وقد تم إثبات هذه المديونية فيما بعد بالدفاتر، إلا أن النقابة لم تتخذ بعد أية إجراءات نحو التحصيل».

والاستهبال ليس قاصرا على الشركات الإخوانية بل على أعضاء مجلس الإدارة من الإخوان، واستمعوا .. «تجاوز المصروف كبذل حضور جلسات لعام ١٩٩٣ مبلغ ٩٦ ألف جنيه حصل عليه السادة أعضاء مجلس النقابة ورؤساء وأعضاء شعب النقابة. كما بلغت مصروفات الانتقال وبدل السفر نحو ١٦٧ ألف جنيه» وبالطبع ولزوم الاستهبال: «لأتملك النقابة سجلا تحليليا للبدلات السابقة يمكن من خلاله الوقوف على المبالغ المصروفة لكل عضو على حدة وذلك بالمخالفة للمادة (٥٣) من النظام الداخلي للنقابة».

السرققات بغير حصر، ولا يمكن حصرها في عجالة كهذه، لكنها واضحة مثبتة، مؤكدة، ولكي يتمكن اللصوص الإخوانيون من تمرير جريمتهم فقد سلبوا اختصاصات النقيب «المهندس حسب الله الكفراوي» فهو ليس إخوانيا وليس شريكا في الاستحلال

ولا في الاستهبال، ولهذا فإن مجلس النقابة الإخواني قرر في جلسة ١٦-١-١٩٩٤ وهي جلسة لم يحضرها النقيب .. وتحت بند مايستجد من أعمال تفويض الأمين العام للنقابة بالتوقيع على كافة عقود البيع والشراء وبالتالي سحب الاختصاص من صاحبه الأصل «النقيب» في غيابه، وبون إذن منه، بل وبدون إخطاره.

وفوق هذا فإن تقرير الجهاز المركزي للمحسابات يدين أمين عام النقابة بتعطيل «عرض تقرير الجهاز على الجمعية العمومية بجلستها في ٤-٣-١٩٩٤» .

وهكذا وبوثيقة رسمية نمسك بتلابيب اللصوص الإخوانيين الذين استحلوا أموال النقابة وأموال اليتامى .

ويبقى بعد ذلك سؤالان :

أولهما: لماذا لا يقدم هؤلاء اللصوص إلى المحاكمة؟ هل لأن البعض لم يزل يمسك العصا من المنتصف؟

والسؤال الثاني: هل لازال من حق «اللصوص» أن يتستروا مرة أخرى تحت شعار «الإسلام هو الحل»، أم أن الألوان لأن نتعامل معهم على حقيقتهم.. لصوص.. مجرد لصوص..

الأهالي ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

حديث مع مجلة الوطن العربي (١)

الإخوان المسلمون

أخطر من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية»

أجرى الحوار : عادل الجوجري

الدكتور، رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الديمقراطي ، مؤرخ بارز له مؤلفات أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية، وهو أستاذ أكاديمي لمادة التاريخ وعضو بمجلس الشورى، وأيضا كاتب له آراء معارضة لأفكار جماعات الإسلام السياسي القديمة والجديدة على حد سواء،

في هذا الحوار يقدم رؤيته لأسباب نشوء وانتشار الجماعات المتطرفة التي يسميها «الجماعات المتأسلمة» ويؤكد على أنه لافرق بين الإخوان والجماعة الإسلامية، فكلاهما - وغيرهما من هذه الجماعات - ينتهجان العنف، والفرق بينهما في التوقيت، ويرى أن هذه الجماعات تتبنى أفكارا هي أبعد ما تكون عن الإسلام، وهي تركب قطار الديمقراطية - كراهية - لكي تصل إلى محطتها ثم تفرغه من ركابه، وتسير به وحدها، ويشير إلى خطأ الرئيس أنور السادات الذي شجع هذه الجماعات لمواجهة خصومه من اليسار الناصري في السبعينيات، ويؤكد أن أخطر ما تواجهه مصر حاليا، هو جيش الأفغان المصريين، وجماعة الـ ١٩٠، وهم الأشخاص الذين برأتهم المحاكمة في قضية اغتيال السادات، وسافروا إلى الخارج، ليقودوا عن بعد أخطر عمليات الإرهاب.

ويدعو د. رفعت السعيد إلى تشكيل جبهة وطنية لمواجهة الجماعات المتأسلمة كما

يسميتها، منتقدا في الوقت نفسه ، موقف بعض اليساريين الذين انحازوا إلى خندق
الاخوان بدعوى أن الجميع ضد الحكومة، وفي الحوار قضايا أخرى ساخنة .

المتأسلمون

- تفاوتت الرؤي بشأن تفسير أسباب نشوء تيار الإسلام السياسي ، أوالتيار
الأصولي بشقيه المعتدل والمتطرف، هناك من يرى أسبابا اقتصادية خلف الظاهرة،
وهناك من يرى أيدي أجنبية خفية، وبينها من يرد الظاهرة إلى غياب المشروع القومي،
وانهيار النموذج الاشتراكي، ماهو تفسيركم لهذه الظاهرة؟

* أولا أنا عندي تحفظ على التسمية، فليس صحيحا إطلاق تعبير «التيار
الإسلامي»، لأن إضافة كلمة الإسلامي وهي صفة، تعني تمييز الشيء على ما عداه،
فإذا أضفنا إليها «ال» فإنها تعني استغراق الشيء بأكمله، وهذا التركيب اللغوي يعني
في النهاية أن هذه الجماعة وحدها هي «الإسلامية» وما عداها لا يحمل هذه الصفة،
وهذا في حد ذاته خطأ كبير ، وكذلك أرفض إطلاق صفة الأصولية على جماعات دينية
متطرفة، لأن الأصل جليل، وهم ليسوا كذلك، بل إنني أرفض تعبير التيار السلفي،
لأنهم ليسوا سلفيين، ولا يعرفون شيئا عن السلف الصالح وجهادهم الكبير لنصرة
الإسلام، وأرفض أيضا تعبير «المتطرفين» لأننا إذا عدنا إلى القاموس لوجدنا أن
طرف الشيء هو أن تصل إلى حده الأقصى ولاتغاييره، لكنني أعتقد أن هذه الجماعات
لاتصل بالإسلام إلى حده الأقصى. لذلك أفضل تعبير «التأسلم» وهو في رأيي أصدق
وصف لهذه الجماعات المتأسلمة، أي التي تدعى الإسلام، فمن الناحية اللغوية ، إذا
أضيفت التاء إلى الفعل صارت علامة، وتستطيع هنا أن تقول «تأمرك» أي صار
أمريكيا مع أنه ليس كذلك، والجماعات الموجودة حاليا هي جماعات «متأسلمة»
وليست إسلامية، والتوضيح هنا ضروري للغاية.

- إذا اعتمدنا مصطلح التيار المتأسلم فإن سؤالنا يظل قائما: ماهي أسباب

انتشار هذه الجماعات؟

* أولا، هذه الجماعات المتأسلمة ليست جديدة على مصر، فقد ظهرت في العام ١٩٢٨، وارتبطت بتسييس الدين، أو تدين السياسة، وليس مصادفة أن هذا العام شهد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية التي عكست نفسها على المجتمع الرأسمالي، وجردته من طابعه الديمقراطي، فظهرت النازية، ومن بعدها الفاشية، في حين أن الفكر الاشتراكي لم يكن منتشر على نطاق واسع، ويمكن القول إن كل هذه الأفكار وصلت إلى مصر في الثلاثينيات، وتفاعلت مع بعضها، في الوقت الذي ظهرت فيه محاولة اشتقاق طريق ثالث عن طريق جماعة الإخوان المسلمين، التي دشنت وجودها حسن البنا في الاسماعيلية وانتقل بعد ذلك إلى القاهرة، وجماعة الإخوان المسلمين هي أول جماعة سياسية تدعو إلى تدين السياسة، والفكرة في حد ذاتها ليست جديدة فالأمويون والعباسيون والشيعة والخوارج كلها محاولات، وحركات لتدين السياسة، وحتى العنف المتأسلم جاء مقترنا بجماعة الإخوان المسلمين ابتداء من ١٩٤٦ ومرورا بـ ١٩٥٤ وحتى الآن .

الافغان العرب

– لماذا تملو موجة هذه الظاهرة الآن؟

* لأسباب عديدة، هناك أسباب عالمية أهمها انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، مايلحق به أو يكمله، انهيار عديد من دول التحرر الوطني ومنها مصر الناصرية، أو النموذج المستقل في الجزائر، وانهارت أيضا المنظومة الفكرية القومية، وساهم في ذلك الغزو العراقي للكويت « ١٩٩٠ » الذي أجهز على الفكر العربي، نحن إذن إزاء حالة محو للبدائل أمام الراغب في الاشتغال بالسياسة. فالبديل الاشتراكي غاب، والبديل القومي أقل، فماذا يبقى غير «التأسلم» ؟!

يضيف د. رفعت السعيد: هناك سبب آخر هو ظهور عدد من الدول المتأسلمة مثل

إيران والسودان وأفغانستان، وقد ترتب على ذلك ما يمكن تسميته «دعم الدولة» وهو أخطر أنواع الدعم، لأنه يرتبط بإمكانات الدولة، فإذا أراد المتأسلمون جوازات سفر مزورة، فإنهم يحصلون عليها من دولة متأسلمة، بما يعني صعوبة ضبطها أو اكتشافها، لأن الأجهزة الأمنية تواجه في هذه الحالة إمكانيات دولة في التزييف، أو إرسال الأموال والأسلحة، أو تدريب المتأسلمين، أما حكاية أفغانستان فهي حكاية مثيرة جدا لم تكتب بعد، لأن انسياق آلاف من الشباب العربي إلى بيشاور، وقيام رجال الـ «سي . أي . أيه» بتدريبهم وتمويلهم بالمال والسلاح أدى إلى وجود جيش كامل وجاهز، وما تعاني منه مصر حاليا ليست الجماعات المحلية. وإنما الجيش الذي تم تدريبه في أفغانستان ..

تنظيم محترف

- وماذا عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية؟

* هي عوامل مساعدة، لأن هناك دولا مليئة بالمشكلات الاقتصادية والبطالة، ومع ذلك لا توجد فيها جماعات متأسلمة، إنما خطورة هذه العوامل تكمن في أنها توفر المناخ لبروز الظاهرة إن وجدت ، وعلينا أن نعترف أن هناك أخطاء حكومية وقعت ، سواء في السياسات الخارجية أو الداخلية، الأمر الذي أدى إلى وجود تراكم من الانتقادات النابعة من الأوضاع الاقتصادية، وغيرها، وفي غياب البدائل السياسية «الاشتراكية والقومية والليبرالية» لا يجد الناقم على الأوضاع، أو المنتقد لها سوى البديل المتأسلم، والبطالة تلعب دورا خطيرا في القضية، لماذا؟ لأننا إزاء نوع خطير من التنظيمات، لا يوجد منه كثير في العالم، إنه التنظيم القائم على الاحتراف والتفرغ الكاملين، لا يوجد لديه أي شخص غير محترف ، ففي الجيش الجمهوري الإيرلندي، تكتشف أن طبيبا يقوم بوضع قنبلة في محطة المترو، ويعود إلى عمله الطبيعي في المستشفى، أما في مصر فالمتأسلمون محترفون، ومتفرغون، ولا يعملون على الإطلاق

وهذا التفرغ يمنحهم حصانة أمنية، فالإرهابي يجلس على أقرب مقهى يوميا ومعه المدفع الرشاش، فإذا صادف أتوبيسا يحمل سياحا أطلق النار عليهم، وإذا لم يصادف عاد في اليوم التالي إلى المقهى، وهذا النوع من الاحتراف مفر جدا، ليس فقط لأنه يقدم مرتبا كبيرا لا يحلم به شاب من أسرة فقيرة ومتعطل، وإنما الأخطر أنه يقدم له «أيديولوجيا» الاستعلاء على الآخرين، فهو الأقرب إلى الله، وهو الذي يقوم بالجهاد، وهذه الأيديولوجيا تعطيه ميزتين، إذا نجح في العملية فقد فاز بالدولارات، وإذا قتل فهو شهيد ودخل الجنة. وعلى هذا الأساس، فإن هذه المنظومة المتكاملة من الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الجماعات المتأسلمة، ولعلي أضيف نقطة أخيرة هي أن بعض الدول وعلى رأسها أمريكا تلاعبت بالجماعات المتأسلمة بهدف إضعاف الجسد المصري، وإكراه مصر على الانشغال بمشاكلها الداخلية، بحيث لا تلعب دورها كما لعبته في العهد الناصري، في المنطقة العربية، وإفريقية، وعدم الإنحياز..

جماعة الـ١٩٠

- هناك من يرى أن الرئيس الراحل أنور السادات ساهم بدرجة أو بأخرى في تقوية هذه الجماعات التي انقلبت عليه بعد ذلك؟

* هذا أيضا أحد العوامل المساعدة، والوثائق المتاحة الآن تشير إلى أن الرئيس السادات أسهم في خلق هذه الظاهرة في النصف الثاني من السبعينيات لمواجهة التيارات اليسارية والناصرية في الجامعة في ذلك الوقت، وكان السادات قد حل منظمة الشباب، ولم تكن لديه أنوات لمواجهة جماعات الرفض اليسارية، فلجأ إلى الجماعات المتأسلمة، وهناك أكثر من شاهد أكد أنه قد دعم هذه الجماعات في عصر السادات بناء على تعليمات من جهات عليا، لكن الحقيقة أن ماتعاني منه مصر هو حالة أخطر مما حدث في السبعينيات، نحن أمام تيار خطير يسعى إلى هدم كل ما وصلنا إليه من حقوق مدنية، ولا يتوقف معول الهدم عند المؤسسات السياسية كالبرلمان والنقابات

وإنما يمتد إلى الثقافة والفن والإبداع والصحافة وحقوق المرأة، ولعلي أشير هنا إلى خطأ حكومي فادح، هو قيام بعض المؤسسات الحكومية، خاصة الإعلام بمنافسة التيار المتأسلم، في التأسلم، ناسية أنها بذلك تغذي الجنين لكي يصبح غولا، وقد فعل السادات ذلك مرة ونحن نعرف النتيجة، فالسادات سعى إلى التقارب مع أصدقاء الأمريكين في مواجهة ما كان يسمى «الخطر الشيوعي» فدفعت مئات الشباب إلى أفغانستان بدون أن يفكر في عواقب هذه الخطوة، وهناك كارثة أخطر من ذلك هي التي أسميها كارثة الـ ١٩٠، ففي محاكمات قضية اغتيال السادات كان عدد المتهمين حوالي ٢٠٠ شخص، وقد حصل ١٩٠ منهم على أحكام البراءة أو أحكام مخففة، ولو رصدنا مسار الـ ١٩٠ لاكتشفنا أنهم - حاليا - هم قلب العمليات الإرهابية التي درات بعد ذلك، لقد سمحت الحكومة لهؤلاء بالسفر إلى الخارج، ومنهم أيمن الظواهري، وطلعت فؤاد قاسم، وعمر عبد الرحمن، ومصطفى حمزه، ومحمد شوقي الاسلامبولي، وهنا يتعين أن تسائل الأجهزة المسؤولة في ذلك الوقت «عام ١٩٨٢» عن خطئها الفادح في التقدير والسماح لهؤلاء بالسفر إلى الخارج ليشكلوا أخطر بؤر قيادة التطرف والإرهاب ضد المجتمع والدولة.

- هل تنظر إلى خريطة جماعات الإسلام السياسي بالجملة أم أن فيها تمايزات بين متطرف، ومعتدل، وبين راغب في الحوار ومصمم على الكلاشينكوف؟

* طبعا لا يمكن النظر إلى الظاهرة بالجملة وإلا وقعنا في خطأ علمي وآخر سياسي، هم فرق تبدأ بالإخوان المسلمين وتنتهي بجند الله، والفرماويين، والجهاد، والتاجين من النار، والجماعة الإسلامية، وهم منقسمون بالطبيعة ربما لأنهم فسروا الحديث النبوي الشريف «تنقسم أمتي إلى ٧٧ فرقة كلها هالكة إلا واحدة ناجية» على هواهم، فالانقسام في هذه الجماعات ظاهرة طبيعية، لكن الخطأ يأتي إذا اعتقدنا أنه بالإمكان التمييز بين معتدلين ومتطرفين وإرهابيين، فالجميع، في هذا المسلك واحد،

والفارق في الأسلوب، وفي التوقيت ، كلهم يلجأون إلى العنف، وقد اعتمدوه المنهج الأساسي لحركتهم ، وجماعة الإخوان المسلمين تحاول أن تعطي انطباعات بأنها تخلت عن الإرهاب والعنف، لكنني أؤكد أنها لاتعارض العنف والإرهاب، وقد جمعتني ندوة مع الشيخ مصطفى مشهور، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان، فكان كل ما نعاه على الجماعات الإرهابية التي تقتل الناس عشوائيا هو أنها متسرفة، معنى ذلك أن مبدأ الإرهاب موجود، لكن الاختلاف فقط في التوقيت ..

القتال .. القتال

– لكن هناك خلافات فقهية وفكرية بين الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية الأخرى؟

* هذا خلاف من نوع غريب، فالبعض يعتقد أننا مانزال نعيش في المرحلة المكية حيث كان الرسول والمسلمون في مرحلة الاستضعاف يتحملون عذاب الكفار، ولا يريدون عليهم، حتى انتقلوا إلى المرحلة المدنية حيث صار الإسلام في قوة ومنعة فبدأت الحروب والجهاد، وأنصار هذه الرؤية الأولى يقولون بضرورة تحمل القمع الحكومي حتى (يتفياؤا) أي تقوى عزيبتهم، ويبدأ القتال والحرب ضد الدولة والمجتمع الجاهلي، أما الفريق الآخر، فيرى أن القتال لابد أن يبدأ فورا، والفرق بين الفريقين هو في تحليل المرحلة ، والتفاعل معها، لكن هناك اتفاقا على ضرورة القتال .

وربما كان مفيدا أن نعود إلى البوابات التي يدخل منها التطرف. البوابة الأولى هي اعتقاد البعض أنهم جماعة المسلمين، وليسوا جماعة من المسلمين، وجماعة المسلمين في عرفهم هي أهل الحل والعقد في الإسلام(ملحوظة : بحثت عن أصل كلمة أهل الحل والعقد فوجدت أنها وردت للمرة الأولى في كتاب للإمام الماوردي سنة ٤٠٠ هـ، وهي كلمة مخترعة) وعلى ذلك فهم يتصورون أنفسهم أصحاب القرار في صحيح الإسلام، وهذا خطأ خطير، كما أنهم يستندون إلى حديث نبوي شريف نون أن يفهموه

جيذا هو (من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف) والرسول عليه الصلاة والسلام يقصد الجماعة بمعنى الأمة، أما هم فيفهمونها على أنها الخلية التنظيمية (من ٣ إلى ٧ أشخاص) وهذا خطأ خطير أيضا، وهم أيضا يخلطون عمدا بين الدين الذي هو لكل زمان ومكان باعتباره عقيدة إلهية، وبين الاجتهاد الفكري الذي هو نتاج بشر يمكن أن يصيب أو يخطيء، والخطر هنا يقع عندما تصل هذه الجماعات إلى السلطة مثلما وصل الترابي والبشير في السودان؛ فالشخص إذا اعترض على أحد قرارات البشير يصورونه على أنه اعترض على حكم الإسلام، وإن حاولت تغيير حكم البشير، فأنت تحاول تغيير حكم الإسلام، وهذا الخلط يؤدي إلى نتائج رهيبة لأنه يخلط بين المعتقد والبشر، وهذا هو ما تفعله الجماعات الإرهابية في مصر حاليا حين خلطت بين السياسة وهي فن الخلاف، وبين الدين وهو عقيدة إلهية، فكل من يخالفها في السياسة هو كافر، حق عليه الموت، ومن هذه البوابة تم تكفير المسؤولين، والمفكرين والمثقفين، والفنانين، والصحافيين، وصدرت الأحكام عليهم بالموت ..

الجهاز السري للإخوان

- صدر بيان عن جماعة الإخوان المسلمين، مؤخرا، يعتبر الشعب هو مصدر السلطات، واعتبره المراقبون تطورا في الخطاب السياسي للإخوان، فهل تتفق مع هذا الرأي؟

- لا أتفق لسبب أساسي هو أن الإخوان يعتمدون على منهج (التقية) وهم يسايرون الأحوال حتى تصبح في مصلحتهم، فيظهر الوجه الحقيقي، لأن أبسط قواعد التطور في المواقف والآراء هو إدانة المواقف السابقة، أو تقديم النقد الذاتي، وهذا ما لم تفعله جماعة الإخوان المسلمين، لقد مارسوا العنف في حقبة الأربعينات والخمسينات والستينات، وهم يزعمون أن الجهاز السري كان مكرسا لمواجهة الصهاينة والانجليز، لكن كبيرهم الحالي الشيخ مصطفى مشهور عندما قبض عليه في قضية سيارة الجيب،

في الأربعينات (١٩٤٨) ضبطت معه رسوم كروكية ، وأسلحة ومتفجرات وأوراق، ثم اعترف أنه كان يخطط لنسف مطار ألماتي، ومحطة السكك الحديدية، ومراكز الشرطة، وهي - طبعا - لم تكن تابعة للإنجليز، أو الصهاينة، وإنما هي مؤسسات مصرية شحما ولحما، ثم إنهم قتلوا الخازندار ، وقتلوا النقراشي، فهل كان الرجلان من الانجليز أو الصهاينة، إن عبد الناصر مهما قيل عنه لا يمكن أن يقال إنه انجليزي أو صهيوني ، بل كان عدوهما الأول. وعلى أية حال فإن الإسلام أقر التوبة، والتوبة لا تكون سرية، فليعلن لنا أحد قادة الإخوان أن جهازهم السري كان خطأ وسوف نصدقهم، لكنهم حتى الآن يتباهون بأن الجهاز السري ضرورة حتمية، وأحمد عادل كمال، وهو أحد قادة هذا (الجهاز) سابقا يقول (دعوة بدون جهاز سري يحميها تهريب) والذي لا يصدقنا في أن الإخوان المسلمين دعاة عنف وإرهاب عليه أن يعود إلى شهادات قادة الإخوان كما سجلت في الكتب التالية : «النقط فوق الحروف» لعادل كمال، و«حصاد العمر» لصالح شادي ، «وأيام من حياتي» لزينب الغزالي، و«قصة الجهاز الخاص» لمحمود الصباغ، هذه أربعة كتب لشهود عدول، أكلوا فيها أن الجهاز الخاص كان يستهدف قتل خصوم الجماعة من المسلمين، بل إن محمود الصباغ أورد في كتابه لائحة الجهاز الخاص، وتتنص على (أن القتل الذي يعتبر في الأحوال العادية جريمة ، فإنه يصبح مقبولا إذا تم لحماية الدعوة) هذا هو منهجهم وإذا كانوا - حقا - قد تخلوا عنه فعليهم إدانة تاريخهم أولا وإعلان التوبة علانية ، وأن يقدموا الدليل على أنهم يقبلون الدستور، والقانون المدني، وتداول السلطة، والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل، لأنك تقول في سؤالك إنهم ذكروا في بيانهم أن الشعب هو مصدر السلطات، لكنهم رفضوا التوقيع على ورقة مكتوب فيها كلمة الديمقراطية، عندما كنا نعد - معا - ميثاق الوفاق، ورفضوا التوقيع على نص المساواة بين الرجل والمرأة.

- يقول قادة الإخوان إن السماح لهم بالتعامل في إطار المؤسسات الديمقراطية هو قمة الديمقراطية من جهة، كما أنه يخفف من وطأة العنف والإرهاب من جهة

أخرى؟

* هناك عبارة يتعلمها دارسو المنطق في أولى سنواتهم الدراسية تقول (من اللامنطق أن تستخدم المنطق في دراسة قضايا غير منطقية)، ولعلي أقول إنه من اللاديمقراطية أن نستخدم الديموقراطية في التعامل مع قوى غير ديمقراطية، وكل هؤلاء الغربيين الذين يتحدثون في صحفهم وشبكات التلفزيون عن ضرورة السماح للإخوان بالتحرك حزبيا، وإعلاميا، لم يحركوا ساكنا عندما ألغت ألمانيا الحزب النازي، وهو إجراء غير ديمقراطي لكن الحزب النازي هو حزب معاد للديمقراطية، والإخوان المسلمون معادون للديمقراطية وبالتالي فإنني لا أميل إلى الرأي القائل بالسماح لهم بالتحرك سياسيا وإعلاميا، ثم أنه يخطيء من يظن أن الإخوان يساهمون في تخفيف العنف، أو تحجيم إرهاب الجماعات المتأسلمة، هذا وهم كبير، فالصحيح أن الإخوان يدعمون هذه الجماعات بطريقة أو بأخرى.

المعتقلات

- هل تعتقد أن العنف ولد في السجون أيام الحقبة الناصرية، أم أنه مرتبط بعبادة الإخوان التي خرج من تحتها كل تنظيمات العنف المعاصرة؟

* توسيع دائرة الاشتباه سواء تمت في فترة حكم عبد الناصر أو حاليا تؤدي إلى مشكلات سياسية واجتماعية لأننا عندما ندفع بشباب من المفر بهم إلى سجون فيها غلاة المتطرفين، فمن الطبيعي أن تحدث العدوى ، وأن يتحول المفر بهم إلى عتاة وبرابرة، والغريب أن لائحة السجون العادية تمنع سجن المتهم في قضية مرور مع المتهم بالاتجار بالمخدرات، لأنه بعد فترة سيتحول المتهم العادي إلى مجرم محترف، لذا فإن السجون درجات، ومن هنا فإنني أرى ضرورة العزل بين المتطرفين السياسيين داخل السجون، وأن يتم الفصل بين المتطرفين المبتدئين الذين يمكن أن يعودوا إلى سواء السبيل، وبين محترفي التطرف والإرهاب. لكن أن يقال إن السجن

والمعتقلات كانت سببا في ظاهرة العنف فهذا غير صحيح، لماذا؟ لأن الشيوعيين سجنوا في نفس فترة اعتقال الإخوان (١٩٦٥-٥٩) ومع ذلك فإنهم لم يتحولوا إلى تنظيمات عنف، وإنما ظلوا سياسيين، يعارضون بالكلمة، ومعنى ذلك أن العنف مرتبط بظاهرة (التأسلم) لا الإسلام ..

سيد قطب

- إذا أخذنا الشيخ سيد قطب كدراسة حالة، هذا الرجل كان شاعرا ، وناقدا رقيقا، فإذا به داخل السجن- في الستينيات- يتحول إلى مفكر، ومنظر للعنف والإرهاب ماذا حدث بالضبط؟

* سيد قطب لم يتحول داخل السجن، وإنما التحول حدث له عندما زار أمريكا، وهذا هو الغريب في الأمر، لأن الرجل كان موظفا في وزارة التربية والتعليم وسافر (ليبراليا) إلى أمريكا عام ١٩٥٠ بمنحة أمريكية لدراسة علم التربية، وعاد من هناك لكي يدخل جماعة الإخوان المسلمين. وماحدث في السجن ، هو اختفاء طووال النخيل، وبرزت قصارها، فقد غاب حسن البناء، ولم يكن الهضيبي (المرشد التالي) على نفس المستوى، فكان طبيعيا أن يبرز سيد قطب، وأن يتحول إلى مفكر ومنظر، وهو يمتلك قدرات عقلية وذهنية كبيرة بدليل كتابه (في ظلال القرآن) لكن المشكلة هي أنه اجتهد في التفسير داخل السجن، وفي مناخ المحنة، فجاء كتابه(معالم في الطريق) متطرقا، ولو أنه كتبه خارج السجن، وفي ظروف مختلفة، لما جاء على هذا النحو، واضعين في الاعتبار أن قطب لم يكن مبتدعا لفكر التكفير، وجاهلية المجتمع ، وإنما هي أفكار أبو الأعلى المودودي ، وأبو الحسن الندوي، ودون أن أتهم أحدا أقول إن المودودي كان منظورا له على أنه صديق أمريكا، وقد مات في أمريكا وهو يتلقى العلاج هناك.

دعاة لا قضاة

- يشاع أن المستشار حسن الهضيبي غضب من كتاب «معالم في الطريق »

فأصدر كتابه «دعاة لا قضاة» ردا عليه؟

* (مقاطعا) هذا غير صحيح ، فالواقعة حدثت في السجن، لكن نفيها جاء على لسان الأخت زينب الغزالي في كتابها «أيام من حياتي». ولا أعتقد أن أحدا يمكن أن يتهمها بعدم الصدق، وهي التي قالت(إن المستشار حسن الهضيبي قال لي إنه قرأ «معالم في الطريق» مرتين وأجازه ، وأن هذا الكتاب وضع أمل الدعوة كلها في سيد قطب) وإذا كان الإخوان الحاليون تبرأوا من سيد قطب وأفكاره فإن تحت أيدينا كتاب صفوت منصور «منهاج العمل الإسلامي» وهو واحد من كبار كوادر الإخوان يمتدح أفكار سيد قطب ويعتبرها التطوير الفكري والعملية لمنهاج الدعوة، وعندنا كتاب «الشهيدان» لصلاح شادي الذي قال فيه (إن الإمام حسن البنا كان البذرة الصالحة، وسيد قطب هو الثمرة الناضجة) ومن يعرف الفرق بين البذرة والثمرة، هو الذي يعرف قيمة حسن البنا عند الجماعة، وبالتالي قيمة قطب عندها .

الوطن العربي (لندن) ٨ سبتمبر ١٩٩٥

حديث مع مجلة الوطن العربى (٢)

أدعو إلى تشكيل جبهة وطنية من الأحزاب والنقابات والمثقفين لمواجهة أنصار الظلام

دعا المفكر والمؤرخ د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع إلى تشكيل جبهة
مصرية تضم الأحزاب والنقابات والمثقفين والفنانين لمواجهة التيار المتأسلم ، وطالب
الحكومة بتوفير المناخ السياسى والاجتماعى الملائم لانطلاقة الجبهة الوطنية
لمستنيرة. وقدم السعيد انتقادات حادة لبعض أجنحة ورموز اليسار المصري الذين
« غازلوا » الجماعات المتأسلمة، اعتقادا من أن معارضتهم للحكومة تعنى بالضرورة
الانحياز للمتأسلمين الذين - أيضا - يعارضون الحكومة.

وأشار - فى هذه الحلقة - إلى أن المتطرفين نجحوا فى التسلل إلى المؤسسات
التعليمية والإعلامية، غير أن وزيرى الإعلام والتعليم يقودان حاليا حملة «جبارة» لتنقية
البرامج التعليمية والإعلامية من الفكر المتطرف، وقال إن الحوار سمة العصر، غير أنه
لا حوار مع من ينفى الآخر، وطالب بإعادة تشكيل الوعي الجماعى للأمة على قاعدة
الشروط الصحية للحوار والتفاعل الديمقراطى، مؤكدا أن المتأسلمين، خاصة جماعة
الإخوان المسلمين من ألد أعداء الديمقراطية، وهنا نص الحوار معه .

- شعار «الإسلام هو الحل» استخدمه الإخوان المسلمون للوصول إلى البرلمان فى
نورتى ٨٤، ١٩٨٧، ورغم عموميته إلا أنه انتشر، كيف حصل ذلك؟

* عندما قدم أحمد حسين برنامج حزب مصر الفتاة إلى مصطفى النحاس، قال له
الآخر «أنت دسيسة، لأنك أوردت اسم الله فى برنامج سياسى». وحدث فى الانتخابات

الجزائرية الأخيرة «١٩٩٢» أن رفع المرشحون المتأسلمون شعار «انتخبوا دعاة الله»، ومثل هذه الشعارات تضليلية، لأننا نتعامل بالسياسة وليس في الدين، وبالتالي نحتاج إلى توضيح للبرنامج الانتخابي ، لأن الإسلام ليس ملكا لجماعة ، فنحن جميعا مسلمون، والفرق بيننا هو في الاجتهاد لمعالجة مشكلات الواقع.

- أعتقد أن الخلط بين ما هو ديني سماوي وبين ما هو اجتهاد فكري بشري امتد إلى ما يسمى بالدولة الدينية ؟

* أريد أن أقرر حقيقة، هي أن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية، فقد قال الرسول «صلى الله عليه وسلم» إن الخلافة بعدى ثلاثون عاما، وي بعدها ملك عضوض، وبعد ثلاثين عاما بالضبط وقف معاوية وقال: أنا أول الملوك ، وهذا يعنى أن الدولة الدينية انتهت مع الخلفاء الراشدين، وبدأت الدولة المدنية.

الإخوان والبرلمان

- لكن قطاعا من جماعات الإسلام السياسى، وبالتحديد الإخوان يرفضون مصطلح الدولة الدينية، أو حكم المشايخ، ويتحدثون عن الديمقراطية والتعددية الحزبية.

* القبول بالديمقراطية أو الرفض لا يكون شكليا، فقد فوجئت حينما كنا «أحزاب المعارضة» نعد وثيقة الوفاق بأن قيادات حزب العمل ومن خلفها قيادات الإخوان المسلمين ترفض كلمة الديمقراطية باعتبارها بدعة نصرانية، وحاولوا تحديد مفهوم الديمقراطية بحصرها في التعددية الحزبية وتداول السلطة، وحتى في هذا التحديد والحصر هم يكذبون، أو هم «ياخذوننا على قد عقلنا» فهم يقبلون على مضض حكم الديمقراطية، باعتباره حكم الكفر، وأن الضرورات تبيح المحظورات، حتى إذا وصلوا إلى السلطة انقلبوا على الديمقراطية الكافرة، وألغوا الأحزاب والبرلمان، وحقوق الإنسان، وأنا لا أتهم أحدا، لكنني اتساءل : أين هي التعددية الحزبية في السودان أو في إيران؟! إن أول قرارات البشير هي إلغاء الأحزاب، وحل النقابات والبرلمان،

ومصادرة الصحف، وإلغاء كل صور الديمقراطية. والإخوان المسلمون لا يختلفون في شيء عن حكم البشير والترايبي، وهذا هو الدليل، إن عمر التلمساني «المرشد العام الراحل» الذي يوصف بأنه زعيم المعتدلين هو نفسه الذي قال «إن كلمة الأحزاب وردت في القرآن مقرونة بالشر». وقبله صك حسن البنا المنهج «إن الحزبية فرقة، والفرقة فتنة، وإن الفتنة ضلالة، والضلالة في النار». وعمر عبد الرحمن قالها صراحة «حزب الله المأمور بقيامة، وعكسه هو حزب الشيطان الممنوع قيامه».

- وكيف نفهم مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية منذ الأربعينيات وحتى الآن؟

* هناك فرق بين مشاركتهم التكتيكية في الانتخابات ودخول البرلمان كضرورة، وبين البرلمان والتشريع كعمل غير مشروع، لماذا هو غير مشروع؟ لأنهم يقولون إنه لا شريك في شرع الله، وإذا كان البرلمان جهة تشريع فإنه مرفوض أو هو حرام، وهذا الكلام يحتاج إلى رد، لأن الإسلام هو خاتم الديانات، والفرق بين الإسلام والديانات التي سبقتة هو أنها لم تكن آخر الديانات، وبالتالي ينتظر الناس أن يأتي تشريع جديد من عند الله، إنما عندما ختم الله الرسالة، فإنه سمح للإنسان بالاجتهاد وفق المعطيات الجديدة، فالإسلام لم يقرر شيئاً في مشكلة المرور، فمن يشرع لهذا الموضوع، إنه الإنسان، وهم يعترفون بذلك، إنما يعطون الحق لأهل الشورى، أي أنهم يريدون التشريع لأنفسهم، ولا يسمحون لغيرهم بالتشريع أو التنفيذ وهذا ما حدث في السودان، فقد قفز رجال الجبهة القومية الإسلامية بزعامة الترايبي إلى البرلمان ومختلف الوزارات، واستبعدوا رجال الأحزاب الأخرى، وكان آيات الله في طهران فعلوا نفس الشيء، وهم يستندون إلى فتوى أبو الأعلى المودودي الذي يرى أن إعطاء حق التشريع لخمسين في المائة من المجتمع زائد واحد هو كارثة لأنه هؤلاء «٥٠ ÷ ١» يمكنهم أن يشرعوا حق اللواط، وهذا يوضح سقم التفكير وعقمه، وكأن البشر لا هم لهم ولا مشكلات لديهم سوى هذا الأمر القبيح.

جبهة الاستنارة

- أنت مفكر يسارى ولك كل هذا الكم من الانتقادات للتيار المتأسلم، فكيف نفسر حالة الغزل التى تجرى بين بعض فصائل ورموز اليسار والإخوان المسلمين ؟

* دعنا نتكلم بصراحة، حدث انتقال لبعض الماركسيين إلى الجماعات المتأسلمة وهذه ظاهرة طبيعية، فقد حدث أن انتقل البعض إلى الفاشية ثم عادوا ، والأخ عادل حسين - وهو صديق عزيز - تقلب كثيرا «حتى هداه الله» كما يقول ، وأحمد حسين «الأخ الأكبر» تقلب أكثر، وانتقل من جمعية القرش إلى مصر الفتاة إلى الحزب الوطنى الإسلامى إلى الحزب الاشتراكى، والقاعدة هنا تقول إن البرجوازيين الصغار دائما يتقلبون، أو يسايرون الموجة، ونأتى إلى السؤال الأساسى، هناك خطأ فكري يقع فيه بعض اليساريين فهم يتصورون أن معارضة الحكومة تعنى - بالضرورة - ضم كل المعارضين أو التصدى لحملة الحكومة ضد أى فصيل معارض، وهذه فكرة غير منطقية، ففي العلم والفلسفة يمكن لنقيض ثالث أن يتناقض مع نقيضين، فإذا كانت هناك سياسات حكومية خاطئة، فإن الفكر المتأسلم خطير للغاية، وعلى اليسار أن يميز فى مواقفه، وأن يحسم رؤيته، وهنا اقترح تشكيل جبهة وطنية مستنيرة تعارض الحكومة فى السياسات الخاطئة، وتدخل فى مواجهة حاسمة ضد المتأسلمين.

الحكومة والجبهة

- اقترحتم تشكيل جبهة وطنية من كافة الأحزاب لمواجهة ما تسميه «التيار المتأسلم» من هى القوى التى تتكون منها هذه الجبهة؟

* إذا وصفنا هذه القوى فكريا يمكن القول إنها قوى الاستنارة، والتقدم، وإعمال العقل، والدفاع عن الحرية ، والاعتراف بالآخر، وإذا وصفناها سياسيا سنقع فى مشكلة ، لأن أغلب هذه القوى غيرمنظم سياسيا، ولا حزبيا، ومع ذلك فإن هناك أحزابا مثل التجمع ، الناصرى ، جناح فى حزب الوفد ، الأجنحة التى انشقت عن حزب

العمل.. لكن هذه الجبهة أوسع من كونها جبهة سياسية، فهي تضم المثقفين، والأدباء والفنانين، الذين يعانون من أنصار الظلام، هناك كثير من النساء ، وكثير من الأقباط.. كل هؤلاء يمكن أن يشاركوا في جبهة واحدة مع السياسيين المناصرين لفكرة التنوير.

- حصل من قبل، خاصة بعد محاولة اغتيال نجيب محفوظ، دعوات لتشكيل جبهة ثقافية ضد التطرف والإرهاب، لكن صوتها اختفى سريعا، ماهو تفسيرك؟

* هذا طبيعي عندما تكون القوى السياسية المناوئة للتيار المتأسلم «رد فعل». تتفعل عندما يقوم الإرهابيون بفعل أثم كبير، ثم يخبو صوتها بعد ذلك، لذا فإن اقتراحى تشكيل جبهة وطنية هدفه الأساسى هو الإستمرارية، وامتلاك قوة الدفع، لا أن تتحرك مع الحدث، فمثلا عندما وقع الاعتداء على ١٤ قبطيا فى «صنبو» بالصعيد، دعا السياسيون إلى ضرورة التحرك للدفاع عن الوحدة الوطنية، وضعفت الدعوة بمجرد سيطرة الأمن على مواقع الأحداث، وهذا المنهج - فى اعتقادى - خاطئ، لأنه لا يؤسس لحركة شعبية ونخبوية تعمل على تنوير العقل، ومواجهة أولئك الذين يحاولون طلاء مصر باللون الأسود.

- لاحظت أنك لم تذكر الحزب الوطنى الحكم ضمن القوى المناهضة للتيار المتأسلم؟

* من الطبيعى أن تكون الدعوة مفتوحة للجميع بما فى ذلك الحزب الحاكم لأن الإرهاب لا يميز بين مؤيد ومعارض، وإذا أنقض المتطرفون المتأسلمون على الحكم فلن يتركوا أى حركة أو حزب، أو جمعية تتحرك . بل سوف يؤممون الإبداع السياسى والفكرى والاقتصادى لمصلحتهم ، والمهم هنا هو أن تقتنع الحكومة بالفكرة وتعمل على توفير المناخ لتطبيقها، لكننى - للأسف - ألاحظ أن الحكومة وقعت فى خطأ كبير عندما نافست المتأسلمين فى تأسلمهم، وكنت نبهت إلى ذلك أثناء جلسات الحوار الوطنى الذى دعا إليه الرئيس مبارك ، وقلت للدكتور عاطف صدقى «رئيس الوزراء»

إنكم تسمحون لبعض الشيوخ المتطرفين بالظهور في التلفزيون، وهم يروجون بطريقة أو أخرى لأفكار المتطرفين .

جبهة عربية

- وهل ترى أن تكون الجبهة عربية باعتبار أن مشكلة التيار المتأسلم - على حد تعبيركم - عربية ؟

* أعتقد أنه من الأفضل أن تكون البداية هي تشكيل جبهات وطنية في كل قطر، لأن المشكلة وإن كانت واحدة، إلا أنها متفاوتة الدرجات ، ففي سورية لم تعد مشكلة أنصار الظلام موجودة بعد أن نجح النظام السوري في مواجهتها، وفي بلد مثل الأردن هناك تحالف بين القوى التقدمية والتيار المتأسلم بدعوى أنهم شركاء لهم في المعركة ضد «كامب ديفيد» الأردنية، أما الوضع في الجزائر فهو أكثر احتداما، وهناك أكثر من فصل يقف في المنتصف، ولم يحسم موقفه من جبهة الإنقاذ وشركائها من هنا فإن كل قطر عربي يتحرك وفق ظروفه، ومعطياته.

- هل يدرج على جدول أعمال هذه الجبهة الحوار مع المتطرفين الدينيين ؟

* لا أحد من حيث المبدأ يرفض الحوار، لكن بشرط أن لا يكون الحوار مستهدفا إجهاض إمكانيات التمايز، لأن المشكلة الحقيقية التي تحدث مع هذه الجماعات المتأسلمة هي عدم إعترافهم بالآخر، لذا عليهم بداية الإجابة على سؤال : هل إذا اختلفنا في الحوار سيكون لنا حق الحياة، أم سيقع علينا حد القتل؟!

شيوخ التطرف

- جرت أكثر من محاولة عبر الأزهر الشريف، ووزارة الأوقاف وعلماء الإسلام للحوار مع المتطرفين، كيف تقيم حصاد هذه المحاولات؟ وماهي الشروط الصحية للحوار؟ .

* أهم شرط هو أن يكون المحاور من طرفك مقتنعا بأن هؤلاء مخطئون، وأنهم لا يمثلون صحيح الإسلام، وأنا أشك كثيرا جدا في أن الذين أوفدتهم وزارة الأوقاف

لمحاورة المتطرفين هم مختلفون مع المتطرفين «!»، هم مختلفون في الدرجات فقط، ورأيهم أن الشباب المتطرف متسرع، أو هم متطرفون زيادة شوية ، ورجال الأزهر الشريف - رغم تقديرى الشديد للمؤسسة - لم يعودوا مؤهلين للحوار مع المتطرفين، لأنهم بعيدون عن قضايا العصر وروحه. ونحن نعيش ثورة اتصال بكل ما تعنيه الكلمة من منجزات ومعطيات، فأين منها شيوخ الأزهر حاليا، وهم ينظرون إلى قضايا العصر من منظور فقهي قديم، ورغم أن الفقه اجتهاد متجدد، وسأعطى مثالا من «الخرافة» الدائرة حاليا حول الهندسة الوراثية، وعلم الجينات، ونقل الأعضاء وأتساءل كيف يفتى عالم أزهري في هذه القضية وهو لا يعرف حقيقة الموت الإكلينيكي، وكيف يكون، ولماذا يكون؟! في الواقع نحن في حاجة إلى علماء إسلاميين منفتحين على العصر، وللأسف الشديد هذا النوع من العلماء غير موجود ، وإذا وجد يحارب ، وإذا حارب لا ينتصر.

هناك مثال آخر، بعض الشيوخ مطالبون بالفتوى في تحريم أو إباحة النظام المصرفي السائد، فهل يعلم هؤلاء الشيوخ طبيعة، وآليات العمل المصرفي، والنتيجة العملية أنهم يتحايلون ، ويقعون - ومعهم المسلمون - في مشكلات بالجملة، وتعالوا نعود إلى قصة بنك الاعتماد والتجارة، اتضح أنه بنك متأسلم بدلا من أن يقوم بالعمل المصرفي التقليدي، قام بإيداع مدخرات المسلمين كأمانة في بنك الاعتماد الدولي، وكان المبلغ ٤٠٠ مليون دولار، ولم تثبت في دفاتر الودائع، ويتلقى في المقابل «هدية» بدلا من كلمة «فائدة» وفي النهاية أفلس البنك، ولم يتمكن أصحاب البنك الإسلامي «المتأسلم» من إثبات الأموال المودعة في البنك لأنها غير مسجلة في الدفاتر، ولم يعترف البريطانيون بهذه الأموال، لأنهم لا يعترفون بنظام «الأمانة» ولا «الفائدة». وإنما يعرفون القواعد المصرفية المعترف بها عالميا.. وما أريد التأكيد عليه هنا هو عدم جواز الإفتاء بغير علم، ومن أسرع بالإفتاء فقد أخطأ.

- وهل المطلوب فيمن يتصدى للإفتاء أن يكون موسوعة معارف، عالم أنثربولوجي

وطبياً، وكيميائياً، واقتصادياً .. الخ !؟

* طبعا هذا مستحيل ، من هنا تصبح مهمة الفتوى هي مهمة مجموع علماء الأمة، علماء المعارف الإنسانية وعلماء أصول الدين، يجلسون معا، يتجاوب الجميع معا، ويتفقون على رأى يكون هو صحيح الدين .

رفاعة الطهطاوى

- تنهم التيار المتأسلم بالتطرف وهذا محل اتفاق، ألا ترى أن بعض رموز الاستنارة متطرفون أيضا، نأخذ مثالا فرج فودة ، فقد كانت له أراء فى غاية الاستفزاز، فكان رد الفعل عليه عنيفا أيضا ، أليس ضروريا، اختيار رموز الاستنارة للحوار مع الآخر؟

* المفكرون المتأسلمون شديدا العنف فى آرائهم، فلماذا يبيحون لأنفسهم العنف الشديد فى مواجهة الخصوم، ويرفضون العنف المقابل، ومع ذلك نحن نرفض أى تطرف أو عنف فى الحوار سواء جاء من هذا الطرف أو ذاك، ونرفض أى تهجم على الشريعة الإسلامية، لأن الشريعة كلية الصحة، وأريد أن أقول إن مصر عرفت منذ زمن بعيد مدرستين فى معالجة الخلافات فى إطار الفكر الدينى، مدرسة رفاعة الطهطاوى ومدرسة شبلى شميل. مدرسة الطهطاوى، وكان أزهرىا مستنيرا، تأثر كثيرا برحلته إلى باريس، لقد ذهب إلى عاصمة النور مسلما، وعاد منها مسلما مستنيرا، مثلا بدأ الطهطاوى كتابة مؤلفه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» وهو فى طريقه إلى باريس على ظهر المركب، فكتب مقدمة قال فيها :

«لقد حدث لى الغم الشديد لأنه لم تتح لى الفرصة أن أزور سيدي إبراهيم الدسوقي الكائن ببلدة دسوق لأقرأ الفاتحة هناك». ولما عاد من باريس حذف هذه العبارة قبل دفع الكتاب إلى المطبعة، هذا هو الفرق بين رفاعة المسلم ، ورفاعة المسلم المستنير.. لقد أدرك رفاعة أن العلم هو محور التقدم، وأنه لا تناقض بين العلم والدين، ولعلنى أشير هنا إلى ما قاله جمال الدين الأفغانى عندما وجد الناس لا يفهمون حقيقة

التطورات العلمية الرهيبة - فى زمانه - وما هو موقف الدين منها فقال لهم «كل هذه المبتدعات والمخترعات كانت كامنة فى اللد الإلهى، لكنه لم يصرح بها، لأن الناس كانوا لا يصدقون». وقال أيضا «إن الله ينزل علينا العلم بهذه المخترعات كلما كنا جاهزين لفهمها، واستيعابها». هذا هو جوهر معركة الطهاوى، لم يدخل فى حياته معركة «كسر عظام» مع فقهاء الدين المتشددين، إنما حاول أن ينشر معرفته بدون أى تناقض مع صحيح الدين، ليس فقط لأن الدين الإسلامى معطى سماوى كلى الصحة، وإنما أيضا لأن الدين هو المكون الأساسى لوعى الجماهير، ولا يمكن أن يطرح إنسان أى فكر يتناقض مع الوعى الدينى للجماهير ..

التطرف العلمانى

- وماهى ملامح مدرسة شبلى شميل ؟

* هى النقيض لمدرسة الطهاوى، فقد عانى شميل مرتين من الاضطهاد الدينى، عانى من اضطهاد العثمانيين كمسيحى لبنانى، وعانى من اضطهاد الكنيسة وتصلبها فى ذلك الحين فى لبنان، فقد كانت تفرض على رعاياها مالا يحتمله أحد. كثيرون لا يعرفون لماذا أتى إلى مصر جورجى زيدان، البعض يعتقد أنه جاء ليصدر صحيفة ، لكن الحقيقة هى أنه هرب من الاضطهاد الدينى فى بيروت، فقد انتصر لأستاذه الفرنسى فى الجامعة الذى ذكر اسم داروين دون أن يؤيد أفكاره، فقط ذكر اسمه، فاعتبرته الكنيسة ملحدا ومارقا، وعزلته من عمله، فأضرب عدد من الطلاب كان من بينهم جورجى زيدان، فاضطر أن يأتى إلى مصر ، هذه الحالة من الإرهاب الفكرى الذى يمارسه مسيحيون أو متأسلمون هي التى دفعت بشبلى شميل إلى أن يتخذ موقفا متشددا ضد مطلق الدين، إلا أنه أساء فى الدفاع عنها، ولم يترك بصمة فى وجدان الشعب المصرى، إذن نحن إزاء مدرستين، مدرسة الطهاوى ومدرسة الشميل، وقد أصدر التاريخ المصرى حكما عادلا لمصلحة مدرسة الطهاوى.

الوطن العربى (لندن) ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

أمريكا وظفت المتألمين

تثير علاقة أمريكا وبعض الدول الأوروبية مع جماعات الإسلام السياسى المصرية والعربية عددا من التساؤلات، فرغم ما يبدو من تناقض فكرى واضح بينهما، إلا أن ثمة وقائع ووثائق وأدلة تؤكد العلاقة الحميمة بين الطرفين، قصة عمر عبد الرحمن شاهد إثبات على هذه العلاقة، وقبلها دور المخابرات المركزية الأمريكية فى تدريب آلاف الشباب العربى فى أفغانستان، وقد تحول هؤلاء - بعد سقوط النظام الشيوعى فى كابول - إلى جيش من الإرهابيين، مارس كافة أشكال العنف ضد الحكومة، والمجتمع فى مصر وتونس والجزائر.

والجديد فى هذه العلاقة ما يكشفه - فى هذا الحوار - د. رفعت السعيد المفكر والمؤرخ البارز، والأمين العام لحزب التجمع، حين يؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا على علاقة مباشرة بالمخابرات المركزية الأمريكية قبل قيام ثورة ١٩٥٢ وبعدها، ويشير إلى أن الإخوان عرضوا على أمريكا معاونتهم فى الإطاحة بحكم عبد الناصر، مقابل أن يتفاوض الإخوان - وهم فى السلطة - مع إسرائيل، ويكشف د. السعيد عن خيوط مؤامرة كبيرة لإضعاف مصر، رأسها المدير - عالميا - هو الإدارة الأمريكية ورأسها الإقليمى إيران، أما جسرها ومعبرها فهو السودان .

والى تفاصيل الحوار

- يرصد كثيرون حالة من أنيميا الحوار بين التيارات الفكرية، مما أوجد المناخ لانتشار الأفكار المتطرفة فى حين اقتصررت المواجهة على رجال الأمن، هل ترى أن

المواجهة الأمنية يمكن أن تحسم المشكلة ؟

* المجتمع المصرى عاش على الحوار، و صلب عوده واستقام فهمه للدين والعلم معا من خلال الحوار، وأريد أن أستعيد تلك المحاور العنيفة والحادة والجادة فى أن بين الإمام محمد عبده وفرح أنطون. فقد هاله أن يترجم أنطون مقالا فى مجلة «الجامعة» لريتان ينتقد فيه الدين الإسلامى، فكتب ردا، واشتعلت المعركة، حتى قال أنطون «فعصبت رأسى، واعتكفت حتى أستطيع أن أطاول الإمام»، وفجأة عقد الأقباط مؤتمرا، وعقد المسلمون مؤتمرا مماثلا، كادت البلد تنقسم إلى نصفين، لكن الرجلين اتفقا على إنهاء الحوار نهاية سعيدة، يعلن فيها كل منهما احترامه لديانة الآخر، وانتهت مبررات الفتنة الطائفية، وهذا يؤكد على ضرورة اختيار المتحاورين من المؤمنين بحق الآخر فى إبداء رأيه. ولا إلغاء الآخر.

اختراق التعليم

- نتحدث عن الموقف من أسلوب المعالجة الأمنية ؟

* هذا طبيعى لأن الحوار يتطلب الشروط الصحية لإجرائه، ومالم تتوفر هذه الشروط تصبح المعالجة الأمنية هى البديل الوحيد، وأنا أعتقد أن الأمن يبذل جهودا جبارة، ولها كل التقدير، لكن ذلك وحده لايكفى، فقد تنجح الشرطة فى القضاء على الإرهابيين وتجردهم من السلاح، ويبقى الفكر الإرهابى ينتقل من جيل إلى آخر، والحل هو حل شامل، فكرى واقتصادى واجتماعى، يبدأ من المدرسة، والجامعة، لأن المتأسملين تسللوا إلى المدارس عبر شركات طباع الكتب، وتنشر أفكارها، وهناك شركة محددة بالاسم طبعت كتابا توضيحيا وزعته فى المدارس ورياض الأطفال، تقدم له الحروف الأبجدية، ألف «أب» والصورة المرسومة لرجل ملتجئ، ويرتدى جلبابا، والأم منقبة، وهكذا تترسخ الصورة النمطية فى ذهن الطفل عن الأب والأم، ثم نأتى إلى علم الدولة الذى هو رمز الانتماء، فإذا بهم يلغون علم مصر، ويرسمون له علما يتناسب مع

أفكارهم، وتقاس على ذلك أفكار تنتمي إلى دائرة الجهالة، فيقال للطفل عندما يعطس «الحمد لله، لأن العطس من نعم الله، والتثاؤب من فعل الشيطان»، فإذا أصيب طفل بالإنفلونزا وعطس وسط زملائه فلا يهرعون بعيدا عنه، وإذا نام طفل بعد التثاؤب أيقظوه، لأن الشيطان زاره، فهل مثل هذه الأفكار تناسب إنسان القرن الحادي والعشرين؟!

وهل من المنطقي أن يرد في كتاب «الحضارة الإسلامية» المقرر على طلبة الصف الثاني الثانوي أدبي في صفحة ٥٢ عبارة «علما بأن تصوير المخلوقات محرم في الإسلام» فمن الذي قال هذا الكلام؟! لقد قضى الإمام محمد عبده منذ مطلع هذا القرن على هذه الفرية، وأباح التصوير، والتشكيل، وإقامة التماثيل، وهل من المعقول أن نتصور مجتمعا ليس فيه تصوير، وكيف نستخرج جوازات السفر، والبطاقات وخلافه ؟

يواصل د. رفعت السعيد كلامه : إن المتأسلمين اخترقوا المؤسسات التعليمية منذ زمن بعيد، ووصل الأمر إلى أن بعض النظار كانوا يرفضون تحية العلم في المدرسة، مع أن رفاعة الطهطاوي حسم هذه المسألة منذ قرن حين قال «حب الوطن من الإيمان» . إننى أعترف أن وزير التربية والتعليم د. حسين كامل بهاء الدين يقود معركة حقيقية تستهدف تنظيف العملية التعليمية من هذه الخرافات، التى لا علاقة لها بصحيح الإسلام .

مسلسلات وأفلام

- يقدم جهاز التلفزيون وهو أكثر المنابر الإعلامية انتشارا مسلسلات وأفلاما تكشف الوجه الإرهابى للمتطرفين، ألا يساهم ذلك فى المواجهة ؟

* هذا يساهم فى المواجهة لكنه ليس كافيا، ففى مقابل صحوة وانتشار المتأسلمين، ومحاولتهم التسلل إلى الأجهزة الإعلامية واسعة الانتشار، لابد من نشاط

ثقافى تنويرى تدعمه الدولة، وأن يلتفت المسئولون عن أجهزة الإعلام إلى خطورة تقديم بعض مروجى الفكر المتطرف، لقد ظهر الشيخ محمد الغزالى فى التلفزيون كثيرا، وهو الذى أثنى فى شهادته أمام المحكمة على قتلة فرج فودة، ولم يمنع إلا بعد أن وقفت فى مؤتمر الحوار الوطنى، وحاورت رئيس الوزراء حول خطورة تسلل الذين يشجعون المتأسلمين، الذين يلعبون دور البلدوزر الذى يمهد الأرض لنمو النباتات الضارة، والذى أريد التأكيد عليه هو أنه مطلوب إعادة صياغة الوعي الجماعى للأمة بحيث يتقبل فكرة وجود الآخر ، وأن يتعايش معه بدون صدام .

د. رفعت السعيد، قبل أن تناقش علاقة الجماعات الأصولية بالغرب، نود أن نختم موضوع الإخوان والبرلمان الذى ناقشناه سابقا بسؤال هو : كانت العلاقة بين حزب الوفد «القديم» وجماعة الإخوان المسلمين غير جيدة خلال الثلاثينات، والأربعينات، فما الذى دفع الوفد «الجديد» إلى التحالف مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤، وربما انتخابات العام الجارى؟!

* الوفد نفسه تغير ، فلم يعد ليبراليا كما كان، ولم يعد جماهيريا كما كان، فالحزب القديم كان يرفض التحالف مع جماعات تدعو إلى العنف، لأنه كان يعتمد على جماهيريته الواسعة، أما الآن، فحزب الوفد الجديد فقد مساحة كبيرة من ليبراليته وقدرا كبيرا من جماهيريته، وبالتالي لجأ إلى مغازلة الإخوان المسلمين فى فترة، وتحالف معهم فى انتخابات ١٩٨٤، وليس مستبعدا أن ينسق معهم فى الانتخابات القادمة .

المتأسلمون والغرب

– هل فى تاريخ العلاقة بين الإخوان المسلمين والغرب، نوع من أنواع التنسيق أو التوافق أو الاتفاق يمكن أن نستشرف منه قانون العلاقة بين الطرفين فى الوقت الراهن؟

* هناك تناقض فكري مفتعل، الإمام جلال الدين السيوطي له قول شهير «وكل خير في اتباع من سلف، وكل شر من اتباع من خلف» ، هذا الموقف يعتقد أن الصحة تكتسب من الارتداد إلى الخلف، وكلما عدت إلى الوراء كلما اقتربت من جوهر القضية، وهناك موقف مقابل يرى أن جوهر الحقيقة سماوية، وأنه كلما اتجهت إلى الأمام اقتربت أكثر من فهم وإدراك هذا لحقيقة، وهذا هو التناقض بين الموقفين، أو بين دعاة الفكر المتأسلم وبين ما يسمونه بالتغريب، وقد بدأ هذا التناقض في مصر، منذ مطلع القرن، حتى اعتبرت كلمة «الوطن» تغريباً، مثلما يعتبر - حالياً - الإخوان وحزب العمل كلمة «الديمقراطية» تغريباً، أو موضحة مستوردة، وقد اتهم كل من أطلق شعار «مصر للمصريين» بالتغريب، لأن المفهوم المقابل للوطنية هو «مصر للمسلمين»، والشيخ عبد العزيز جاويز قال عبارته الشهيرة «لاوطنية في الإسلام» ، وكتب محمد فريد في مذكراته يقول «أبلغني أحمد بك رائف أن الشيخ جاويز غاضب مني جداً، لأنني علقت دبوساً في الجاكيت مكتوب عليه مصر للمصريين»، معنى ذلك أن التناقض بين لرعاة السلفية ودعاة التقدم قديم، لكنه يتجدد في الخطاب السياسي والديني للجماعات المتأسلمة، وخاصة الإخوان المسلمين .

- معنى ذلك أن الجماعات المتأسلمة ترفض التغريب، فما الضرر في ذلك؟

* الشيء الغريب أن رفض عملية التغريب لا يعنى عندهم رفض التعامل مع أصحاب التغريب، وبمعنى أدق مع الغرب، فقد حصل المرشد الأول لجماعة الإخوان المسلمين، الشيخ حسن البنا على ٥٠٠ جنيه كتبرع من شركة قناة السويس التي كان يديرها الاستعمار الانجليزي ، والمفارقة هنا أن هذا المبلغ كان أول تبرع مالى يصل لجماعة الإخوان، وعندما اعترض بعض قادة الإخوان على هذا التبرع، انشقوا وأسسوا جماعة «شباب محمد» وأمر الشيخ حسن البنا بضربهم «علقة ساخنة» والتعبير الأخير ورد على لسان البنا في كتاب «الدعوة والداعية». وأردف «ومن خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف».

وإذا عدنا إلى وقائع التاريخ نكتشف ببساطة وشائج عديدة للعلاقة بين الإخوان والإنجليز، فحلفاء المرشد هم : إسماعيل صدقي في الثلاثينات، وفي الأربعينات، ووقف مصطفى مؤمن في المظاهرات يقول «وانذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد، وكان صديقا نبيا» وخرج الإمام البنا ليركب عربة سليم زكي المكشوفة وكان وقتها حكامدار بوليس مصر ليمر بها بين صفوف المتظاهرين المعادين لمشروع صدقي - بيفن ، ليوحى للإخوان المسلمين ألا يتظاهروا ضد مشروع الاتفاقية، ومن المعروف أنها كانت ضد مصلحة مصر.

وعندما اعتقل الشيخ حسن البنا في بداية الأربعينات بسبب نشاطه المتعاطف مع «المحور»، تم الإفراج عنه فوراً، وثمة أقاويل بأن الإفراج جاء تحت ضغط المعتمد البريطاني في القاهرة، ومن المعلوم أن القصر الملكي المستبد كان حليفاً للإخوان المسلمين، وعندما خرجت جماهير الشعب تحتج على إقالة وزارة مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦، وهتفت «النحاس أو الثورة» خرج الإخوان المسلمون يهتفون «الله مع الملك» واحتشدت كواديرهم في ساحة قصر عابدين ليبايعوا «الفاروق على كتاب الله وسنة رسوله» وخرج الملك وقال لهم «نعم، الله معنا».

أمريكا والإخوان

- هل كانت هناك علاقة تعاون بين الإخوان المسلمين والقوة الصاعدة على مسرح العالم- أمريكا في الأربعينات؟

* نعم وهذا هو الخطير في الأمر، فقد كشفت الوثائق الأمريكية وهي موجودة حالياً في الكونجرس، أن المرشد العام الثاني، الشيخ حسن الهضيبي، أقام علاقة خاصة جداً مع ممثل الاستخبارات المركزية الأمريكية في القاهرة، وكان مندوبه في هذا الاتصال رجل أعمال يدعى مخلوف وشقيق هذا الرجل زوج ابنة الهضيبي، هذه الوثائق موجودة، وعندي صور منها، وورد فيها أيضاً أن مخلوف طلب- باسم الإخوان

المسلمين- من الأمريكيين قلب نظام حكم الضباط الأحرار، وأن حسم الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب إذا تم لمصلحة الأخير، ويتدخل الأمريكيين ، سيؤدي إلى نظام حكم جديد، يتحالف فيه نجيب مع الإخوان المسلمين لتهيئة المفاوضات مع إسرائيل، وقال مخلوف للأمريكيين «أعطونا السلطة ونحن نتفاوض مع إسرائيل» إننى أعرض ما جاء فى الوثائق ولا أخترع شيئاً من عندى .

- هناك تصورات منطقية حول وجود عداء غربى - حالياً- للإسلام، فهل تعتقد أن الجماعات الدينية تستثمر هذا المناخ لتحقيق أغراض أخرى ؟

* هناك علم خاص اسمه «صناعة العدو»، وأمريكا تقود العالم حالياً من خلال ترسانة عسكرية ضخمة، ولما كان هناك العدو الشيوعى، فإن أمريكا وظفت هذا العدو «الواقعى»، لحشد التأييد العالمى حولها، ولما غاب الاتحاد السوفياتى بدأت التناقضات تظهر بين أمريكا وأوروبا، وأمريكا واليابان وجرت عقوبات اقتصادية متبادلة، فى هذا المناخ ظهرت محاولة لخلق عدو جديد هو الإسلام، والمبالغة فى دور الجماعات المتأسلمة، وتشجيعها لى تتخذ أقصى المواقف المتطرفة .

من جهة أخرى إننى أعتقد أن مصر مستهدفة، فهناك مشكلة بين مصر التى هى مصممة على لعب دور قيادى فى المنطقة، وبين أمريكا التى تريد إضعاف مصر، ولايتحقق ذلك إلا بإيجاد حالة ارتباك فى مصر، ويتم الضغط مثلاً لمصالح جبهة الإخوان المسلمين، واستضافة رموز التطرف والإرهاب، فمن الذى منح الشيخ عمر عبد الرحمن تأشيرة الدخول لأمريكا، ومن الذى أعطاه «الكارت الأخضر»، ومن الذى سمح له بالتحدث فى شبكات التليفزيون الأمريكية العالمية، وتصفه بأنه «خومينى مصر».. لقد وجهت هذا السؤال لأحد رجال الكونجرس الذى زرانى فى مكتبى، فقال كلاماً غريباً، لا يصدق طفلاً، فقد ثبت أن عبد الرحمن دخل أمريكا أكثر من مرة، وقال التقرير المقدم إلى الكونجرس «إن عمر عبد الرحمن كان يدخل ويخرج من أمريكا كما

يدخل مطبخه ويخرج منه».

وهناك نموذج آخر، هو رمزي يوسف الذى رصد الأمريكيون مكافأة قدرها مليون دولار لمن يرشد عنه «قبل القبض عليه»، وهو أحد المهتمين الأساسيين فى قضية تفجير المركز التجارى الأمريكى، حدث مرة أن ألقت الشرطة الأمريكية القبض عليه فى المطار لأنه يحمل جواز سفر مزورا، واحتجزته موظفة الجوازات، فأنبها رئيسها، وسمح لرمزي يوسف بالدخول، وتوجه من المطار إلى حى بروكلين ليقیم مع عمر عبد الرحمن، معنى ذلك أن جميع الأفاعى تربية أمريكية، أما أنها عضت الحاوى، فهذه هي طبيعة الحياة، و المثل الشعبى المصرى يقول «اللى يحضر العفريت يصرفه» وقد حضر الأمريكيون العفريت، لكنهم لم ينجحوا فى صرفه، لكن الشئء المؤكد جدا هو أن الاستخبارات الأمريكية كانت علاقة وثيقة جدا بـ «عمر عبد الرحمن» ورمزي يوسف، وعدد كبير من القيادات الإرهابية المتأسلمة .

مصر وأمريكا

- التناقض هنا يكمن فى أن الإدارة الأمريكية على علاقة وثيقة جدا بالإدارة المصرية، والرئيس حسنى مبارك؟

* هذه قصة أخرى، وهناك تناقضات أولها كيف لتأسلم أن يبرر لنفسه مثل هذه العلاقة، هذا التبرير يمكن أن نجده فى اللائحة التنظيمية للإخوان المسلمين كما وردت فى كتاب «حقيقة النظام الخاص للإخوان المسلمين» لمؤلفه محمود الصباغ، وهو نائب رئيس الجهاز السرى، إذ جاء فيه «إن من مهام المسلم إيهام القول للعدو حتى يخدعه» ثم «إن من واجب المسلم خداع العدو حتى يقتله غيلة» «ومن إيهام العدو أن يسب المسلم الإسلام أمامه» ومعنى ذلك أن الخديعة جزء أصيل من أيديولوجيا الإخوان .

أما التناقض الثانى فهو أن الأمريكيين حريصون على علاقة الصداقة مع نظام الرئيس حسنى مبارك، وهذا صحيح ، لكنهم حريصون أيضا على إضعاف نظام مبارك

لكي لا يلعب دورا أساسيا في المنطقة، وهذا ما نسميه سياسة «الاحتواء المزدوج».

- في الخريطة العربية الآن تنظيمان إسلاميان لهما وهج خاص هما «حماس» في فلسطين المحتلة، و«حزب الله» في جنوب لبنان، هما التنظيمان المقاتلان ضد إسرائيل، مما أكسبهما انتشارا واحتراما؟

* «مقاطعا» هناك فرق بين النضال الوطني التحرري وبين الإرهاب، فالعمليات الفدائية التي يقوم به عضو «حماس» ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي عمل وطني مشروع، لكن إذا وجه نفس البندقية إلى مواطن فلسطيني، أو سياسي أو شرطي فلسطيني يصبح إرهابيا، أما لماذا تقوم «حماس» تحديدا بالعمليات الفدائية، فهذا يعود لأسباب عديدة أهمها أن هناك منظمات فلسطينية وافقت على اتفاق غزة- أريحا، وبالتالي تركت العمل العسكري ضد إسرائيل، ثم هل تعلم أن إيران تنفق على دعم «حماس» ١٥ مليون دولار شهريا، وهو مبلغ يفوق إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية «الدولة». وحزب الله يلعب نفس الدور، فعندما يوجه البندقية إلى الاحتلال الإسرائيلي يصبح حركة وطنية، وإذا وجه نفس البندقية إلى السياسيين اللبنانيين يكون إرهابيا، والمسألة برمتها تتوقف على مسيرة السلام التي إن حققت تقدما ستختفى هذه المنظمات «حماس- حزب الله»، أو تعيد توجيه سلاحها في اتجاه آخر، وقتها يمكن أن نحكم لها أو عليها .

نداء مبارك

- أطلق الرئيس مبارك تحذيرا للدول الأوروبية وأمريكا من أن إيواها للإرهابيين سوف ينقلب عليها، فهل تعتقد أن زمن المتأسلمين في الخارج انتهى؟

* أعتقد أن هناك صفقة إجرامية تم توقيعها بين بعض الدول الأوروبية، والمتأسلمين الإرهابيين عندما تعهد الإرهابيون بعدم القيام بعمليات عنف على أراضيها ولا ضد مواطنيها نظير أن تعطى مأوى، كما جرى توظيف الكلام عن حقوق

الإنسان بشكل غير ضميرى، فمهما كانت ادعاءات أوروبا حول حق اللجوء السياسى، فإن أية دولة أوروبية لم تجرؤ على إيواء مجرمين نازيين، فلماذا تأوى الإرهابيين المتأسلمين؟ إن أوروبا كلها لم تمنع الحزب النازى مكاتب أو مقرات كما منحت المتأسلمين الذين استغلوا وجودهم فى أوروبا لإرسال التمويل والفاكسات والبيانات والنشرات الإعلامية والقرارات التنظيمية إلى أنصارهم، معنى ذلك أن أوروبا تعاملت مع المتأسلمين بدون ضمير، ومن الطبيعى أن تنقلب عليهم هذه المنظمات الإرهابية، فرنسا والدنمارك وأمريكا لم تتعلم من دروس التاريخ، لذا فإن فرنسا اكتوت بنار الإرهاب من خلال العبوات الناسفة فى محطات المترو، والدنمارك عثرت على كميات من المتفجرات والأسلحة التابعة للمتطرفين العرب، أما أمريكا فقد عانت من تفجير المركز التجارى الأمريكى، وهى القضية المتهم فيها عمر عبد الرحمن، وآخرون. من هنا أعتقد أنه أن الآوان أن تستمع أوروبا وأمريكا جيدا لنداء مبارك .

إيران والسودان

- إذا كان الغرب لعب لعبته فى دعم المتطرفين الدينيين ويمارس حاليا سياسة عض الأصابع، فما هو دور الدول المتأسلمة فى المنطقة فى دعم الإرهاب الأصولى فى مصر؟

* أشرت من قبل إلى خطورة الدعم الذى تقدمه الدول المتأسلمة مثل السودان، وأود هنا التركيز على دور إيران، فالأخيرة هى مصدر الإرهاب فى المنطقة، أما السودان فهو المعبر أو الجسر الذى تصل من خلاله إيران إلى المنطقة العربية، ثم تمتد إلى الدائرة الأفريقية، ولا يمكن الوصول إلى هاتين المنطقتين بدون اختراق مصر، وهنا يلعب السودان دوره المرسوم .

- لماذا السودان تحديدا ؟

* السودان فى ظل حكم الترايبى لديه خواص عديدة جعلته المرشح لتنفيذ الدور

الإيراني، فالحدود المصرية- السودانية كبيرة، ومتداخلة ويعصب التحكم فيها، بدليل أن عمليات التهريب قديمة عبر الدروب الصحراوية، حيث يستخدم المهربون الجمال «الإبل». ومن يهرب جملاً يستطيع أن يهرب سلاحاً، وليس من شك أن السودان الترابي لعب دوراً رئيسياً في تدريب وتمويل وتسليح الجماعات المتأسلمة في مصر، والأخطر من ذلك أن الخرطوم صارت مرتكزاً لعمليات الإرهاب التي يمارسها مصريون متأسلمون ضد حكومتهم، وضد مجتمعهم، حتى أنه يمكن القول أن السودان أصبح يمثل عمقا استراتيجيا للجماعات الإرهابية، فالإرهابيون يشنون عملياتهم المسلحة في الصعيد- مثلاً- وهم مطمئنون إلى أن طريق الهرب إلى السودان مؤمن، وقد كشفت محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك في أديس أبابا خطورة الدور الذي يلعبه السودان الترابي في توفير كل إمكانيات الحركة للمتأسلمين المصريين والعرب والأفارقة، وهذه الإمكانيات في الأصل إيرانية، لأن إيران تريد وراثة الدور المصرى في أفريقيا والمنطقة العربية، لذلك هي تلعب في السودان بهدف الوصول إلى أريتريا والصومال وأوغندا، لتشكيل قوس على حدود مصر الجنوبية .

تنظيم الترابي

- إذا كان الإخوان المسلمون وجدوا لأنفسهم إطاراً دولياً «التنظيم الدولي للإخوان» فإن الترابي يبحث عن تنظيم عالمي، فهل ثمة تنسيق بينهما؟

* الحقائق التاريخية تقول إن د. حسن الترابي كان إخوانياً ثم انشق عن التنظيم الدولي للإخوان، وسعى إلى تأسيس تنظيم عالمي غير التنظيم الذي أسسه الإخوان، وتنظيم الترابي منبعه إيران، ويضم أيضاً راشد الفنووشي «تونس» وعباسي مدني «الجزائر» والجماعات المصرية المتأسلمة «الجهاد والجماعة الإسلامية» أما تنظيم الإخوان الدولي فقد كشفت أجهزة الأمن أسراراً في القضية المعروفة باسم «سلسبيل» حيث وجدت أجهزة الأمن أكثر من ألف اسم لمجالس شورى في بلدان العالم المختلفة،

لها ميزانيات مالية كبيرة ولها شركات وبنوك توفر التمويل اللازم للحركة، والأمر المؤكد أن التنسيق قائم بين تنظيم الإخوان الدولي وتنظيم الترابى العالمى، حتى وإن بدت هناك بعض الاختلافات فيما بينهما .

- وما هو موقع أفغانستان فى هذا المخطط الإقليمى ؟

* ما حدث فى أفغانستان كان كارثة بكل المقاييس، فقد رحل «المجاهدون» المتأسلمون تحت سمع وبصر الحكومة، وفى بيشاور تم تمويلهم وتسليحهم وتدريبهم بواسطة رجال المخابرات المركزية الأمريكية، وقد سارع كثيرون إلى الانبهار بدور الأفغان العرب، لكن أحدا من المسئولين لم يلتفت إلى الآثار الجانبية التى خلفتها أفغانستان، لقد تحول آلاف الشباب العربى المسلم إلى إرهابيين، ومتأسلمين، ومحترفى تنظيمات، وقد تدريبوا على أيدى خبراء فى فن الاغتيال وتفخيخ السيارات. وإذا نظرنا إلى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصرى السابق، نكتشف أن مخططى ومنفذى العملية جميعهم حصلوا على تدريبات فى أفغانستان .

- لكن الدور الأفغانى انتهى؟

* من الذى قال؟! إن كابول حاليا هى أكبر مصدر لتجارة وتهريب السلاح فى المنطقة، وفيها كل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وهى الممول الأساسى للميليشيات المتأسلمة، كما أن عشرات الكوادر الإرهابية المصرية والعربية ما زالت تقيم فى حوض الحزب الإسلامى بزعامة «قلب الدين حكمتيار»، وهذا ما يؤكد أن المخطط المرسوم لمصر ليس محليا فحسب، وإنما إقليميا، وبوليا أيضا ..

الوطن العربى (لندن) ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥

حوار مع د. كمال أبو المجد

العلمانيون والإسلاميون وجهان لوجه (١)

سيظل الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين قائما، وسيظل الاختلاف محتدما دون حل، وستظل الاتهامات بين الطرفين - أو التيارين - متبادلة .

وستظل وسائل الإعلام، تلهث وراء نقاط الخلاف والاختلاف تفتش في نقاط الصراع، تؤججه حيناً، وتحاول تهدئته حيناً آخر، وتسعى لتقريب وجهات النظر، وتجاوز حقول الألغام في أحيانا نادرة .

العلمانية طرحت كمفهوم سياسي اجتماعي إبان عصور التنوير والنهضة في أوروبا، حيث عارضت ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع .

انقرط عقدها في أوروبا، وتراجعت حدتها بين المؤيدين والمعارضين لها.. لكنها منذ صدرت للمجتمعات الأخرى، وهي تتفاعل حتى بلغت أوجها في العقود الأولى من هذا القرن، وسرعان ما تفاعلت خلفا وصراعا مع عودة الروح للتيارات الإسلامية فرفع حاملو لواء التيار العلماني عصا المعارضة، واتهموا الإسلاميين باستغلال الدين في الإطار السياسي لمصالح شخصية، وعادوا لعصور النهضة فشددوا على فصل الدين عن الدولة، القضية في مصر لها طابع خاص ومميز، وإن ظلت مرتبطة بما يدور في باقي المجتمعات العربية .

فقد رأت وزارة الثقافة المصرية في الأزمة بين التيارين مادة خصبة لجذب رواد معرض القاهرة الدولي الكتاب سنويا، فخصصت مناظرة بين مفكرى التيارين.

وتبارت النقابات «نقابة الأطباء المصرية» ومراكز الأبحاث والدراسات «في بيروت-

القاهرة - المغرب» في عقد المناظرات والمواجهات .

والسؤال بعد كل هذه الندوات والمواجهات والمؤلفات : إلى أين وصل الحوار بين الطرفين.. هل أسفر عن نتائج؟ هل تقاربت وجهات النظر؟ هل انفرط عقد التمسك الحرفى بمبادئ وأفكار كل تيار ؟

قد تكون نتيجة هذه التساؤلات «صفرا كبيرا» برغم أن هناك أطروحات حاولت التقريب بين وجهات النظر، وبرغم أن مفكرين استماتوا في تجاوز حقول الألفام ودفنوا لأرضية الحوار بحثا وتنقيبا عن نقاط تقارب، وبرغم طرح البعض لتعريفات جديدة تدخل القاموس السياسى لأول مرة، حيث علمانية ترفض الدين تماما وأخرى تقبله شرط الدعوة لإعادة النظر فيما تسميه «التراث المتعلق بالمتغيرات»... برغم كل ذلك تظل القضية تطرح نفسها.

«الأنباء» عقدت ندوة ساخنة جمعت الطرفين، طرحت عنوانا جديدا للقاء «التيار الإسلامى والعلمانية بين التفكير والتكفير». فى اللقاء كانت المفاجأة حيث اتفق المفكرون الإسلاميون والعلمانيون أكثر مما اختلفوا وأكدوا معا ضرورة طرح أرضية مشتركة من ثوابت الدين الإسلامى للمشروع الحضارى للأمة وضرورة تداول السلطة فى حال نجاح أحد التيارين فى الوصول إلى كرسى الحكم .

كانت النوافع أثناء الإعداد للندوة تنحصر فى كون هذه المواجهة فى بعدها الثقافى- النظرى- تعكس البعد الواقعى فى الشارع المصرى والعربى والإسلامى ، بمعنى أن مثل هذه المواجهة تتم بالفعل وتحدث تكرارا ومرارا، تاركة خلفها خطورة كبيرة على البناء الاجتماعى أكثر مما لها من خطورة على البناء السياسى ذاته، وهذا الطرح بلا شك يجسد مشكلة حقيقية يجب مواجهتها على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى، وكان ضروريا خلق فرص من خلالها يتواجه التياران لفض الاشتباك القائم أو الوصول إلى صيغة مقبولة من الحوار غير تكفير كل طرف للآخر، وحتى لا تتصاعد

عملية التراسق بالكلمات إلى تراشق بالطلقات، تم الاتصال بعدد من العلماء والمفكرين من كل طرف، وقبل البعض واعتذر الآخر بسبب انشغاله في الموعد المحدد، وكانت المفاجأة حينما أرسلنا قائمة المشاركة ومعها المحاور المقترحة للندوة . حيث أبدى البعض مراوغة، وإزاء الإصرار وطرح المسألة بشكل مقنع أصبح التملص من المشاركة محرجا لكنه قائم .

وبالفعل تلقينا اعتذارات، وكان السبب الجوهرى هو الخوف الذى أبداه هذا النفر من أن تتحول المواجهة إلى اتهامات وشتائم، وبعضهم فضل الحضور للمشاركة فى محاضرة بمفرده .

عقدت الندوة فى لقاءين أحدهما بحضور المفكر الإسلامى الدكتور عبد الصبور مرزوق والمفكر الإسلامى الشيخ جمال قطب، مع المفكر العلمانى الدكتور عاطف العراقى، وتناول اللقاء الجانب الفكرى والثقافى للقضية. أما اللقاء الآخر فقد تناول الجانب السياسى منها بحضور المفكر الإسلامى الدكتور أحمد كمال أبو المجد والمفكر اليسارى الدكتور رفعت السعيد .

فى اللقاءات طرحت على الحاضرين عشرات التساؤلات أولها ما لاحظته المراقبون على الساحة الفكرية والإعلامية منذ فترة ليست بالقصيرة من بروز التيار العلمانى، وكذلك ظهور وتنامى التيارات الدينية أو ما يسمى بالحركات الأصولية؟ والسؤال هل ظهور العلمانية بهذا الشكل جاء لمواجهة التيار الدينى؟ وما مدى تأثير كل تيار على الساحة السياسية فى مصر؟ وكذلك فى الوطن العربى؟ وما مدى التأثير الثقافى والفكرى لكلا التيارين فى الشارع السياسى؟ وهل هناك إمكان للتعايش بين التيارين أم أن الأمور ستصل بهما إلى حافة الصراع.. خاصة أن هذه الثنائية (العلمانية – الإسلامية) بدأت تظهر وتقبلور بوضوح فى كل أنحاء الوطن العربى؟ حول هذه التساؤلات جاءت ندوة «الأنباء» باتجاه محاولة تحليل قضية «التيار الإسلامى والعلمانية

بين التفكير والتكفير» .

بدأت الندوة بتناول وتحليل الوضع السياسى للتيارين الإسلامى والعلمانى فى مصر.. مثل الطرف الأول وزير الإعلام المصرى الأسبق المفكر الإسلامى الدكتور أحمد كمال أبو المجد، ومثل التيار العلمانى أمين عام حزب التجمع اليسارى - الدكتور رفعت السعيد.

لم يكن الحوار هينا أو هادئا رغم ما تحلى به المتحاوران من أقصى درجات الكياسة واللباقة.. وضبط النفس، ولا عجب فى ذلك فالطرف الأول فيه عن الجانب الإسلامى الدكتور أحمد كمال أبو المجد المفكر الإسلامى المعروف الذى يتميز بأطروحاته الفريدة والمستنيرة فى قضايا الإسلام وجماعاته التى يقول هو نفسه عنها إنه يعرفها كما يعرف كف يده .

والطرف الآخر فى الحوار عن الجانب العلمانى هو الدكتور رفعت السعيد أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس وأحد أقطاب المعارضة المصرية ومن رموزها البارزة والذى اشتهر بشن حرب لاهوادة فيها ضد الجماعات الإسلامية الإرهابية منها والمتطرفة والمعتدلة على حد سواء وهو يطلق عليها «الجماعات المتأسلمة» وتعتبره تلك الجماعات من عتاة العلمانيين المصريين .

وانطلاقا من خلفيات الرجلين وخبرتهما الطويلة فى العمل السياسى كان حوارهما . بدأ الحوار بالدخول فى منطقة المفاهيم والمصطلحات إلى أن قام د. رفعت السعيد بالولوج إلى صلب الموضوع وطرح مخاوف العلمانيين تجاه الإسلاميين، وقام الدكتور أبو المجد بالرد عليها وطرح مخاوف إضافية من جانب من أسماهم بالإسلاميين المستيرين تجاه الجماعات الإسلامية المتطرفة .

وهنا نص الجزء الأول من المحور السياسى فى المواجهة :

«الأنباء: هل هناك ما يسمى بالأفكار العلمانية؟ وهل اتخذت العلمانية أثوابا متعددة كما يقول البعض بدأت من الاشتراكية والشيوعية وأصبحت الآن تطلق على نفسها الحركة العلمانية؟

د. أبو المجد : فى الحقيقة قبل أن أبدأ حديثى أحب أن استوضح من الداعين إلى الندوة ماذا يقصدون بالتحديد عند الحديث عن الاتجاه العلمانى؟

إننى أتصور أن البعض يرى أن الوعاء العام وإدارة الحياة السياسية تأتى بالتجربة والخبرة، وهناك آخرون يرون أن التوجه السياسى يجب أن تكون له أصول دينية .

وبالنسبة لى.. أتصور أن الحياة السياسية فى العالم كله علمانية ، إلا إذا كان للندوة رأى آخر فى ماهية العلمانية أو ماهية التيار الإسلامى؟

«الأنباء» : بعيدا عن الخوض فى المجال الفكرى والقضايا المفاهيمية فإن هذا الجزء من الندوة يعالج المحور السياسى طبقا لرؤية التيارين ولانسعى إلى الرصد الثقافى للظاهرة، وعلى أية حال فإننا نقصد أن تنامى دور التيارات والحركات الإسلامية أدى بالمقابل إلى ازدياد واتساع نطاق الحركة التى تسعى للفصل بين ما هو دينى وما هو سياسى.. وهذا ما نقصده بالحركات العلمانية.

د. رفعت السعيد : إذا كان المقصود بالتيار العلمانى هؤلاء الذين يرفضون الشعار القائل «إن الإسلام دين ودولة» فإننا نستطيع أن نضع حدودا لتعريف ما نحن بصدد مناقشته الآن . وأتصور أن الدين علاقة سامية بين الفرد وربه ولا يحق لأحد التدخل فيها وأن وفاة الرسول- باعتباره آخر الرسل وخاتم المرسلين - قد فتحت الباب على مصراعيه أمام الاجتهاد حيث انقطع وحى السماء وترك للبشر الاجتهاد فى أمور دينهم.

وانطلاقا من هذه الرؤية فإننى أقول إن العلمانية بدأت فى مصر منذ بداية تاريخها

الحديث واتخذت أشكالاً متعددة تمحورت حول تيارين مهمين هما : التيار الطهطاوى نسبة إلى رفاة الطهياوى ، والتيار الشميلي نسبة إلى د. شميلي شميلي.

ورفاة الطهطاوى مسلم.. متدين، لكنه أعجب بالحضارة الغربية واعتبر أنها معيار من معايير التقدم.. وزار فرنسا ثم عاد «مستثيراً» ومن هنا فإننا يمكن أن نقول إن رفاة الطهطاوى كان علمانياً لأنه أخذ بأسباب العلم الحديث وأتصور أن الأخذ بأسباب العلم والليبرالية هما معياران من معايير التقدم، لكنه حاذر من أن يتم التصادم بين الدين والعلم لأنه أدرك أن الدين معطى أساسى من معطيات الوعى الاجتماعى، وعندما تعرض لمأزق مثل التساؤل حول ما إذا كانت الأرض منبسطة أم كروية؟ فإنه أجاب بما يمكن أن نسميه «المخرج الطهطاوى» فقال : البعض يقول إنها كرة والبعض يقول إنها منبسطة. لكن ذلك لم يمنع من أن بعض رجال الدين مثل الشيخ محمد المناعى من أرض أسواد فى تمبكتو قال إنها كرة.. والله أعلم إذا ما كان هناك شخص يدعى محمد المناعى أو أن هناك أرضاً اسمها أسواد أو أن هناك تمبكتو أصلاً.. أو أنه قرأ هذا الموضوع بالفعل واعتبر المسألة عقلانية بالأساس تخضع لقبول العقل أو رفضه وليست من الأصول التى ينبغى أن يجتمع المسلمون حولها.. هذه هى المدرسة الطهطاوية. أما المدرسة الشميلية فقد كانت تعتقد أن الدين عقبة أمام تقدم البشر.. وشميل هو ثمرة لمجتمع مختلف عن المجتمع المصرى، فهو مثقف لبنانى مسيحى عانى من اضطهاد مزبوج: من العثمانيين من جهة ورجال الدين المسيحي من جهة أخرى .

ويجب أن نعرف أن رجال الدين المسيحي فى تلك الفترة كانوا يشكلون «كابوساً» على عاتق المثقفين الشوام لدرجة أن جورجى زيدان الذى أسس مجلة الهلال فى مصر كان أصلاً طالباً يدرس الطب فى بيروت وقام بالإضراب ضمن طلبة مدرسة الطب ببيروت للاحتجاج على فصل أحد أساتذتهم لأنه ذكر اسم داروين فقط..

فالاستاذ لم يتحدث عن فلسفة داروين ونظرياته وإنما ذكر فقط أن هناك عالما اسمه داروين فقامت إدارة الكلية بفصله . وقد كان جورجى زيدان من بين قادة الطلبة المضربين وتعرض هو نفسه للفصل، وجاء للقاهرة بعد فصله وبدأت رحلته التى نعرفها جميعا .

إذن فإن جيل وشبلى شميل وجورجى زيدان وغيرهما ممن عانى من اضطهاد مزيج من المستعمر ورجال الدين هو الذى قاد معركة ضد الدين ..

وأعتقد أن شبلى شميل نال جزاءه إذ أنه وقف فى مواجهة الدين وفى مواجهة المألوف ولذلك فإنه لم يستطع أن يؤثر فى الشعب المصرى لأن الدين كما قلت جزء من الوعى الاجتماعى للمصريين.. بل بالعكس فقد أثر فى الحركة الليبرالية المصرية بصورة سلبية وأدى لقيام الكثير من الجماهير برفض الأفكار العقلانية ورفض أعمال العقل لأنه فى النهاية يؤدى للتصادم مع الدين وبالتالي عزفت الجماهير عن العقل، والتزمت التفسيرات الدينية ..

ولكن الطهطاوى فتح الباب أمام التفكير الحر العقلانى فى إطار التمسك بالدين كقيمة سماوية حميمة ..

إذن فإن الفكر الشميلى اختفى من الذاكرة المصرية، والمدرسة الطهطاوية هى التى بقيت لأنها تواجه مشاكل العقل والعلم والمعرفة والاستنارة فى إطار من الدين، جمال الدين الأفغانى له عبارة صريحة يقول فيها : «الدين يجل عن مصادمة العلم، فإن وقعت المصادمة وجب على الدين أن يتلاصم مع العلم».

وضرب الأفغانى مثلا غاية فى العبقرية حيث قال إن كل المكتشفات العلمية كانت كامنة فى الدن الإلهى ولكنه سبحانه وتعالى لم يكشف عنها من خلال الوحي لأن البشر ما كانوا ليستوعبوها فى تلك الفترة، فلو جاء محمد عليه الصلاة والسلام وقال بالكهرائية - التى كانت قمة التقدم العلمى أيام الأفغانى- لما صدقه أحد .

العلمانية المصرية

إذن المدرسة الطهطاوية والأفغانية هي التي نستطيع أن نطلق عليها اسم «العلمانية المصرية» التي تبيح حق الاجتهاد والاستنارة في جميع المجالات في إطار الاحترام العميق للدين كمعطى إلهي، وإدراك أن التناقض ينشأ عند إدخال الدين في السياسة أو ما يمكن أن نسميه «تدين السياسة أو تسييس الدين» وعندما يأتيك شخص ليقول لك : «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله اسمى أمانينا» ماذا ستقول له؟

وبهذه المناسبة أود أن أقول إنه عندما ذهب أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة إلى مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد آنذاك ليقدم له برنامج الحزب الذي يقول «الله أكبر والمجد لمصر» للرد على شعار الإخوان «الله أكبر والله الحمد» قال له النحاس إن إيراد اسم الله في برنامج سياسي جريمة.. والنحاس باشا عندما عرض عليه عام ١٩٣٦ أن يتم تتويج الملك تتويجا إسلاميا، أي أن يسلمه شيخ الأزهر سيف جده محمد على باشا الكبير في القلعة، رفض وقال لهم وكان وقتئذ رئيس وزراء مصر.. إن فاروق هو ملك جميع المصريين «مسلمين ومسيحيين». وبالطبع لا يستطيع أحد اتهام النحاس باشا بأنه كان كافرا أو ملحدا أو شيئا من هذا القبيل .

إذن فالصدام - في تصوري - يأتي من خلال الدخول للساحة السياسية تحت شعار الدين .. فالدين معطى إلهي كلى الصحة والسياسة معطى إنساني نسبي الصحة، والمعركة بينهما تحدث أكثر عندما يختلط الدين بالفكر الديني .

فالشيوخ حسن البنا مؤسس دعوة الإخوان المسلمين قال ذات مرة عن منهج دعوه: «إن هذا المنهج كله من الدين وأي نقص فيه هو نقص من الدين ذاته».

والشيخ صالح عثماوى وكيل الجماعة السابق قال ذات مرة : «من وقف ضد الجماعة فقد وقف ضد الدين». وعبد القادر عوده عندما خرج في المظاهرات عام

١٩٥٤ للاحتجاج على القاء القبض على عناصر الإخوان المسلمين هتف يقول : «الإسلام سجين» وهذا بلا شك خلط واضح بين الجماعة وبين الدين ذاته.. إذن الخلط بين الدين والفكر الدينى يؤدى إلى أن إذا اختلفت مع أصحاب هذه الفكرة اتهموك بـ«كافر» لأنهم يعتقدون أن منهاجهم هو الدين كله.. هذه الكارثة تتجسد أكثر عندما يختلط الدين بالفكر الدينى فى إطار الدولة.. وذلك لأن دول العالم الثالث لا تحتاج للمزيد من الظلم والتجبر، وإذا امتزج التجبر بمسحة دينية لدى الحاكم فإننا نقع فى كارثة لانستطيع مواجهتها لدرجة أن يتصور الحكام أنهم يحكمون باسم الإسلام. وإذا اعتبر نظام البشير نفسه حين وصل الى الحكم أن الإسلام قد تفيأ وسمى حكومته بحكومة الإسلام وبالتالي يصير أي معارض لها معارضا لحكم الإسلام وأي محاولة لإسقاطها تعد إسقاطا لرايات الإسلام . وهذا هو الخلاف.. فى رأى.

الموسف فى رأى أن المعركة تستخدم ضد الإرهابيين لطمس بقايا الديمقراطية التى تكونت منذ بداية القرن .

وأود أن أحذر أن بقايا القوى الديمقراطية المؤيدة للتطور الديمقراطى فى مصر والتى تجمعت منذ بداية القرن بدأت فى التبعثر والتآكل.. ونحن نقول إن هناك عناصر ليبرالية تقف فى معسكر الديمقراطية تتآكل خوفا من البديل المجهول.. فهم يخشون الديمقراطية وحرية الانتخابات خوفا من أن تؤدى إلى وصول هذا البديل الذى لا يرتاحون اليه، وهنا مكنم الخطورة لأن هذا يجعلنا بين مطرقة الديمقراطية المقيدة وسندان الإرهاب .

د. أبو المجد يرد

«الأنباء»: نود أن نعرب عن شكرنا للدكتور رفعت السعيد لدخوله فى الموضوع مباشرة.. وتشخيصه لأعراض الأزمة التى يعيشها المجتمع المصرى وهو بذلك يكون قد وفر علينا الكثير من الجهد. كما عرض رأى معسكر العلمانيين فى الأزمة، وبعد هذا

التشخيص نود أن نسمع رأى الطرف الآخر والذي نتصور أنه يقف فى خندق المعسكر الإسلامى المناقض.. فما رأى د. أبو المجد فيما طرحه د. السعيد ؟

د. أحمد كمال أبو المجد : فى تصورى أن الندوة لاتعتبر ندوة إذا كانت تحمل رأيا واحدا وفكرا واحدا وإذا كتت أدعو للتعددية فى المجتمع الكبير.. فكيف لا أقبل تعدد الآراء داخل ندوة أو حلقة نقاشية.. ورغم أننى أعرف عن د. السعيد ما أعرفه عن نفسه ومن وجود رغبة صادقة للوصول إلى عدد من القيم السامية يصل إليها بما يظن أنه الطريق الصحيح الموصل إلى غايته، وأنا أسلك طريقا آخر يوصل إلى نفس الغاية والهدف بطريق أعتقد أنه الصحيح الموصل .

وبداية فإننى أتصور أن الخوض فيما طرحه د. السعيد يتطلب أن نورد عدة محاذير أهمها : غموض المصطلحات والتعريفات ، وكما طرحت فى بداية الندوة فإن الأمر يستلزم التفرقة بين العلمانية (بفتح العين) والعلمانية (بكسر العين) وفى تصورى أيضا أنه يجب أن نحذف كلمة «العلمانية» بكسر العين ونستبدلها بالعلمية التى تنسب للعلم القائم على محورين أساسيين، أولهما أن العقل أداة المعرفة وثانيهما أن هذا الكون يمكن أن يعرف لأنه محكوم بضوابط وقوانين وسنن فى الطبيعة والمجتمع.. وبغير هذين المحورين لا يمكن أن يوجد منهج علمي سليم .

أما بالنسبة للعلمانية (بفتح العين) فإنها كلمة سامية ذات أصل عبرى تعنى العالم أو الكون وتعنى الكونية أو الحياتية وأحيانا يسمونها الدهرية ولكننى أتصور أن التسمية الأخيرة تحمل حكما قيميا أكثر من كونها تعنى تعريفا علميا دقيقا .

وكما قال د. رفعت السعيد إن الدين يجب أن يبتعد عن صيغ الإدارة والحكم، ويؤكد كثير من العلمانيين أيضا أن هناك خلطا بين الدين والفكر الدينى. وأود أن أقول إننا إذا رجعنا إلى الإطار التاريخى والمرجعى للنظم والأفكار فإننا سنجد أن الرسول خاتم الرسل، وكما قال عليه السلام «مصدقا لما بين يدى من التوراة ومبشرا برسول

يأتى من بعدى اسمه أحمد»، والإيمان بهذا يقتضى إثارة تساؤل ضرورى هو : هل معنى وجود القرآن أن نستبعد الانجيل والتوراة ككتب وديانات سماوية ؟

الرسول نفسه عندما انتقل من مكة إلى المدينة أنشأ أول جماعة سياسية منظمة ووضع لها وثيقة مكتوبة حدد فيها العناصر الأساسية للدولة من إقليم وشعب وحكومة .

ونحن اليوم عندما نطالب المسلم بأن يكتفى من دينه بالعقيدة والأخلاق وبأن يترك الشريعة فإن هذا غير معقول وغير مطلوب. وذلك وصف الإمام محمد عبده المنهج التشريعى فى الإسلام بأنه إجمال ما يتغير وتفصيل ما لا يتغير، وعندما وضع الإسلام حزمة تشريعية للزواج والطلاق وكذلك نظام الحكم والسياسة جاءت فى صورة مجموعة من المبادئ السياسية الأساسية، ودعك مما يقوله آخرون ولا حجة لهم ولا برهان، أهمها مسئولية الحاكم، الشورى، العدل، وأن النظام القانونى يستمد من القرآن والسنة .

ولم يتحدث القرآن عن شكل نظام الحكم : هل هو برلمانى أم رئاسى؟ ولا ما هو شكل نظام الحكم: ملكى أم جمهورى.. وكل ما لم يفصله الكتاب والسنة إحالة إلى العقل الإنسانى، وبالتالي فإننا بالاستقراء نجد أن المناقشة حول الإسلام السياسى فى جزء كبير منها غير ذات موضوع لأن فيها تختلط قضيتان هما : أساس شرعية السلطة السياسية.. وفى هذه القضية أقول إن الحكومة التى يجب أن تقوم فى مجتمع مسلم هى حكومة مدنية تستند إلى رضا المحكومين.. ولا يعرف أساس لشرعية السلطة السياسية فى المجتمع إلا رضا المحكومين، ومن يقول بغير هذا فعليه أن يقدم الدليل. ولن يستطيع أن يقدمه .

أما محتوى النظام القانونى ، فهذه قضية أخرى.. فأنجلترا ديمقراطية لأن الشعب يختار الحكام، ولأن السلطة السياسية تفقد شرعيتها إذا لم يرض بها المحكومون ، وليس هناك ما يدل على أن الإسلام أقام نظاما دينيا بأى معنى من المعانى، ويجب أن

أنبه إلى أنني هنا أتحدث فقط عن الإسلام السنّي ، لأن الإسلام الشيعي يختلف الأمر فيه اختلافا كبيرا في هذه الجزئية بالتحديد، وإن كان في رأي أن الإمام الخوميني عليه رحمة الله - خلافا لما يظن الناس- أدخل تجديدات مهمة في النظرية السياسية للمذهب الشيعي .

والإمام محمد عبده له كلام كثير في أن الإسلام لم يقم بتأسيس نظاما «ثيوقراطيا» وأود أن أوضح هنا.. أن الفكر الديني يختلف عن الدين ذاته.. وأنه يخشى وجود حجر على الحرية في ظل الحكومات الدينية، وهذه المحاذير أتفق فيها مع د. رفعت السعيد .

«الأنباء» : إذا كان هناك اتفاق بينكما حول هذه النقاط بشكل يكاد ينوب فيه الخلاف أو يتلاشى.. فإننا نود أن نسألكما .. ما المحاذير التي يثيرها كل منكم في مواجهة ما يعرف بالتيار الإسلامي المتشدد والتيار العلماني المتطرف ؟

د. أبو المجد : أولا دعني قبل الحديث عن مناطق الالتقاء والاختلاف أن أوضح نقطة مهمة هي أن الخلط بين الدين والمتدينين أمر غريب للغاية على التصور الإسلامي في إطاره المرجعي، فالرسول عندما أرسل سفيرا له إلى جماعة وأراد أن يوصيه قال له : وإذا سألك أهل حصن على أن تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تفعل لأنك لا تدري هل تصيب فيه أم تخطيء بل أنزلهم على رأيك ورأي أصحابك» .

والواضح أن تلك الوصية تعني أن الخطأ في الرأي سوف يرد إلى اجتهاد الحاكم وجماعته وليس إلى حكم الله وشريعته .

والموضح أن ظاهرة «التفرعن» السياسية هي السبب الذي أدى إلى بروز هذا الخلط.. فمن الغريب أن يأتي أحد «الصعاليك» في أحياء شبرا أو الشرايبة أو الانفوشي أو غيرها في مصر ويقرأ كلمتين ويقصر ثوبه ويطلق لحيته ويقول: «من أطاعني فقد أطاع الله..» كل هذا كلام غير جائز وغير صحيح ويسيء إلى صورة

الإسلام ككل، فالعلماء المسلمون يقولون: وليس كل كلام جاء معتبرا.. إلا كلام فيه حظ من النظر .

وأي رأي يجب أن يكون له سند.. فإذا جاء رجل وقال إن جماعتي هي جماعة المسلمين- كما حدث من قبل- وأنا أعرف الجماعات الإسلامية كما أعرف كف يدي، كل تلك الجماعات في جميع أنحاء المعمورة شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، ففي كتاب عبد الرحمن أبو الخير قال إن إحدى هذه الجماعات في قضية صالح سرية قائد تنظيم الفنية العسكرية عقب إعدامه قال أعضاء من الجماعة : نصلي عليه صلاة الغائب .. فقال لهم زعيمهم لا لن نصلي عليه لأنه كافر.. فسألوه كافر لماذا يامولانا؟ فأجاب .. لأنه كان في جماعتنا وخرج عليها.. وقد عرف الحق وخرج عليه.

إذن فقد حدث تسبب مطلق في الفكر... وكوني أرفع راية إسلامية فإن هذا لايعفيني من الخطأ.. ومن وجهة نظر إسلامية فإن أخطر ما يصيب العقل المسلم هو أن يخسر رؤيته النقدية.

والإمام الليثي في مصر لم يخش أن يكتب للإمام مالك في المدينة ينبهه ويراجعه إلى فتاواه.. ونحن لأسباب عديدة فقدنا الرؤية وتعلمنا أن نطبق قول الشاعر :

جلوا صارما وتلوا باطلا

وقالوا صدقنا فقلنا نعم

ونعم الأخيرة اسميها نعم «السيفية» وليست نعم «الرأيية» التي فيها فكر ونظر وإمعان.. وإنما نعم التي تتم تحت أسنة السيوف.. أما بخصوص نقاط الاتفاق..

الأنباء (الكويت) ١٨ سبتمبر ١٩٩٥

حوار مع د. كمال أبو المجد

العلمانيون والإسلاميون وجهان لوجه (٢)

تدخل المواجهة بين المفكر الإسلامي د. أحمد كمال أبو المجد، والمفكر اليساري د. رفعت السعيد منطقة الاختلافات والإثارة قبيل الدخول، في المواجهة ، أكد د. أبو المجد حسما لنقاط الخلاف السابقة، أن هناك أربعة مخاوف رئيسية تجاه ظاهرة التطرف الإسلامي والعلماني وهي :

أولا : قيام حكم استبدادي. بمعنى أن الحاكم لا يستشير وينفرد بالرأي..

ثانيا: الحجر على حريات الآخرين السياسية وغير السياسية.

ثالثا : الانغلاق الثقافي ورفض التجديد وتكفير كل ما هو غير مألوف ..

رابع : كراهة الآخر والدخول في حقوقه مع العالم من باب الاحتياط .

وهناك نقطة خامسة يثيرها البعض وهي التقليل من شأن المرأة واعتبارها على بعضها عورة لايجوز أن تخطر على قلب بشر فضلا عن أن ينظر إليها، أو أن يعتنى الرجال بأمورها .

ثم تسأل ما الحل؟ وقال : الحل من وجهة نظري هو تدعيم مؤسسات التربية والثقافة الدينية. ولا أريد أن أقدم في حق تلك المؤسسات .

إذن فإني أتصور أن التربية والثقافة عليهما عامل كبير بالنسبة للجميع علمانيين وإسلاميين. فنحن تربينا في المدارس على مقولات وشعارات خاطئة.. الاستقلال التام أو الموت الزؤام.. الحرية أو تحطيم المدرسة .. ولكننا لم نتعلم ماهية الحرية ومدلولها وما ضرر غياب الحرية.. وهنا فإني أود أن أستعير تعبيراً لأحد الإرهابيين وهو أن

الحرية هي الفريضة الغائبة في مجتمعاتنا الإسلامية.. وهي غائبة إما غيابا جزئيا أو كليا ..

وأنا أتفق مع المحاذير التي أثارها د. رفعت السعيد بخصوص هذه القضايا وأرى أن هناك حربا ثقافية غير معلنة يضار منها العمل السياسى ككل، والعمل وسيلة لليقين.. وإذا حدث تصادم بين العقل والنقل فإن هذا يعنى أن المقولة العلمية تجريبية ليس فيها يقين، أو أن المقولة النقلية غير ثابتة أو مفسرة تفسيراً غير صحيح.. وإذا وجدت من يقول إن الأرض لا تدور وأن هذا الأمر ثبت صحته باليقين العلمى، فتأكد أن هذا الشخص لم يفهم المقولة النقلية سواء كانت آية أو حديثاً شريفاً.. ولعل هذا وارد فى القضايا العلمية، أما فى القضايا الاجتماعية التى تضع قواعد وضوابط للسلوك فإن الأمر فيها يكون جد مختلف.. فكل حضارة لها منظومة قيمية. وأود أن أشكر الجريدة على تنظيم هذه الندوة، وأؤكد أن مثل هذه المناقشة يجب ألا تقتصر على الساحة المحلية المصرية.. فالعالم كله انفتح بعضه على بعض وإلقاء المحاضرات أصبح سمة دولية.. فما حدث فى مؤتمر السكان وما يحدث حالياً فى مؤتمر بكين أصبح إحدى سمات النظام الدولى الجديد .

الأنباء : اعتبر د. أحمد كمال أو المجد أن تدخل الدين فى السياسة يعد كارثة.. ونريد أن نستوضح ماذا يقصد بتلك الكارثة.. وكيف تحدث.. وهل يمكن تداركها أم أن الألوان قد فات للقيام بهذه الخطوة؟

د. أبو المجد : إقحام الدين فى السياسية يقتصر على مظهرين: أولاً الإصرار على الشورى وهذه ليست قضية خلافية ولا أزعـم أنها كارثة.. إنما الأمر الثانى وهو أن يكون التشريع فى المجتمع مستمداً من الشريعة الإسلامية فإن هذا فى رأيي يحدث كارثة.. لأن المنظومة القيمية مختلفة.. ولأن الاستقراء يقول إن المساحة المقننة فى القرآن والسنة أقل بكثير من المساحة المتروكة للعقل، وبالتالي فإن قضية الاجتهاد

واردة أصلاً، واردة بالإضافة لأن الإسلام خاتم الديانات، والرسول خاتم الرسل، وهي واردة أكثر وأكثر كلما تطور الزمان، لأن الحاجة لاستخدام العقل تزداد باطراد ..

وعملية تطبيق الشريعة وصفها ابن القيم الجوزية وصفا جيدا عندما قال: إن الناس عطلوا العقول وجعلوا الشريعة قاصرة لاتقوم بمصالح العباد، وسدوا على الناس طرقا كثيرة هي طرق الحق والخير ظنا منهم بمنافاتها للشريعة، ولعمر الحق فإنها لم تناف الشريعة ولكنها نافت ما فهمه هؤلاء من الشريعة والذي أحدث لهم ذلك هو نوع من التقصير في معرفة الحق ومعرفة الواقع وتنزيل أحدهما على الآخر.. والشريعة عدل كلها وقسط كلها ورحمة كلها.. فكل مسألة خرجت من العدل إلى الظلم ومن القسط إلى الجور ومن الرحمة إلى ضدها فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها ؟

متى تحدث الكارثة؟

الانباء : ما زلنا نريد أن نعرف .. هل تدخل الدين في السياسة يعد كارثة؟

د. أبو المجد : التدخل في حالتين لا يعد كارثة، وفي حالة واحدة يعد كذلك.. فالتدخل لتطبيق ما جاء في القرآن والسنة والعدل ومسئولية الحاكم وحرية الأفراد لا يمكن أن يكون كارثة.. بينما الإصرار على أن يكون النظام القانوني مستمدا من الشريعة الإسلامية ليس فقط من القرآن والسنة، بل ومن المصادر التكميلية الأخرى القائمة على الاجتهاد، لا يمكن أن يكون كارثة، بل هو رحمة .

والإصرار على أن حركة المجتمع تتم في إطار منظومة القيم الأساسية التي جاء الوحي بها على إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد هو رحمة للناس .

والكارثة في تصوري تقع عندما يتصور بعض الناس أنهم يتحدثون باسم الإسلام وأنهم في السياسة يحكمون بتفويض ديني وأن رأيهم واجتهادهم في المسائل السياسية له عصمة أو وزن ضاقي لأن به «سلعة» إسلامية.. والذين يفعلون ذلك يمكن أن نصفهم بأنهم يتميزون بـ «سوء الإسلام» على وزن «سوء الأدب»!!

الأنباء : لاحظنا من خلال المناقشة التي دارت بين الطرفين أن مساحة الاتفاق بينكما أكبر من مساحة الاختلاف.. ونود أن نستوضح النقطة الخاصة بما يمكن أن نسميه نقطة خلافية لم يتم التركيز عليها وهي نقطة استلهاهم المبادئ القانونية للدولة من مبادئ الشريعة الإسلامية.. وما رأي د. رفعت السعيد في هذه الجزئية بالتحديد؟! د. رفعت السعيد: بداية.. أود أن أقول إن أي تحية للدكتور أحمد كمال أبو المجد لاتوفيه حقه.. فنحن نختلف ونتفق باستمتاع شديد.. ونود أن نتحدث قليلا عن بعض التعريفات حتى يتسنى أن نفهم بعضنا البعض، فأحيانا يقال إن الإسلاميين ضد العلمانيين على طول الخط .

أولا أود أن أقول إن كلمة «الإسلاميين» صفة من الصفات.. والصفة تستخدم لتمييز الشيء عما عداه وإذا أضيفت لها أداة التعريف «ال» صارت تعنى الحق فإذا قلت المصريين فإن هذا يعنى أن كل من عداهم ليسوا مصريين . وبالتالي إذا قلنا إن هذا الطرف من الإسلاميين فإن معنى ذلك أن الطرف الآخر غير إسلاميين.. هذا أولا.. وثانيا فإبني أود أن أسجل أن هناك ما يسمى «التفكير السلفي» بالمعنى الرديء أو السلبي وليس الإيجابي.. وهذا النمط من التفكير موجود لدى المثقفين بصفة عامة في مصر وفي الدول العربية والأجنبية .. حتى بين الماركسيين يوجد سلفيون.. وإذا كان في الإسلام احترام عميق للعقل والعلم فإن انجلز قال إن الماركسية تتغير مع كل اكتشاف علمي جديد.. وبرغم الاكتشافات العلمية الهائلة التي حدثت منذ ظهور الماركسية فإنها لم تتغير، لا شيء إلا لأن البعض ظل متمسكا بذات النصوص القديمة ومتحصنا خلف نفس «السواتر» الأيديولوجية العتيقة .

إذن.. فإن المعركة في الأساس ليست معركة ضد الماركسية أو ضد الإسلام.. بل هي معركة ضد «اللاعقل» لأن العقل أداة محرم استخدامها.. ونحن نريد أن نطلق سراح العقل ونعطيه الفرصة لكي يستخدم بحرية .

لقد اتفق معنا د. أبو المجد على أن الإسلام هو القرآن وصحيح السنة وما عدا ذلك فهو فقه.. والفقه صناعة بشرية يختلف تبعاً للزمان والمكان والتاريخ والجغرافيا والقيم والتقاليد ولا يمكن تطبيق فكر بنوي على مجتمع معاصر مثل المجتمع المصري أو غيره من المجتمعات العربية. وسوف أدلل على ذلك بمثال واحد وهو أن البدو الذين كانوا يعيشون في الخيام يعتبرون أن كل ما يضعونه خارج الخيمة يعد شيئاً يمكن الاستغناء عنه نظراً لضيق مساحة الخيمة وبالتالي فقد ظهر في الفقه مبدأ أن من يأخذ مالا «غير محتاز» لا يقيم عليه الحد.. على اعتبار أن صاحبه لا يحتاج إليه... بمعنى أنه إذا مر شخص ووجد سلة من التمر خارج خيمة يمكنه أن يأخذها دون استئذان صاحبها ولا يقيم عليه الحد. وبتطبيق هذا المبدأ في العصر الحديث الذي نعيشه فإن من يسرق سيارة شخص آخر من الشارع لا نستطيع أن نقيم عليه الحد لأنه مال غير محتاز.. ليس فقط بل إن من يسرق «الكاسيت» الهاص بالسيارة يقام عليه الحد لأنه مال محتاز وضعه صاحبه وأغلق عليه باب السيارة وأن من قام بأخذه كسر باب السيارة وسرقه ولهذا من وجهة نظرهم يقام عليه الحد!! هذا على سبيل المثال .

ومثال آخر أن من سرق مالا من بيت المسلمين لا يقام عليه الحد لأن فيه شبهة ملك أو شراكة لأن السارق مسلم وهذا المال يخص بيت مال المسلمين.. إذن فإن له فيه جزءا وبالتالي لا يقام عليه الحد..

وبتطبيق هذا المبدأ إذا سرق أحد من أموال الحكومة أو القطاع العام لا يقام عليه الحد. وبالطبع إذا طبق الآن فإنه سيجد ترحيباً من الكثيرين من المستفيدين الذين سيكون من حقهم الاستيلاء على أموال الدولة والقطاع العام والنقابات المهنية وغيرها.

إذن.. أسجل أننا إزاء ثلاثة مواقف مهمة :

الأول .. الموقف الذي يدعو له الدكتور أبو المجد وهو ما يمكن أن نسميه «الدعوة إلى حكومة مدنية تهتدى بتعاليم الإسلام».

والثانى : موقف «المتأسلمين».. الذين يدعون إلى أن الخلافة وضعت لورثة النبوة ولايقوم الإسلام إلا بعودة الخلافة - وكما يقول الشيخ عمر عبد الرحمن - بما فى ذلك خلافة الغالب التى تعنى عدم وجود ديمقراطية أو شورى وغيرها بل البقاء للأقوى!

الخوارج والتفسير النصي

وهناك قصة مشهورة تستخدم غالبا للتدليل على أن تفسير النص يؤدي دائما للوصول إلى نتائج غير منطقية.. والقصة تقول إنه كانت هناك مجموعة من الخوارج كانوا يقطعون الطريق ومر عليهم عبد الله بن خباب وزوجته وكانت حاملا وقتئذ وعندما أراد أن يمر من الطريق قام بتعليق المصحف على رقبتة لكى يحميه منهم. ولما اعترضوه قالوا له إن الذى فى عنقك يأمرنا بقتلك.. ودخلوا معه فى مجادلة.. وسألوه ما رأيك فى أبي بكر.. وعمر بن الخطاب.. فقال خيرا.. وعثمان فقال خيرا.. فسألوه ما رأيك فى على بن أبى طالب وقبولة التحكيم.. قال لهم : على أدري منى ومنكم بالقرآن .. فقتلوه .

وعندما مر واصل بن عطاء وهو صحابى جليل أيضا قالوا له احذر من جماعة الخوارج.. فقال لهم : دعوهم لى..

وعندما مر بهم.. قالوا له: من الناس؟!

فقال لهم : نحن مشركون . وعندما هموا بأن يقتلوه قال لهم «ألم تقرأوا الآية الكريمة :» وإن أحدا من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله». فأسمعوه كلام الله.. وهموا بأن يتركوه فقال لهم.. ألم تقرأوا بقية الآية الكريمة :» ثم أبلغه مأمنه» فأرسلوا معه جندا لحراسته حتى وصل إلي مقصده ..

إنن فإن الرجل الذى قام بتعليق المصحف فى رقبتة قتلوه.. والذى قال إنه مشرك تركوه.. وهذا هو التفسير النصي الذى نرفضه ...

أود أن أتساءل أيضا عن ماهية الشرع؟ وللإمام الشاطبي مقولة مشهورة مفادها أنه «حيث تتحقق مصلحة البشر فثم شرع الله» وإذا كان هذا هو الشرع فنحن نوافق تماما عليه.. لأنه أحيانا نقف بعض المقولات الفقهية في مواجهة مصلحة البشر وفي مواجهة تقدم المجتمع..

ثم من قال إن هذه المقولات تعبر عن الإسلام.. الإسلام والشرع كما اتفقنا سابقا هو القرآن وصحيح السنة.. وعند السنة يمكن أن نتحدث كثيرا عن أحاديث الآحاد ومدى حجيتها.

وأود هنا أن أسأل د. أبو المجد عندما تحدث عن الشورى :

هل الشورى ملزمة؟!

- د. أحمد أبو المجد: نعم ملزمة.

د. رفعت السعيد: هم يؤكدون أن الشورى غير ملزمة.

- د. أبو المجد: من هم ؟!

د. السعيد: الإمام المرشد حسن البنا قال إن الشورى غير ملزمة.. ووكيل الجماعة صالح ع شماوى قال في مذكراته «وسألت فضيلة المرشد في أول عهدي بالدعوة هل الشورى ملزمة قال إن الشورى غير ملزمة ومن حق الأمير أن يقبل مشورة أهل المجلس أو أن يرفضها».

ومعروف عمليا أن مكتب الإرشاد التابع لجماعة الإخوان المسلمين عندما اتخذ موقفا ضد الأخ عبد الحكيم عابدين صهر المرشد العام حسن البنا فإن البنا وقف ضد مكتب الإرشاد إلى جانب عبد الحكيم عابدين، وأبو الأعلى المودودي قال: «قد يكون الأمير أحد بصرى من أهل المجلس... والشورى غير ملزمة للأمير».

إنن. نتفق أولا.. إذا كانت الشورى ملزمة.. فمن هم أهل الشورى؟!.. وكيف نأتي

بهم؟!

والسؤال الثانى .. هل من الجائز تداول السلطة فى ظل الحكم الإسلامى أم لا؟
بمعنى إذا كان هناك حزبان أحدهما يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والآخر
لايدعو لذلك أو أن له رؤية فى التطبيق تختلف عن رؤية الآخر.. فهل إذا وصل الحزب
الأول فإن من حق الحزب الثانى أن يزيحه عن مقاعد السلطة؟ أم أن ذلك يعتبر من
وجهة نظرهم إسقاطا لرايات الإسلام ومن ثم فإنه كفر ...

احتراف الدين

السؤال الثالث .. يتعلق بالمرجعية .. فمن هو مرجعنا فى التفسير؟! وإذا ادلهم علينا
الامر فى مسألة فمن نسأل عن صحتها بالمعايير الإسلامية؟ وأود هنا أن أقول إن
الإسلام لايعرف محترفى التفسير أو ما يمكن أن نسميه ظاهرة «احتراف الدين» وفى
صدر الإسلام لم يكن هناك أزهر أو مفت أو غيره.. بل كان هناك علماء أفراد.. وإذا
كانت هناك دولة إسلامية وحكومة إسلامية.. هل يكون هناك فصل بين سلطات هذه
الحكومة؟..

وهل المجالس التشريعية سيكون من حقها إصدار قوانين ضد إرادة الحاكم
«المسلم» ولمن سيكون الاحتكام فى حالة التنازع بين السلطات أو بين الحاكم
والمجلس التشريعى؟ ولمن تكون المرجعية.. هل ستكون لإرادة الملايين من البشر
التي تستطيع أن تعطى ثقتها لشخص وتحجبها عن آخر.. وهل نعطى المرجعية لأهل
الحل والعقد كما يسمونهم؟

وبالمناسبة فقد اجتهدت كثيرا لكى أعرف من أين أتت كلمة أهل الحل والعقد
واكتشفت أنها لم تعرف إلا بعد ٤٠٠ سنة من الهجرة وأوردها لأول مرة الإمام
المواردى .

وفى تصورى .. أن المرجعية أولا وأخيرا للجماهير والناس والمسلمين، وبالتالي

فإننى أقول إنه حيثما تتحقق مصلحة الناس فثم شرع الله.

- الأنبياء : حتى وإن كانت تلك المصلحة مخالفة للدين؟

- د. رفعت السعيد : هذا السؤال طرحه أبو الأعلى المودودي الذى قال :«إن أى اقتراح مهما بلغ خبثه يمكن أن يصبح قانونا إذا وافق عليه (٥١) بالمائة من السكان وبهذا سوف يجيزون اللواط».

والمودودي يتصور أن تلك الجماهير ليست لديها مشاكل بطالة وإسكان وعمل وأسعار وغيرها.. وكل المشكلة لديه هى : أنه يفترض إذا أجازوا شيئا منافيا للدين .. وفى تصورى أن المرجعية للناس وإذا اجيز شيء مخالف للدين يمكن التنبيه له والعودة عنه لأنه من المفترض أن هؤلاء أناس عاقلون وراشدون ..

بعيدا عن التنظير

الانبياء : فليسمح لنا السادة الحضور بالتدخل بنقطة نظام.. فالندوة لاتهدف للتنظير بقدر ما تهدف للتطرق للأمور الواقعية والسياسية.. وبعد الأسئلة المهمة التى طرحها الدكتور رفعت السعيد.. نود أن نسأل هل قدمت الحركات الإسلامية مشروع دولة تمت صياغة بنوده بالتفصيل وفى كافة المجالات ؟

د. رفعت السعيد: قبل أن يجيب د. أبو المجد على الأسئلة التى طرحتها والسؤال الذى طرحته «الانبياء» أود أن أعبر عن تقديري لطرح هذا السؤال لأن بعض تلك الجماعات تتصور أنه بالضغط على أحد الأزرار فسوف يخرج المشروع الإسلامى أو الدولة الإسلامية تتقافز وتقول «ها أنذا»!! وهذا غير ممكن!!

إننى أتصور ضرورة توضيح مفهوم هذه الجماعات للديمقراطية وماذا سيفعلون تجاه المناوئين لهم فى الرأى والفكر.. وماذا سيفعلون إذا صوت الناس ضدهم؟ وماذا سيحدث إذا فشلوا؟ هل سيتركون الحكم طواعية أم أنهم سيتمسكون بالاستعلاء

بالإيمان «وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله»؟!

فى نهاية مداخلتى أود أن أوضح نقطة مهمة هى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قام بإنشاء دولة لأنه كان يوحى إليه من ربه.. والآن انقطع الوحي.. ولذلك فى رأى فإن الأمر يستوجب إعمال العقل.. والعقل هنا ليس عقل فرد ولا عقل أفراد وليس عقل أهل الشورى ولكنه العقل الجماعى للأمة .

واعتقد أن العبارة التى تستخدمها بعض الجماعات الإسلامية والتى تقول : «من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف» ليس مقصودا بها تلك الجماعات بل الجماعات المقصود بها هنا هى مجموع الأمة أو العقل الجماعى للأمة أو الرأى العام. وبعبارة واحدة أرى أنه مع انقطاع الوحي حل العقل الجمعى محل الوحي وعلينا أن نعتمد عليه.

المادة الخام للتشريع

د. أبو المجد : قبل أن أجيب عن الأسئلة التى طرحها د. رفعت السعيد .. أود أن أطرح على الداعين للندوة قضية كبرى أرجو بكل التواضع أن تلفت أنظار الذين يتصدون للحديث عن تيار الإسلام السياسى .. فهؤلاء أحيانا يقومون باقتطاع مرحلة تاريخية معينة ويقومون بمقارنتها بمرحلة تاريخية تالية عليها .

والفقيه القانونى الفرنسى جينيه قال فى كتابه «العلم والصياغة» إن جميع المبادئ والشرائع تتكون من شقين : المادة الخام للتشريع ثم الأبنية والهيكل الصياغية لهذه المادة الخام.

وكل الشرائع تبدأ مادة بسيطة لأنها لاتستطيع التمرد على واقعها.. على سبيل المثال فإنه من غير المتصور فى البيئة البدوية أن نتحدث عن Electrical Machine أو هيئة الناخبين أو نظام الانتخاب بالقانون وغيرها.. بل جوهر الفكرة

يتمثل في إرساء مبادئ عامة.. فالرسول عندما يقول أيها الناس أشيروا على فإنه بهذا يرسى مبدأ الشورى بمعناه العام.. وهذا المفهوم يمكن أن يتخذ صوراً متعددة مع زيادة التعقد في المجتمعات البشرية. إذن. ليس المطلوب أن نأخذ الصيغ التي جاء بها الإسلام لتتناسب مع أهل الجزيرة العربية ونقوم بتطبيقها على واقعنا المخالف لواقع الجزيرة العربية قبل ١٤٠٠ سنة، هذا الأمر في رأي غير وارد وغير مقبول .

إذن، فإنني أريد أن أقول إن التفرقة بين المادة الخام للتشريع والصور التي تأخذها تلك المادة نقطة أساسية للرد على كل التساؤلات التي تمت إثارتها من جانب د. رفعت السعيد ومن جانب جريدة «الانباء» وبالنسبة للتفصيلات.. فعند التساؤل عما إذا كانت الشورى ملزمة أم أنها «معلمة» فقط.. فإنني أقول إنه في المجتمع البدائي كانت الشورى تتم حتى في المسائل التنفيذية والقضائية. وبالقياص فإننا اليوم لانستطيع أن نطالب وزيراً من الوزراء بأن يعمل الشورى عند اختيار أحد الموظفين لتولى قسم الصادر والوارد!! أما بالنسبة للتشريع فإن تشريع الأمة تضعه الأمة ..

ومن هنا يجب أن نعلم أن الشورى تختلف حسب المستشار وحسب المستشار وموضوع الشورى.

وإذا كنت أزعم أنني من المتصلين بأمور الفقه والقانون فإنني أتصور أن طرح التساؤل بصيغة: هل الشورى ملزمة أم معلمة؟ تساؤل خاطيء في مجمله لأنها تختلف كما قلت حسب المستشار والمستشار وموضوع الشورى.

كذلك فإن منصب ولي الأمر في المجتمع البدائي كان لابد أن يتضمن السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية.. وقد شهدنا بدايات جنينية لمبدأ الفصل بين السلطات في المجتمع الإسلامي الأولى مثل ضمانات استقلال القاضي ..

وأود أن أقول إن الفصل بين السلطات يدخل ضمن الشق المتعلق بهياكل الصياغة وليس المادة الخام للتشريع أو «المضمونة» .. وهو يظهر تدريجياً. فالدولة اليوم لابد

أن تأخذ بمبادئ الفصل بين السلطات أما في الماضي فإن هذا الأمر لم يكن بنفس الحدة والضرورة، فالدولة الإسلامية إذا قامت غدا فإنها يجب أن تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ولا تستطيع أن تحيد عنه .

وبالنسبة لما طرحه د. رفعت السعيد بشأن منهج تفسير النصوص فإننى أقول إن هناك منهجا حرفيا ساقطا .. والعلماء منذ القدم قالوا إن هناك أدوات لا بد للمفسر أن يعرفها .. وأشاروا إلى أن من لا يعرف سبب النزول فإنه يحكم بغير ما أنزل الله، وهناك مقولة مشهورة لمعاوية بن أبى سفيان بخصوص موضوع التفسير حيث قال : «مثل الذين يقرأون القرآن ولا يعرفون تفسيره كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلا وليس لديهم مصباح فتداخلتهم روعة من هيبة الملك .. ومثل الذى يعرف التفسير كمثل رجل جاءهم بمصباح فقرأوا ما فى الكتاب» ..

إذن فإن منهج التفسير مهم وضرورى وله شروط .. ومن هذه الشروط إذا أراد أن يقوم بتنزيل الأحكام على الواقع أن يعرف هذا الواقع حق المعرفة .. فالذى يريد أن يفتى فى شؤون البنوك عليه أن يعرف أحكام القرآن وطرق المعاملات فى البنوك فى الوقت نفسه ..

وقد لمست هذا الموضوع بنفسى فى فتاوى البنوك حيث رأيت أن رجال البنوك يعرفون العمليات المصرفية جيدا، ولا يعرفون أحكام الشريعة الإسلامية فى المال والمعاملات .. ولا أستطيع القول: إن مقولة : «إنه حيثما تتحقق مصلحة البشر فثم شرع الله» قد نسخت النصوص وأن انقطاع الوحي أدى لتحكيم عقل البشر بصورة مطلقة ..

ودعونا نتساءل .. هل كل التشريعات والنظم التى وضعت من قبل الوحي الإلهي كانت فقط خلال فترة نزول الوحي على الرسول والتى لم تستغرق سوى ٢٣ عاما فقط؟! أستطيع أن أقول فى هذه النقطة إنه بانقطاع الوحي اتسع مجال الاجتهاد ضمن ثوابت وأساسيات الشريعة، وحتى فى القوانين الوضعية فإن هناك نصوصا جامدة

لا يمكن تغييرها، وإن في دستور الكويت على سبيل المثال مادة تتعلق بالحريات العامة لايجوز تعديلها .. إلا لزيادة الحريات وليس نقصانها.

إذن لا أستطيع أن أقبل فكرة المصلحة على إطلاقها باعتبارها محددا وحيدا لأمر التشريع

مبدأ تداول السلطة

بالنسبة لتداول السلطة فإننى أتصور أنها في ظل دستور معين أو إطار قانونى محدد يمكن بالطبع أن يذهب حزب ويأتى حزب آخر عبر صناديق الانتخابات ورأى المواطنين فيه.

«الأنباء» : تتحدثون عن قبول مبدأ تداول السلطة فى إطار دستورى أو إطار قانونى محدد. ونحن نتساءل إذا لم يكن هناك دستور أو إطار قانونى يحكم عملية تداول السلطة.. فماذا سيكون الحل؟!

د. أبو المجد .. هذه مسألة أخرى.. ورأى الشخصى أن عدم وجود قواعد عامة تحكم السلوك يعد من الرؤى المناقضة للإسلام..

والقاعدة العامة هي أن مصالح الأمة تحدها جماهير الأمة، وأتصور أن بيننا إطارا مرجعيا جادا بقواعد عامة للسلوك فى القرآن والسنة.. وأى شخص ينتمى للإسلام لا يستطيع أن ينكر هذا بالضبط مثلما لا أستطيع أن أكون ماركسيا ولا أؤمن بالصراع الطبقي والمادية الجدلية وديكتاتورية البروليتاريا.

الشيوعيون فى الدولة الإسلامية

«الأنباء» : سألنا بالتحديد . هل تسمحون للاشتراكيين بالعمل فى إطار منظم فى ظل دولة إسلامية؟

د. أبو المجد : بالتأكيد.. ومن وجهة نظر إسلامية يمكن القول..

د. السعيد : «مقاطعا» لقد قلت د. أبو المجد إن هناك أكثر من مدرسة في تفسير النصوص.. وأنا أقول إن هناك أكثر من عشرين مدرسة ترفض مفهوم الدولة الإسلامية وترى ضرورة وجود دولة مدنية لكل المصريين تستمد دستورها وقوانينها من رؤية المصريين جميعا على اختلاف دياناتهم هل..

د. أبو المجد .. أنا لا أرى أن هذا يخرج عن الرؤية الإسلامية.

د. السعيد : عظيم.. ولكن السؤال هل من حق هؤلاء أن يتداولوا السلطة مع أصحاب الرؤية الإسلامية؟ هذه هي القضية.

د. أبو المجد : هذه مسألة تكتيكية خالصة.. صحيح أننا لانصنف الأغلبية والأقلية على أساس ديني إنما في أي حزب نجد أن هناك مسيحيين ومسلمين.. حزب الوفد على سبيل المثال.. ومن الممكن جدا أننى كدولة إذا سمحت بإنشاء حزب ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية فسوف أجد أقباطا يقبلون على الانضمام له .

ويجب على كل من يدخل اللعبة السياسية أن يكون راضيا ومسلما بالقواعد السياسية للعبة كما نظمها الدستور والقانون.. بمعنى أننى لا أستطيع أن أقبل بوجود حزب شيوعي لأن تراثه وأدبياته كلها تؤكد أنه إذا جاء فإنه لن ينسحب أو يتنازل راضيا عن السلطة لمن تنتخبه الجماهير.. ومن رضى بقواعد اللعبة أهلا به..

د. السعيد: بمناسبة حديث د. أبو المجد اسمحوا لى أن أروى لكم ما حدث عند مناقشة وثيقة الوفاق الوطنى بين أحزاب وقوى المعارضة المصرية استعدادا للانتخابات البرلمانية المقبلة فى نوفمبر. وقد تمت دعوة حزب التجمع مؤخرا وحضرنا الاجتماعات.. وحضر من جماعات الاخوان المسلمين نائب المرشد المستشار مأمون الهضيبي ومن نقابة المهندسين الدكتور أبو العلا ماضى.. وفوجئنا بالاستاذ الهضيبي بعد أن وافق على نص الوثيقة يقوم برفضها وقال إن لدى ملاحظات عليها وانسحب من الاجتماع وأرسل لنا د. حلمى مراد الأمين العام لحزب العمل مفوضا عنه، وفوجئت

بأن المستشار الهضيبي يطالب بحذف كلمة «الديمقراطية» من الوثيقة ..

د. أبو المجد «مستغريا» : ..أننى أستقز للغاية من أى محاولة لحذف كلمة الديمقراطية.

د. السعيد : «مستكملا حديثه» .. وعندما سألت لماذا يطالبون بحذف كلمة الديمقراطية قال د. حلمى مراد لأنها تفهم أحيانا فهما خاطئا .. وأضاف إذا أردتم الإبقاء عليها يجب أن يتم تحديد مفهومها حصرا واقترح أن يكون معناها التعددية وتداول السلطة .. فسألته : وهل هى لاتعنى وجود انتخابات حرة لمجلس تشريعى يضع قوانين وضعية؟

فأجاب: هذا ما نرفضه!!

كذلك أثارت عبارة بشأن المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق جدلا بيننا وبينهم حيث ردوا بأن ذلك كفر ..

د. أبو المجد : من قال هذا ؟

د. السعيد : د. حلمى مراد .. أنا أقول هذ وأعنيه وربما قرأه .. د. مراد والمستشار الهضيبي . المهم .. سألتهم لماذا .. فقالوا إن القول بأن مساواة الرجل بالمرأة يعنى أن يكون من حق المرأة المسلمة أن تتزوج مسيحيا مثلما من حق الرجل المسلم أن يتزوج امرأة مسيحية، واقترحت إضافة عبارة المساواة فى الحقوق المشروعة فوافقوا .. وأخيرا أثاروا نقطة مهمة اعتبروها المأخذ الحقيقى على الوثيقة وهى : أن الإسلام لم يرد فى تلك الوثيقة وطالبوا بوضع كلمة الإسلام فى جملة مفيدة واقترحت إضافة عبارة تقول :«الإسلام ديانة سماوية محترمة يدين بها أغلبية السكان» فرفضوا واعتبروها نكتة سخيفة.

وقالوا : نضيف فى نهاية الوثيقة كلمة الإسلام لعبارة تقول إن الموقعين على هذه

الوثيقة مهتدين بالتراث والتقاليد والدستور وكذا «الإسلام» فطالبت بإضافة كلمة
وسائر الشرائع السماوية فرفضوا.. وهنا رفضت أنا أيضا وهددت بانسحاب التجمع
من الوثيقة..

د. أبو المجد: وعلام استقر الأمر في النهاية؟

د. السعيد: وافق الاخوان المسلمون في النهاية على الوثيقة وقلنا لهم وقعوا. قالوا
نتشاور أولا!!

إذن فإننى أريد أن أقول إن أبسط الأشياء أصبحت ملتبسة وغامضة وغير مفهومة
لدى هذه الجماعات.

د. أبو المجد: أتصور أن هذا الموقف من الاخوان يعد موقفا سياسيا يستهدف
الحفاظ على قواعد معينة.

د. السعيد: «مت دخلا».. وعلى علاقات معينة.

د. أبو المجد: لا أدري هذه العلاقات وماذا تقصد بها؟

د. السعيد: أنا واثق أن هذا الكلام لا يتفق مع منهاج حزب العمل.

د. أبو المجد : ولا مع منهاج الاخوان المسلمين كما يتصوره الاستاذ مأمون
الهضيبي.. فهو مستشار درس القانون، ولا مع تاريخ الاخوان المسلمين في
الممارسة..

د. السعيد: اتفق معك تماما..

المحتويات

ليست مقدمة ولكن	٥
حوار	٢٤
الأزهر والرقابة على المصنفات (١)	٣٢
الأزهر والرقابة على المصنفات (٢)	٣٥
الكنيسة والسياسة	٣٨
خلاف الشيخين	٤٦
متأسلمون ضد الوطن	٤٩
مقدمة لكتاب ثقافة النظام العشوائي	
تكفير العقل وعقل التكفير للدكتور غالى شكرى	٥٢
التكفير فى ميزان القرآن والسنة (١)	٥٦
التكفير فى ميزان القرآن والسنة (٢)	٥٩
فتاوى ابن باز	٦٢
كم ينفق الإرهاب؟ (١)	٦٥
ثمن التأسلم... من يمول الإرهاب؟ (٢)	٦٨
الصراع حول المال... من يمول الإرهاب؟ (٣)	٧١
رسالة وتعليق.. فهل الشيشان كفر؟	٧٤
الديمقراطية هاجس أم مخرج؟	٧٧
مصر والأقباط	٨٥
المصالحة مع الجماعات الإسلامية	٨٨
مصر ومسألة الخلافة	٩٢
الشيخ على عبد الرازق مرة أخرى	٩٥

٩٨	الإخوان ... البدايات الأولى
١٠١	مصر ... مسلمون وأقباط
١٠٤	مواجهة «مواجهة المواجهة»
١٠٧	عبدية يس
١١٢	التأسلم والإرهاب
١١٥	الإخوان والعنف (١)
١١٨	الإخوان والعنف (٢)
١٢٠	التطرف في أسسوط (١)
١٢٣	التطرف في أسسوط (٢)
١٢٦	النظام والتأسلم (١)
١٢٩	النظام والتأسلم (٢)
١٣٢	مسابقة التكفير الكبرى
١٣٥	حقوق الإنسان الضرورية لاتباع المحظورات
١٤٠	المواطنة (١)
١٤٢	المواطنة (٢)
١٤٥	ردا على ياسر الزعاطرة كى لاتختلط الأوراق فى السجال
١٥١	المال والأصوليون وحقوق الإنسان
١٥٥	رسالة إلى السيد الرئيس : هذه جريمة
١٥٨	الإرهاب والحمار
١٦٢	وجيه أباطة شاهدا
١٦٥	الترابى كنموذج
١٦٩	اتصالات الإخوان بأمرىكا
١٧٢	الجهاد على الطريقة الأمريكية

التأسلم بين الإخوان والجماعات	١٧٥
المهدى والتطرف	١٧٨
قراءة في مجلة صوفية عن فكر الإخوان	١٨١
جماعة الإخوان المسلمين تحترف الكذب والإرهاب	١٨٤
عن الدولة الدينية (١)	١٨٨
عن الدولة الدينية (٢)	١٩١
المهندسون... بين الإستحلال والاستهبال	١٩٤
الإخوان المسلمون أخطر من الجهاد والجماعة والإسلامية	١٩٧
أدعو إلى تشكيل جبهة وطنية من الأحزاب والنقابات	
والمثقفين لمواجهة أنصار الظلام	٢٠٩
أمريكا وظفت المتأسلمون	٢١٨
العلمانيون والإسلاميون وجهها لوجه (١)	٢٢٠
العلمانيون وجهها لوجه (٢)	٢٤٢

رقم الايداع : ٩٦/٥٨٨٢
الترقيم الدولي : 977-19-0908-8

الآمل للطباعة والنشر : 3904096

